

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# تَوْحِيدُ الْعِبَادَةِ

حقيقته الشرعية- مفهومه الكلامي  
حكم المخالف فيه

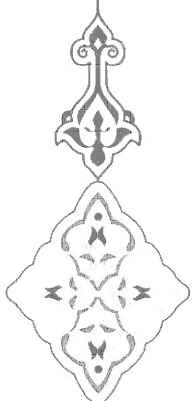
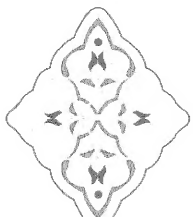

د. عبد الله بن سلمان الفيضي





# تَوْحِيدُ الْعِبَادَةِ

حقيقته الشرعية - مفهومه الكلامي  
حكم المخالف فيه



ح دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع . 1445هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر  
الفيفي ، عبد الله سلمان  
توحيد العبادة

حقيقته الشرعية مفهومه الكلامي حكم المخالف فيه  
عبد الله سلمان الفيفي - ط 1 - مكة المكرمة ، 1445 هـ  
203 ص؛ 17×24 سم

رقم الإيداع: 1445/11621

ردمك: 7-80-8400-603-978

يمكنكم طلب الكتب عبر  
متجربنا الإلكتروني



حيثما كنت يطلعك طلبك

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

(1445هـ - 2024م)



f dar.taibagreen123

dar.taiba

@dar\_tg

dar\_tg

M dartaibagreen@gmail.com

@ yyy.01@hotmail.com

012 556 2986

055 042 8992

مكة المكرمة - العزيزة - خلف مسجد فقيه

# تَوْحِيدُ الْعِبَادَةِ

حقيقته الشرعية - مفهومه الكلامي  
حكم المخالف فيه

د. عبد الله بن سلمان الفيضي





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## المقدمة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله، وخاتم الأنبياء والرسل، صلى الله عليه وعلى آله وصحابه. أما بعد:

فإن توحيد العبادة هو الغاية التي من أجلها خلق الإنسان؛ قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. ولتحقيق هذه الغاية، أرسل الله ﷺ رسله ﷺ داعين إلى أفراد الرب الخالق بالعبادة؛ قال جل من قائل: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]. وبهذه الدعوة انقسمت البشرية إلى: متبع للرب، وكافر بهم ﷺ؛ قال تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠].

والأمر المتفق عليه: أن الله ﷻ قد أقام الحجة على الخلق برسله؛ قال تعالى: ﴿لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]. وبالنظر في سيرة المصطفى ﷺ، نجد القوم الذين كفروا به ﷺ كانوا عالمين بمعنى توحيد العبادة، إلا أن هذا العلم لم يدخلهم في الدين والإسلام؛ لأن منهم من استنكر الدعوة إلى إفراده ﷻ بالعبادة؛ قال تعالى حاكياً موقفهم: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ

إِلَهًا وَحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ ﴿٥﴾ [ص:٥]. ومنهم من استكبر وزعم أنه لا يسوغ أن يكون الرسول بين الله ﷻ وبين خلقه إنسانا، قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمْ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء:٩٤]. ومنهم من دفعه الحسد إلى إنكار نبوته ﷺ.

وكل هذه الآفات أمراض تنزه عنها أهل الإسلام؛ فإنهم يؤمنون بأنه لا يجوز أن يعبد إلا الله ﷻ، ويؤمنون بنبوة النبي ﷺ كلهم، ويتقربون إلى الله ﷻ بموالاته، ومحبته ﷺ. إلا أن منهم - مع الأسف - من لم يفهم معنى توحيد العبادة فهمًا تامًا؛ فوقع في صرف شيء من أنواع العبادة لغير الله ﷻ.

ومن الأسباب التي أسهمت في خفاء حقيقة معنى توحيد العبادة على الكثير من المسلمين: أنه ظهر من أهل الكلام من زعم أن العبادة محصورة في الاعتقاد القلبي، وأن المسلم لا يكون مخالفًا للنصوص الناهية عن عبادة الله ﷻ إلا إن اعتقد الربوبية في هذه المعبودات. وأما إن صرف شيء من العبادات - كالصلاة والدعاء والطواف والاعتكاف - لصاحب الضريح، من غير اعتقاد الربوبية فيه، فإن فعله لا يكون شركًا في العبادة.

فكان لهذا الفكر الكلامي الأثر الأكبر في تجهيل المسلمين بحقيقة التوحيد الذي بعث به النبي ﷺ. وازداد الأمر سوءًا بما قام به أهل الكلام من تأويل للنصوص الآمرة بإفراده ﷻ بالعبادة، وجعلهم إياها نصوصًا دالة على وجوب إفراده الله ﷻ بالفعل.

ومن هنا أتت فكرة هذا الكتاب؛ سعيًا في تحرير معنى العبادة، استدلالًا بكلام الله ﷻ، وبسنة النبي ﷺ، وبلغه العرب الذي نزل القرآن الكريم بلغتهم، قال تعالى: ﴿وَلَهُ لَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٣﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٤﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ



الْمُنْذِرِينَ ﴿١١٤﴾ يَلْسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١١٥﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]. ونظرًا لأن الفهم الأتم لحقيقة العبادة، قد يكون محتاجًا إلى مناقشة مفهوم العبادة عند المتكلمين؛ ليكون في هذا مزيد إيضاح وبيان لمعنى العبادة في الشرع؛ فقد ذكرتُ ما يدل على خطأ المتكلمين فيما ذهبوا إليه من تفسير الألوهية بالربوبية، وما زعموه من أن الفعل لا يكون شركًا في العبادة إلا إن كان معه اعتقاد بربوبية الند.

ثم ذكرتُ جملة من العبادات، سواء أكانت من العبادات القلبية، أم من عبادات الجوارح، مع بيان كيف يكون إفراد الله ﷻ بها، وكيف يكون صرفها لغير الله ﷻ شركًا في العبادة. ثم ختمتُ الكتاب بمبحث في بيان خطورة التكفير، وأكدتُ فيه على أن الحكم على الفعل بكونه شركًا في العبادة، لا يستلزم الحكم على الفاعل بأنه مشرك في العبادة؛ فإن للتكفير شروطًا وموانع.







## تمهيد في

### بيان الوضع الديني في الجزيرة العربية قبل البعثة

كانت البشرية في بدايتها أمة واحدة على التوحيد، قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]. وعن ابن عباس رضي الله عنه: كان بين نوح وآدم عشرة قرون، كلهم على شريعة من الحق<sup>(١)</sup>. وقد كان أول ظهور للشرك في قوم نوح عليه السلام، قال تعالى: ﴿قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنِّهْمُ عَصَوْنِي وَأَتَّبَعُوا مَن لَّا يَزِدُّهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا ۝١١ وَمَكْرُؤًا مَّكَرًا كَبِيرًا ۝١٢﴾ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢١-٢٣].

ثم انتقلت هذه الأصنام إلى العرب، الذين كانوا على دين إبراهيم عليه السلام، فعن «ابن عباس رضي الله عنه»: صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد، أما ود كانت لكلب بدومة الجندل، وأما سواع كانت لهذيل، وأما يغوث فكانت لمراد، ثم لبني غطفان بالجوف عند سبأ، وأما يعوق فكانت لهمدان، وأما نسر فكانت لحمير لآل ذي الكلاع، أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك وتسخ العلم عتبت<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: جامع البيان للطبري ج ٤ ص ٢٧٨.

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٤٩٢٠).

وكان هذا على يد عمرو بن لُحَيٍّ الخزاعي<sup>(١)</sup>. الذي خرج في سفرة إلى البلقاء، فرأى قومًا يعبدون الأصنام، فسألهم عنها؟ فقالوا: هذه أرباب نستنصر بها فننصر، ونستسقي بها فنسقى. فقال لهم: أفلا تعطونني منها صنمًا، فأسير به إلى أرض العرب، فيعبدوه؟ فأعطوه الصنم المعروف بهبل، فسار به إلى مكة، ووضعه في الكعبة، ودعا الناس إلى تعظيمه<sup>(٢)</sup>.

ومن أسباب تفشي الشرك في العرب: ما ذكره الكلبي من «أن إسماعيل بن إبراهيم صلى الله عليهما لما سكن مكة وولد له بها أولاد كثير حتى ملأوا مكة، ونفوا من كان بها من العمالق، ضاقت عليهم مكة، ووقعت بينهم الحروب والعداوات، وأخرج بعضهم بعضًا؛ فتنفخوا في البلاد، لالتماس المعاش، وكان الذي سلخ بهم إلى عبادة الأوثان والحجارة: أنه كان لا يظعن من مكة ظاعن إلا احتمل معه حجرًا من حجارة الحرم؛ تعظيمًا للحرم وصبابة بمكة، فحيثما حلوا وضعوه وطافوا به كطوافهم بالكعبة؛ تيمنا منهم بها، وصبابة بالحرم، وحبا بها، وهم بعد يعظمون الكعبة ومكة ويحجون ويعتَمرون على إرث إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، ثم سلخ ذلك بهم إلى أن عبدوا ما استحبوا، ونسوا ما كانوا عليه، واستبدلوا بدين إبراهيم وإسماعيل غيره، فعبدوا الأوثان، وصاروا إلى ما كانت عليه الأمم من قبلهم»<sup>(٣)</sup>.

وما زال أمر انتشار الشرك في ازدياد، إلى أن بزغت شمس التوحيد،

(١) انظر: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ج ١١ ص ٨٠.

(٢) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٥٠-٥١ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٢٣٣ وفتح الباري لابن حجر ج ٦ ص ٤٠٠ وعمدة القاري للعيني ج ١٦ ص ٩٠ وتاريخ اليعقوبي ج ١ ص ٢٥٤.

(٣) كتاب الأصنام للكلبي ص ٦.



وظهرت دعوة النبي ﷺ إلى أفراد الله ﷻ بالعبادة. وقد واجه ﷺ قومًا يعبدون أنواعًا كثيرة من الآلهة، وهي تنقسم إلى:

### • النوع الأول: عبادة الصالحين:

اشتهرت عبادة الصالحين في الجاهلية، سواء أكانوا من صالحي الإنس، أو من صالحي الملائكة، أو من الجن<sup>(١)</sup>. ومما يبين هذا قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]. يقول الله ﷻ ذلك للملائكة: «تقريبًا للمشركين، وتبكيًا لهم، وإقناظًا لهم عما يتوقعون من شفاعتهم»<sup>(٢)</sup>.

ومن الأدلة الدالة على وجود من يعبد الأولياء والصالحين: قول الإمام مسلم: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن إدريس عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله: في قوله ﷻ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَيْكَ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧]. قال: كان نفر من الجن أسلموا، وكانوا يُعبدون، فبقي الذين كانوا يَعْبُدُونَ على عبادتهم، وقد أسلم النفر من الجن»<sup>(٣)</sup>.

### • النوع الثاني: عبادة الجمادات:

وجد من العرب من يعظم الجمادات ويعبدها؛ لأنهم يرون فيها رموزًا لمن كانوا يعظمونهم من الصالحين، ومن هذا: عبادة اللات، قال تعالى:

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٢٣٨.

(٢) تفسير البيضاوي ج ٤ ص ٤٠٤.

(٣) أخرجه مسلم برقم: (٣٠٣٠).



﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنْوَةَ الثَّلَاثَةِ الْآخَرَىٰ﴾ [النجم: ١٩-٢٠]، وقد كان رجلاً يلت السمن بالسويق بالطائف؛ ليطعم من يمر به حاجاً البيت الحرام، فلما مات عبدوا الحجر الذي كان يلت عليه<sup>(١)</sup>.

وقد يكون الصنم تمثالاً للملائكة، يقول المعلمي: «فالعرب كغيرهم من الأمم إنما اتخذوا الأصنام تماثيل أو تذاكير للملائكة، مع زعمهم أنهم إناث هن بنات الله، وعظموها على نية التعظيم لمن جعلت تمثالاً أو تذكارة له، وطمعوا أن تعظيمهم لها يقربهم من الملائكة، فيشفعوا لهم، كما جرت العادة أنك إذا رأيت صورة إنسان فاحترمتها فبلغه ذلك شكره لك»<sup>(٢)</sup>.

وقد لا يكون الجماد رمزاً لمن يظن به الصلاح، بل لمن وقع في الإثم، وحلت به العقوبة، ومن هذا: أنهم اتخذوا إسافاً ونائلة على موضع زمزم، وهما رجل وامرأة من جرهم، زنيا داخل الكعبة؛ فمسخا حجرين، فوضعا على الصفا والمروة؛ ليعتبر بهما، فلما طالت المدة عبدا من دون الله ﷻ، ونحروا عندهما<sup>(٣)</sup>.

واتخذت قريش العزى هي وبنو كنانة جميعاً، وقوم من بني سليم<sup>(٤)</sup>. واختصت قريش بصنم في جوف الكعبة يقال له: هبل<sup>(٥)</sup>. واتخذ الأوس

(١) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ج ٢ ص ٢٤٣.

(٢) عقيدة العرب في وثيبتهم ضمن آثار المعلمي ج ٦ ص ١٧٧.

(٣) انظر: سيرة ابن إسحاق ج ١ ص ٣ والسيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٥٤ وتاريخ الطبري ج ٢ ص ٣٧ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٢٣٧ والبداية والنهاية لابن كثير ج ٢ ص ٢٤٢.

(٤) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٥٥-٥٦ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٢٣٧ واقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ٤٢٥.

(٥) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٥٤ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٢٣٧.



والخزرج مناة على ساحل البحر من ناحية المشلل بقديد<sup>(١)</sup>. وأما هذيل فاتخذوا سواغا برهاط<sup>(٢)</sup>. وكلب بن وبرة واتخذوا ودا بدومة الجندل<sup>(٣)</sup>. وأنعم من طيء، وأهل جرش من مذحج، فاتخذوا يغوث بجرش<sup>(٤)</sup>. وخيوان من همدان اتخذوا يعوق باليمن<sup>(٥)</sup>. وذو الكلاع من حمير اتخذوا نسرا بأرض حمير<sup>(٦)</sup>.

واتخذت خولان صنما يقال له عميانس<sup>(٧)</sup>. وبنو ملكان بن كنانة اتخذوا صنما يقال له: سعد<sup>(٨)</sup>. وكان بتبالة: ذو الخصلة، عبدته دوس وخثعم وبجيلة<sup>(٩)</sup>، وكانت فلس لطيء، ومن يليها بجيلي أجا وسلمى<sup>(١٠)</sup>. وكان أهل

(١) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٥٥ - ٥٦ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٢٣٧ واقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ٤٢٥ والبداءة والنهاية لابن كثير ج ٢ ص ٢٤٣ وتاريخ يعقوبي ج ١ ص ٢٥٥.

(٢) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٥٢ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٢٣٧ وتاريخ يعقوبي ج ١ ص ٢٥٥.

(٣) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٥٢ والبداءة والنهاية لابن كثير ج ٢ ص ٢٤١ وتاريخ يعقوبي ج ١ ص ٢٥٥.

(٤) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٥٢ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٢٣٧ والبداءة والنهاية لابن كثير ج ٢ ص ٢٤١ وتاريخ يعقوبي ج ١ ص ٢٥٥.

(٥) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٥٢ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٢٣٧ والبداءة والنهاية لابن كثير ج ٢ ص ٢٤١ وتاريخ يعقوبي ج ١ ص ٢٥٥.

(٦) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٥٣ والبداءة والنهاية لابن كثير ج ٢ ص ٢٤١ وتاريخ يعقوبي ج ١ ص ٢٥٥.

(٧) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٥٣ والبداءة والنهاية لابن كثير ج ٢ ص ٢٤١.

(٨) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٥٣ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٢٣٨.

(٩) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٥٦.

(١٠) انظر: البداءة والنهاية لابن كثير ج ٢ ص ٢٤٣ وتاريخ يعقوبي ج ١ ص ٢٥٥.

نجران يعبدون نخلة طويلة بين أظهرهم، ولهم عيد كل سنة يعكفون فيه على هذه النخلة، ويعلقون عليها كل ثوب حسن وجدوه، وحلى النساء<sup>(١)</sup>.

بل إنه قد بلغ الأمر بأهل الجاهلية، إلى أن يتخذ أهل كل دار في دارهم صنماً يعبدونه<sup>(٢)</sup>.

وكان الباعث الذي دفع بالعرب في جاهليتهم أن يتقربوا إلى هذه الأصنام بالعبادة، هو: ظنهم أن الرب ﷻ لا يستجيب لهم إلا بواسطة تطلب منه ذلك<sup>(٣)</sup>. وهو شيء أبطله الله ﷻ بقوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۚ سُبْحَنَهُ، وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

سبب عبادة  
المشركين  
للأنداد.

وما زال العرب مقيمين على هذه الأنداد، معرضين عن دين إبراهيم الخليل، ظانين أنه لا دين أهدى من عبادة الأصنام، يقول الشوكاني: «فبمجموع هذه الأمور مع تطاول الأزمنة، وانقراض القرن بعد القرن يظن الإنسان في بادئ عمره وأوائل أيامه أن ذلك من أعظم القربات، وأفضل الطاعات، ثم لا ينفعه ما تعلمه من العلم بعد ذلك، بل يذهل عن كل حجة شرعية تدل على أن هذا هو الشرك بعينه، وإذا سمع من يقول؛ أنكره ونبا عنه سمعه، وضاق به ذرعه، لأنه يبعد كل البعد أن ينتقل ذهنه دفعة واحدة في وقت واحد عن شيء يعتقد من أعظم الطاعات إلى كونه من أقبح المقبحات، وأكبر المحرمات، مع كونه قد درج عليه الأسلاف، ودب فيه

(١) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٢٠ وتاريخ الطبري ج ١ ص ٥٤٣ ومعجم البلدان للحموي ج ٥ ص ٢٦٦.

(٢) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٥٤ والبدية والنهاية لابن كثير ج ٢ ص ٢٤٢.

(٣) انظر: تجريد التوحيد للمقريزي ص ٦٧.



الأخلاف، وتعاورته العصور، وتناوبته الدهور»<sup>(١)</sup>.

وهذا ما حصل لهم حقاً، فما أن بعث فيهم النبي ﷺ إلا وأنكروا «ما جاء به ﷺ من التوحيد، وما نفاه من الشركاء لله، فقالوا: ﴿اجْعَلْ آلِهَةً إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص:٥]. أي: صيرها إلهاً واحداً، وقصرها على الله سبحانه ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:٥]. أي: لأمر بالغ في العجب إلى الغاية»<sup>(٢)</sup>. وجأهروا بعداوة النبي ﷺ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر:٤٥]. وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا<sup>٣</sup> وَإِذَا ذُكِّرْتَ بِرَبِّكَ فِي الْفَجْرِ وَحْدَهُ وَلَوْ عَلَى أَدْبَرِهِمْ نُفُورًا<sup>٤</sup>﴾ [الإسراء:٤٦].

فجاهد في الله حق جهاده، ولم يلحق ﷺ بالرفيق الأعلى إلا وقد أقام الحجة على البشرية، ونشر التوحيد. ثم حذر ﷺ من الشرك، وأخبر أنه سيقع، ففي حديث ثوبان الطويل: «ولا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان»<sup>(٣)</sup>. وقال ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس على ذي الخلصة»<sup>(٤)</sup>. قال الإمام النووي: المراد يضطربن من الطواف حول ذي صنم ذي الخلصة»<sup>(٥)</sup>. وقد كان صنماً لدوس في جزيرة العرب»<sup>(٦)</sup>. وكذلك قال ﷺ: «لا يذهب الليل والنهار

(١) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد للشوكاني ص ٧٣ - ص ٧٤.

(٢) فتح القدير للشوكاني ج ٤ ص ٤٨٣.

(٣) أخرجه أبو داود برقم: (٤٢٥٢) وابن ماجه برقم: (٣٩٥٢) وصححه الألباني.

(٤) أخرجه البخاري برقم: (٧١١٦) ومسلم برقم: (٢٩٠٦).

(٥) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ج ١٨ ص ٣٣.

(٦) انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ج ١ ص ٦٤.



حتى تعبد اللات والعزى»<sup>(١)</sup>.

وقد كان هذا الإخبار تحذيرًا منه ﷺ من الشرك، وبيانًا لأهمية تعلم توحيد العبادة؛ لكي تحذر أمته الوقوع فيه. فوجب على طلبة العلم بيان حقيقة توحيد العبادة؛ تأسيًا بالنبي ﷺ.



(١) أخرجه مسلم برقم: (٢٩٠٧).

## المبحث الأول

### التعريف بتوحيد العبادة



وفيه مطلبان:

◀ المطلب الأول: المراد بتوحيد العبادة.

◀ المطلب الثاني: المراد بشرك العبادة.





## المطلب الأول

### المراد بتوحيد العبادة

يذكر ابن فارس أن «الواو والحاء والذال: أصل واحد يدل على الانفراد»<sup>(١)</sup>. وإلى هذا أشار الجوهري<sup>(٢)</sup>. وأما في الاصطلاح فالتوحيد: إفراد الله ﷻ بما يختص به، ويجب له<sup>(٣)</sup>. وأما توحيد الألوهية بخصوصه فإنه: «إفراد الله وحده بجميع أنواع العبادات»<sup>(٤)</sup>. يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب: «التوحيد هو: إفراد الله سبحانه بالعبادة»<sup>(٥)</sup>.

وفهم حقيقة توحيد العبادة من الأمور التي لا يسوغ للمكلف أن يهملها؛ فإنه إنما خلق للعبادة؛ قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادُونَ﴾ [الذاريات: ٥٦]. وكون الإنسان مخلوقاً للعبادة، دال على أن فهم توحيد العبادة لن يكون من المعاني العويصة التي لا تدرك إلا بكد الذهن؛ لأنه أمر مطلوب من الكل، مفروض على الجميع؛ فناسب أن يكون معنى جلياً ظاهراً للمكلفين جميعاً، على اختلاف قوة تفكيرهم وإدراكهم. فإن علم المكلف أن التوحيد: إفراد الله ﷻ بما يختص به. وعلم أن العبادة حق الله ﷻ على العبيد؛ فسيفرده ﷻ بأنواع العبادات كلها.

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج ٦ ص ٩٠.

(٢) انظر: الصحاح ج ٢ ص ٥٤٧-٥٤٨.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن عثيمين ج ١ ص ٢٦.

(٤) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد ص ٥٠.

(٥) كشف الشبهات لمحمد بن عبد الوهاب ص ٣.



ولكي يتضح المراد بالعبادة على الوجه الأتم؛ فسنقوم - إن شاء الله -  
 بالتعريف بالمعبود، والعبادة، والعاقد؛ ما يسهم في العلم التفصيلي بمعانيها.

### ● أولاً: التعريف بالمعبود:

#### المعبود في اللغة:

المعبود في اللغة هو: الإله، والإله هو: «المعبود مطلقاً، بحق كان أو  
 بباطل»<sup>(١)</sup>. ويذكر ابن فارس معنى الإله والتأله قائلاً: الهمزة واللام والهاء  
 أصل واحد، يدل على التعبد، يقال تأله الرجل. إذا تعبد، والإله الله ﷻ، سمي  
 بذلك لأنه معبود<sup>(٢)</sup>. والأصل: أن «الإله: المعبود بحق. واستعمل في المعبود  
 بالباطل»<sup>(٣)</sup>.

والفرق بين المعبود بالحق والمعبود بالباطل: أن الإله المعبود بالحق هو:  
 المتصف بصفات الكمال، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، فلما لم يكن  
 في الوجود كامل إلا الله ﷻ؛ كان وحده الإله المعبود بالحق. وكان كل ما سواه  
 معبوداً بالباطل. وسواء أكان معبوداً بحق، أو معبوداً بالباطل؛ فهو إله لمن  
 عبده<sup>(٤)</sup>. فإن علماء اللغة يصرحون بأن الإله هو: المعبود<sup>(٥)</sup>. يقول ابن  
 عصفور: «أما الإله فيقع على كل معبود بحق أو باطل»<sup>(٦)</sup>. ويقول الزمخشري:

(١) الكلبيات لأبي البقاء الكفوي ص ١٧٢.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج ١ ص ١٢٧.

(٣) معجم متن اللغة لأحمد رضا ج ١ ص ١٩٩.

(٤) انظر: الصحاح للجوهري ج ٦ ص ٢٢٢٣.

(٥) انظر: المفردات للراغب الأصفهاني ص ٢١ ولسان العرب لابن منظور ج ١٣ ص ٤٦٧  
 والقاموس المحيط للفيروزآبادي ج ٤ ص ٢٨٠ وتاج العروس للزبيدي ج ١٩ ص ٧ ومختار  
 الصحاح ج ٢ ص ٢٢٢٣.

(٦) شرح الزجاجي لابن عصفور ج ٢ ص ٩٠.



«الإله من أسماء الأجناس كالرجل والفرس، اسم يقع على كل معبود بحق أو باطل»<sup>(١)</sup>. فالسبب الباعث على تسمية الشيء إلهًا: كونه معبودًا.

وإطلاق لفظ الإله على المعبود بالباطل، إنما هو من باب المجاز، يقول الزجاجي: «فإن قال قائل: فإذا كان معنى إله معنى معبود، أفيجوز على هذا أن يسمى كل معبود إلهًا كما يسمى معبودًا؟ قيل: ذلك على الحقيقة غير جائز؛ لأن معنى الإله في الحقيقة: هو ذو الألوهية أي: المستحق للألوهية والعبادة. والمعبود إنما هو اسم المفعول من عبد فهو معبود، وإنما قيل: تألهنا أي: تعبدنا، فإله ليس بمنزلة معبود فقط، فمن عبد شيئًا فقد لزم من طريق اللغة أن يقال: عبده فهو عابد له، وذكر معبوده ولم يقل إلهة فيقال: مألوهه كما قيل: عبده فهو معبوده. لوضعه العبادة في غير موضعها ولا استحقاقها»<sup>(٢)</sup>. فلما لم تكن تسميته إلهًا على وجه الحقيقة؛ صح نفي التسمية، قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣].

### المعبود في الاصطلاح الديني العام:

يقول ابن فارس في تعريف الدين لغةً: «الدال والياء والنون أصل واحد إليه يرجع فروعه كلها. وهو جنس من الانقياد، والذل. فالدين: الطاعة، يقال دان له يدين دينًا، إذا أصحب وانقاد وطاع»<sup>(٣)</sup>. ويقول ابن منظور: «قوم دين، أي مطيعون متقادون، يقال: دان بكذا ديانة، وتدين به فهو دين ومتدين»<sup>(٤)</sup>.

(١) الكشف للزمخشري ج ١ ص ٦.

(٢) اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص ٣٠.

(٣) معجم مقاييس اللغة ج ٢ ص ٣١٩.

(٤) الصحاح للجوهري ج ٥ ص ٢١١٨.

وأما في الاصطلاح فقد كثرت التعريفات للدين، ومن أدقها: تعريف الدين بأنه: «انقياد العابد لمعبوده، باطنا وظاهراً، عقيدة وشرعية وأخلاقاً، رغبة ورهبة؛ لنيل خيره وثوابه، أو دفع شره وعقابه، أو هما معاً»<sup>(١)</sup>.

وقد يكون الدين ذا أصل سماوي، كاليهودية، والنصرانية. وقد يكون الدين دياناً وضعياً، تواضع عليه الناس، ولم يأت به نبي، كديانة العابدين للأصنام، قال تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]. فكون المرء مشركاً، لا يعني أنه ليس على دين، بل يصح أن يقال: «دين أهل الشرك»<sup>(٢)</sup>.

ومن المهم أن نعلم أن الأديان لا تؤمن بالربوبية كلها، بل منها ما له عبادات وطقوس، وهو لا يعني ولا يهتم بالبحث في الرب الخالق للكون، كالديانة الهندوسية، التي لا وجود لفكرة الربوبية فيها<sup>(٣)</sup>. وكذلك بوذا، لم يكن معنياً في تأسيسه للبوذية بالبحث في وجود الخالق<sup>(٤)</sup>. ونظراً لعدم اهتمامه بالربوبية؛ فإنه «لا يؤمن بالإله الخالق، وكان يمنع أتباعه عن الخوض في ذلك»<sup>(٥)</sup>. ومن الأديان من تؤمن بربين، كالمجوسية والزرادشتية، اللتين تؤمنان بربين: رب يخلق الخير، ورب يخلق الشر. والأصل الجامع بين هذه الديانات: قيامها على العبادة بالتذلل والخضوع وتدينها للآلهة التي تعبدها.

وبهذا نجد أن الإله في المعنى الديني العام، هو: المعبود لاعتقاد استحقاقه للعبادة. وليس شرطاً أن يكون العابد معتقداً بربوبيته، بل «الإله هو:

الضابط  
المستقيم في  
تعريف الإله.

(١) مدخل لدراسة الأديان لـ أ. د. عبدالله بن علي سمك ص ٣٩.

(٢) الفروق اللغوية للمسكري ص ٢٢٠.

(٣) انظر: المنهجية في دراسة الأديان الوضعية لـ أ. د. عبدالله سمك ص ٢٥٤.

(٤) انظر: أديان الهند الكبرى د. أحمد شلبي ص ١٦١.

(٥) المنهجية في دراسة الأديان الوضعية لـ أ. د. عبدالله سمك ص ٣٤٨.



المعبود»<sup>(١)</sup>. يقول المعلمي: «أما الإله فهو المعبود، فَمَنْ عبد شيئاً فقد اتَّخذه إلهاً»<sup>(٢)</sup>. فسواء أكان العابد معتقداً بربوبية المعبود، كما تعتقد الأديان السماوية بربوبية الله ﷻ. أو كان العابد معتقداً الربوبية في غير معبوده، كما كان الجاهليون العرب عباداً للأوثان، مع اعتقادهم بأنه لا رب إلا الله ﷻ. أو لم يكن العابد معتقداً بالربوبية أصلاً، كبعض ديانات شرق آسيا، التي لا تعتقد بالربوبية رأساً؛ فإن المعبود إله لعابده.

وبهذا نعلم خطأ قول المتكلمين: «الإله هو: القادر على الخلق والإيجاد»<sup>(٣)</sup>. بل الإله هو: المألوه المعبود مطلقاً. فإن كان خالقاً موجداً مدبراً؛ كان معبوداً بحق، وإن كان مربوباً مخلوقاً؛ كان إلهاً عاجزاً لا يستحق العبادة؛ قال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَتْ هَتُولَاءَ إِلَهَةً مَا وَرَدُّوْهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأنبياء: ٩٨-٩٩]. فالآية تدل على أنهم آلهة معذبين؛ فعلمنا أن الإله قد يكون رباً؛ فيستحق العبادة. وقد يكون عاجزاً؛ فلا يستحقها، يقول العسكري: «الفرق بين قولنا: الله. وبين قولنا: إله. أن قولنا: الله. اسم لم يسم به غير الله، وسمي غير الله إلهاً على وجه الخطأ، وهي تسمية العرب الأصنام آلهة»<sup>(٤)</sup>.

وخطأ الجاهليين العرب في تسمية الأصنام آلهة. لا يخلو من أحوال:

(١) أن يكون خطأ لغوياً، بمعنى: استعمالهم للفظ "إله" في غير ما وضع له. وهذا احتمال مردود؛ فإنه يستحيل على اللسان العربي الذي نزل به

(١) جامع البيان للطبري ج ١ ص ١٢٣.

(٢) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج ١ ص ٧٣٥.

(٣) تفسير الرازي ج ١٢ ص ٤١٠.

(٤) الفروق اللغوية للعسكري ص ١٨٥.

القرآن الكريم أن يقع في هذا.

(٢) أن يكون خطوهم في زعمهم استحقاق آلهتهم للعبادة؛ لربوبيتها. وهذا الاحتمال مردود؛ فإنه ﷺ قد احتج عليهم بقوله: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]. فعلمنا أنهم يقرون بأن آلهتهم لا تخلق، وأنه لا يخلق إلا الله ﷻ.

(٣) أن يكون خطوهم في عدم حصرهم استحقاق العبادة بالربوبية. وهذا هو الحق؛ فإنهم ذهبوا إلى أن استحقاق العبادة مبني على تميز الشيء على نوعه؛ ومن هنا اتخذوا اللات - المتميز بالصلاح - إلها؛ لكونه يلت السمن بالسويق للحجاج. واتخذوا من الجن آلهة؛ لكون المألوه المعبود سيداً لهذا الوادي، أو لذلك الوادي.

والأصل الجامع في هذا: أن «الدين هو: اعتقاد قداسة ذات، ومجموعة السلوك الذي يدل على الخضوع لتلك الذات ذلاً وحباً، رغبة ورهبة»<sup>(١)</sup>. فمن خضع هذا الخضوع؛ فقد قدس المخضوع له، ثم قد يكون معتقداً بربوبيته، وقد لا يكون؛ فالنصارى يعتقدون بثالث ثلاثة، مقدسين المسيح ﷺ، زاعمين فيه الربوبية. ويعتقدون بقداسة مريم ﷺ من غير اعتقاد بربوبيتها. ومع هذا كان عيسى وأمه ﷺ إلهين للنصارى؛ قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]. فعلمنا أن حصر المتكلمين للإله في الخالق، أو القادر على الاختراع، قول غير صحيح، بل الإله هو المعبود مطلقاً.

كل من تدبر  
ببعض  
العبادات؛ فقد  
اتخذ المتذلل  
له إلهاً.

(١) دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية لسعود الخلف ص ١٠.



### المعبود في الإسلام:

المعبود في الإسلام هو: "الله"، «وهو اسم لم يسم به غيره ﷻ»<sup>(١)</sup>. يقول ابن عاشور: «لم نقف على أن العرب أطلقوا الإله معرّفًا باللام مفردًا على أحد أصنامهم، وإنما يضيفون؛ فيقولون: إله بني فلان. والأكثر أن يقولوا: رب بني فلان. أو يجمعون كما قالوا لعبد المطلب: أرض الآلهة، وفي حديث فتح مكة: وجد رسول الله البيت فيه الآلهة. فلما اختص الإله بالإله الواحد واجب الوجود؛ اشتقوا له من اسم الجنس علمًا زيادة في الدلالة على أنه الحقيق بهذا الاسم؛ ليصير الاسم خاصًا به غير جائز الإطلاق على غيره»<sup>(٢)</sup>.

وأما عند أهل الإسلام فإنه لا «معبود مستحق للعبادة إلا الله»<sup>(٣)</sup>. يقول الشيخ الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. «أشار في هذه الآية الكريمة إلى تحقيق معنى لا إله إلا الله؛ لأن معناها مركب من أمرين: نفى. وإثبات.

◀ فالنفي: خلع جميع المعبودات غير الله تعالى في جميع أنواع العبادات.

◀ والإثبات: إفراد رب السماوات والأرض وحده بجميع أنواع العبادات على الوجه المشروع.

قد أشار إلى النفي من لا إله إلا الله بتقديم المعمول الذي هو ﴿إِيَّاكَ﴾. وقد تقرر في الأصول في مبحث دليل الخطاب الذي هو مفهوم المخالفة. وفي المعاني في مبحث القصر: أن تقديم المعمول من صيغ الحصر. وأشار

(١) تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٢٣.

(٢) التحرير والتنوير ج ١ ص ١٦٣.

(٣) الذخيرة للقرافي ج ٢ ص ٥٧.

إلى الإثبات منها بقوله: ﴿تَعْبُدُ﴾<sup>(١)</sup>.

ووجه كونه لا يستحق العبادة إلا الله ﷻ: أن «من خصائص الإلهية: الكمال المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه. وذلك يوجب أن تكون العبادة كلّها له وحده»<sup>(٢)</sup>. يقول ابن القيم: «اسم "الله" تعالى هو الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنى والصفات العلى»<sup>(٣)</sup>.

لا يستحق  
العبادة إلا من  
كان رباً.

## ❖ ثانياً: التعريف بالعبادة:

### العبادة في اللغة:

العبادة في اللغة عبارة عن: الذل والخضوع<sup>(٤)</sup>. يقول ابن منظور: «أصل العبودية: الخضوع والتذل»<sup>(٥)</sup>. ومن هذا: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىٰ أَنْ عَبَّدَتْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢]. فإن فرعون قد أخضع وذلل بني إسرائيل.

### العبادة في الاصطلاح الديني العام:

تطلق العبادة في الاصطلاح الديني العام على التذل والخضوع عبادة لمن يعتقد العابد استحقاقه للعبادة. يقول الزجاج: «ليس كل من خضع لآخر قيل له: قد عبده إلا أن يخضع له ويذل موجباً له ذلك على نفسه، ومقرراً له بأن مخالفة ذلك لا تسعه ديانة»<sup>(٦)</sup>. ويقول المعلمي: «فأما الطاعة والخضوع

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ج ١ ص ٧.

(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي لابن القيم ص ٣١٤.

(٣) بدائع الفوائد ج ٢ ص ٧٨٢.

(٤) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ج ٢ ص ١٣٨ وتاج العروس للزبيدي ج ٥ ص ٨٣.

(٥) انظر: لسان العرب لابن منظور ج ٣ ص ٢٧١.

(٦) اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص ٣٢.



والتعظيم بغير تدئين فليست من العبادة في شيء<sup>(١)</sup>.

وهذه المسألة مسألة دقيقة عميقة، أي: حقيقة العلاقة بين الدين والعبادة، ومختصر الكلام فيها: لا يكون المتدين إلا عابداً. وأما العابد فقد يكون متديناً وقد لا يكون. ودليل هذا: قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّا عَلَىٰ أَنْ عَبَدَتْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢]. فإن بني إسرائيل لم يكونوا عابدين لفرعون، وإن كانوا مستعبدين له؛ لأنهم لم يكونوا متدينين لفرعون بالتذلل والخضوع. بخلاف موقفهم من العجل؛ قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَداً لَهُ خَوَارٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ [طه: ٨٨]. فكانوا عابدين للعجل؛ لتدينهم بما صرفوه للعجل من عبادات، قال تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمْ أَنْعِجَلْ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣].

وكذلك كان الجاهليون العرب مشركين؛ لأنهم لم يخلصوا الدين لله ﷻ، بل عبدوه ﷻ، وعبدوا معه آلهة أخرى؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ۚ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٢-٣]. يقول الطبري: «فاخشع لله يا محمد بالطاعة، وأخلص له الألوهة، وأفرده بالعبادة، ولا تجعل له في عبادتك إياه شريكاً، كما فعلت عبدة الأوثان»<sup>(٢)</sup>.

ومدار الحكم على التذلل والخضوع بكونه تذلاً دينياً، مبني على أنه يتدين به إلى ذات المخضوع له، وليس على مطلق الخضوع والانقياد، فإن ابن فارس يذكر أن «المدينة كأنها مفعلة؛ سميت بذلك لأنها تقام فيها طاعة

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج ١ ص ٧٤٢.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن ج ٢١ ص ٢٥٠.



ذوي الأمر»<sup>(١)</sup>. وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ۖ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [يوسف: ٧٦]. أي: في طاعة المالك. ويمكن ضبط هذا الخضوع الديني بشيء من الضوابط، منها:

(١) أن التذلل الديني لا يكون إلا اختياريًا؛ فالعابد الخاضع يقوم بما يقوم به من عبادات وابتهالات مختارًا لتعظيم إلهه. وأما غير الديني فقد يكون قهريًا؛ فإن الخائف من الأسد لم يتعرض لهذا الخوف باختياره، ولم يكن الخوف من الأسد أمرًا مقصودًا يطلبه.

(٢) اعتقاد العابد بخيرية إلهه. ثم من العابدين من يعتقد خيرية إلهه وربوبيته، ومنهم من لا يعتقد بربوبية إلهه، وإنما يعتقد بقداسته وتميزه عما يشاركه في النوع نفسه، قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ فَقَالُوا هَٰذَا إِلَهُكُمُ وَإِلَهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ [طه: ٨٨]. فإن بني إسرائيل لم يعتقدوا بربوبية العجل، وإنما كانوا - قبل موسى ﷺ - يعبدون عجلًا، «فلما رأوا ما صاغه السامري في صورة معبود عرفوه من قبل، ورأوه يزيد عليه بأن له خوارًا؛ رسخ في أوهامهم الآفة أن ذلك هو الإله الحقيقي، الذي عبروا عنه بقولهم: ﴿هَٰذَا إِلَهُكُمُ وَإِلَهُ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨]. لأنهم رأوه من ذهب أو فضة، فتوهموا أنه أفضل من العجل (إيبيس)<sup>(٢)</sup>. وكذلك كان الحال في أمة العرب يقدسون أشياء ويعبدونها، يقول أحدهم: «كنا نعبد الحجر، فإذا وجدنا حجرًا هو أخير منه ألقيناه، وأخذنا الآخر»<sup>(٣)</sup>.

(١) معجم مقاييس اللغة ج ٢ ص ٣١٩.

(٢) التحرير والتنوير لابن عاشور ج ١٦ ص ٢٨٧.

(٣) أخرجه لبخاري برقم: (٤٣٧٦).



(٣) أن التذلل والخضوع الديني يكون مصحوبًا بعبادات، ودعوات، يتخذها المرء دينًا له؛ ليتوسل بها إلى حصول الشيء المرغوب فيه، والنجاة من الأمر المخوف؛ فيكون متألهاً لإلهه. وأما التذلل غير الديني فلا وجود فيه لعبادات يتخذها الخاضع دينًا يتدين ويتأله بها.

(٤) وجود الولاء والبراء الديني، القائم على موالاته من وإلى المعبود، ومعاداة من يعاديه؛ قال تعالى: ﴿قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ٦٨]. واستحضار سيرة النبي ﷺ مع قومه؛ يغني عن كثرة الكلام في هذا.

(٥) الخضوع والتذلل الديني مستلزم للمحبة؛ فلا يكون المألوه إلا محبوبًا؛ ولهذا يكون المتدين خاضعًا لإلهه في الظاهر والباطن. بعكس التذلل غير الديني؛ فقد يكون المتذلل مقهورًا مكرهًا على الخضوع. وقد يكون مختارًا كارهاً، كالمطيع للشيطان ووساوسه.

وقد كان هذا الخضوع الديني موجودًا في المشركين العرب، وكان سبب الحكم عليهم بالشرك؛ لأن خضوعهم الديني للأنداد جعل منهم عابدين لها.

وبهذا نخلص إلى أن العبادة في الاصطلاح الديني العام: التدين بفعل يعتقده العابد عبادة، إلى من يعتقده مستحقًا للعبادة؛ لأي غاية كان العابد يرتجئها.

وليس من شرط هذه العبادة أن تكون مشروعة؛ فإن أتباع الأديان الوضعية يتعبدون بعبادات لم يأت بها نص، بل ليس لهم أنبياء أصلاً. وليس من شرطها أن يكون العابد معتقدًا بربوبية المعبود؛ فإن الجاهليين العرب لم يكونوا معتقدين بربوبية الأصنام، بل كانوا معتقدين بربوبية الله ﷻ. وكذلك من

الديانات الوضعية من لا يؤمن بربوبية إلهه، بل لا يؤمن بالربوبية بالكلية. وليس من شرطها - أي: العبادة بالمعنى العام - وجود الإخلاص، فقد يتدين العابد بعبادة أكثر من إله، معتقداً فيهم الربوبية، كالنصارى العابدين والمعتقدين بربوبية الثالوث. وقد يتدين بعبادة آلهة كثيرة، لا يؤمن بربوبيتها أحدها، كعبادة العرب للأصنام.

### العبادة في الإسلام:

ينطلق العلماء في تعريفاتهم للعبادة من منطلقين: من ينظر إلى العبادة باعتبار التشريعات الإلهية التي أتت بها نصوص الوحي. ومنهم من ينظر إلى العبادة باعتبار الفعل، يقول صاحب المفهم: «أصل العبادة التذلل والخضوع، وسميت وظائف الشرع على المكلفين عبادات؛ لأنهم يلتزمون بها ويفعلونها خاضعين متذللين لله تعالى»<sup>(١)</sup>. ونص الباجي على أن «العبادة: هي الطاعة والتذلل لله متذللين لله تعالى باتباع ما شرع»<sup>(٢)</sup>.

فمن عرف العبادة ناظرًا إلى المسلم العابد، قال: «العبادة: الخضوع لله بالطاعة، والتذلل له بالاستكانة»<sup>(٣)</sup>. ونصوص العلماء في هذا المعنى كثيرة جدًا، ومنها: قول البغوي: «العبادة: الطاعة مع التذلل والخضوع»<sup>(٤)</sup>. وذكر القرطبي أن «العبادة: الطاعة بغاية الخضوع»<sup>(٥)</sup>. وعند النووي: «العبادة الطاعة

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي ج ١ ص ١٨١.

(٢) كتاب الحدود للباجي ص ٥٧.

(٣) جامع البيان للطبري ج ١ ص ٣٦٢ - ص ٣٦٣.

(٤) تفسير البغوي ج ١ ص ٥٣.

(٥) تفسير القرطبي ج ١ ص ١٣٠.



الله تعالى<sup>(١)</sup>. وقال العيني: «العبادة الطاعة مع خضوع»<sup>(٢)</sup>.

وأما من عرف العبادة باعتبار المفعول، فيقول: «العبادة هي: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة»<sup>(٣)</sup>. ولا تكون العبادة مشروعة إلا إن ثبتت بدليل صحيح؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وتفسير الآية: «إِنَّ الطَّاعَةَ الَّتِي هِيَ الطَّاعَةُ عِنْدَهُ: الطَّاعَةُ لَهُ، وإقرار الألسن والقلوب له بالعبودية والذلة، وانقيادها له بالطاعة فيما أمر ونهى»<sup>(٤)</sup>. فمن تدين بعبادة لم يدل عليها دليل، لم تكن عبادته صحيحة؛ لقول النبي ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو رد»<sup>(٥)</sup>.

والعبادة حق الله ﷻ، وصرفها لغيره ﷻ شرك؛ لقوله ﷻ: «يا معاذ، هل تدري حق الله على عباده، وما حق العباد على الله؟» قلت: الله ورسوله أعلم؟ قال: «فإن حق الله على العباد: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً»<sup>(٦)</sup>. ويشير ابن سيده إلى العلة التي من أجلها كانت العبادة جق الله ﷻ بقوله: «العبادة نوع من الخضوع لا يستحقه إلا المنعم بأعلى أجناس النعم، كالحياة والفهم والسمع والبصر»<sup>(٧)</sup>. فلا يستحق العبادة إلا من كان رباً خالقاً موجداً.

(١) المجموع للنووي ج ١ ص ٣٥٤.

(٢) عمدة القاري للعيني ج ٨ ص ٢٤٠.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٠ ص ١٤٩.

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ج ٦ ص ٢٧٥.

(٥) أخرجه البخاري برقم: (٢٦٩٧) ومسلم برقم: (١٧١٨).

(٦) أخرجه البخاري برقم: (٢٨٥٦) ومسلم برقم: (٣٠).

(٧) المخصص ج ٤ ص ٦٢.

وهنا مسألة مركزية في فهم العبادة، وهي: متى يكون الفعل بالغاً غاية الذل والخضوع؟ ووجه أهمية هذه المسألة: أن الحكم على الفعل بكونه عبادة لا تصح إلا لله ﷻ، قائم على الحكم على الفعل بكون بالغاً الغاية في الذل والخضوع، يقول العسكري: «العبادة غاية الخضوع، ولا تستحق إلا بغاية الإنعام، ولهذا لا يجوز أن يعبد غير الله تعالى»<sup>(١)</sup>. والجواب عن هذا: يكون الفعل بالغاً الغاية في التذلل والخضوع إن كان تديناً. فكل من خضع لله ﷻ، موجباً له ذلك على نفسه، مؤمناً بأنه لا تسعه المخالفة؛ فإنه عابد لله ﷻ.

فالمرجع في تحديد كون الفعل بالغاً الغاية في التذلل والخضوع، إنما يكون بالنظر إلى كونه مفعولاً بالباعث الديني؛ ولهذا «يقال: صبأ فلان يصبأ. إذا خرج من دينه»<sup>(٢)</sup>. وعلى هذا فإن الفعل الذي لا يكون نابغاً عن التدين للمفعول له، لا يكون عبادة، يقول المعلمي: «فأما الطاعة والخضوع والتعظيم بغير تدين فليست من العبادة في شيء، فمن أطاع إنساناً أو شيطاناً أو هوى في معصية الله تعالى، وهو يعلم أنها معصية لله تعالى، ولم يزعم أن تلك الطاعة دين تنفعه عند الله ﷻ، ولا تفيده نفعاً غيبياً، ولا كانت تلك المعصية شركاً، فليس بمشرك. وبهذا الفرق تعلم الجواب الصحيح عما زعمه الخوارج أن المعاصي شرك؛ لأن فاعلها مطيع للشيطان، فهو عابد له»<sup>(٣)</sup>.

ألا ترى أن المرؤوس قد يخاف من رئيسه، ولا يقال: إنه عابد له. فضلاً عن الزعم بأنه مشرك في العبادة؛ لأن المرؤوس لا يتعبد ويتدين بهذا الخوف. بخلاف المسلم؛ فإنه يتعبد بخوفه من الله ﷻ. بل قد يصل الخوف بالمرء إلى

(١) الفروق اللغوية للعسكري ص ٢٢١.

(٢) لسان العرب لابن منظور ج ١ ص ١٠٨.

(٣) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج ١ ص ٧٤٢.



الموت؛ كمن خاف الأسد خوفاً أماته، ومع هذا فإنه لا يوصف بالشرك في العبادة؛ لأن خوفه كان خوفاً طبيعياً، لا خوف عبادة وتدين.

وكذلك لو فعل المسلم فعلاً مصحوباً بالتذلل والخضوع، من غير أن يكون متديناً به؛ فإنه لا يكون مشركاً، قال النبي ﷺ: «تعس عبد الدينار، والدرهم، والقטיפه، والخميصة، إن أعطي رضي وإن لم يعط لم يرض»<sup>(١)</sup>. وكذلك لو تذلل وخضع المسلم العاشق لمحبوبه؛ فإنه لا يكون مشركاً في العبادة؛ لأنه لم يتدين بما فعل؛ ومن هنا صح تسميته النادم على وقوعه في الزنا تائباً؛ فإن «التاء والواو والباء كلمة واحدة تدل على الرجوع؛ يقال: تاب من ذنبه. أي: رجع عنه»<sup>(٢)</sup>. ولا يقال: صبأ. فإن التائب عن تقحم الشهوات، والتذلل في طلبها، لم يخرج من دين إلى دين، بل رجع إلى الله ﷻ بالتوبة.

وفائدة العلم بهذا: أن طالب العلم قد يجد من يقدح في وصفه للعبادة بأنها: ما بلغ الغاية في التذلل والخضوع. زاعماً أن الفعل لا يكون بالغاً الغاية والخضوع إلا إن كان معه اعتقاد بربوبية المعبود. وليس الأمر كذلك؛ فإن المشركين كانوا عابدين لآلهتهم، ولم يكونوا قائلين بربوبيتها؛ قال تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ ۖ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧]. فعلمنا أن الفعل يكون بالغاً الغاية في التذلل والخضوع، إن كان العابد معتقداً لزومه له، وأنه لا يسعه الخروج عنه ديانة؛ قال تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦].

ومن الأمثلة الموضحة لهذا: الذبح؛ فإنه يكون عبادة إن كان الباعث للذابح قصد التدين، ولا يكون عبادة إن كان الذابح لا يوجهه على نفسه تعبدًا

(١) أخرجه البخاري برقم: (٢٨٨٦).

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج ١ ص ٣٥٧.

وتدينا للمذبوح له. ومن هنا ظهر الفرق بين الذبح للضيف وبين الذبح لصاحب الضريح: فلا يكون فعل الذابح للضيف شركاً بالعبادة؛ لأنه لم يتدين بالذبح للضريح، بعكس الذابح للقبر؛ فإن الذابح:

(١) قد يفعل هذا تعبدًا لصاحب الضريح؛ فيكون فعله شركاً في العبادة.

(٢) وقد يذبح متقرباً إلى الله ﷻ، زاعماً أن للذبح في المقبرة مزية وفضيلة؛ فيكون فعله بدعة وذريعة إلى الشرك؛ فإنه قد يتسلل الأمر بالناس؛ فيصلون إلى التدين بالذبح لصاحب الضريح لا لله ﷻ؛ فتكون أفعالهم شركاً في العبادة.

وأما الذبح للضيف فلا يخلو من: أن يكون متقرباً إلى الله ﷻ بإكرام الضيف. أن يكون فاعلاً لفعل طبيعي، تعارف عليه الناس في مجتمعهم. وفي كلا الحالين لم تكن لصاحب الوليمة نية التذلل والخضوع تعبدًا وتدينا للضيف. فإن قلت: إن الكرم والذبح للضيف قد يكون دينا للرجل؛ كما تقول العرب: ما زال ديني وديديني. قلت: هذا صحيح، ولكنه لا ينقض ما سبق؛ فإن الدين هنا بمعنى: «العادة والشأن»<sup>(١)</sup>. فيكون الكرم عادة للمضيف، وهذا مخالف للتدين الاصطلاحي من وجهين:

(١) أن التدين في الاصطلاح يدل - مع دلالته على العادة - على التذلل والخضوع، وهذا شيء يوجد في الذابح لصاحب الضريح؛ فإنه يكون متذللًا خاضعًا لمن يعتقده وليًا صالحًا. وأما المضيف الذابح لضيوفه فلا يوجد، بل قد تجده طالبًا الثناء ونظم القصائد في مدحه.

(٢) أن من معاني الدين: الحساب، قال تعالى: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].



أي: يوم الحساب والجزاء. وقال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي الْمَيِّتِينَ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ إِنَّ إِلَهَنَا لَلْغَنِيُّ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۚ﴾ [الصف: ٥٣]. أي: محاسبون. وهذا كله موجود في الذابح للضريح؛ فإنه يتعبد بما فعل؛ طلباً للثواب الآخروي؛ فكان متعبداً متديناً. وهذا شيء قد يوجد في الذابح للضيف وقد لا يوجد؛ فإنه قد يكون متعبداً متديناً لله ﷻ بامثال قول النبي ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه»<sup>(١)</sup>. وقد لا يكون قصد التعبد حاضراً عنده؛ فلا وزر ولا أجر.

وكذا طاعة الوالدين، قد تكون في الكثير من الأحيان مقرونة بالتذلل والخضوع، قال تعالى: ﴿وَخُضِّعْ لَهَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤]. ومع هذا فإن تذلل البار بوالديه لا يكون شركاً في العبادة؛ لأنه لا يكون مصحوباً بالتعبد والتدين لهما. بل قد يقصد مرضاة الله ﷻ وحصول الثواب الآخروي المترتب على بر الوالدين؛ فيكون عابداً لله ﷻ. وقد يكون بره بهما للمحبة الطبيعية للوالدين؛ فلا يكون تذلل تدين وعبادة، بل تذلل وطاعة مدفوعة بالحب الطبيعي؛ فلا يكون فعله عبادة.

فإن فهمت هذا، سهل عليك أن تعلم الحكم في الأفعال التي لا تكون إلا عبادة؛ فإن من الأفعال ما لا يكون إلا عبادة؛ فيكون حقاً لله ﷻ، كالصلاة، التي ينص الإمام النووي على أنها أفضل العبادات البدنية، وفي هذا يقول: «فالمذهب الصحيح المشهور: أن الصلاة أفضل من الصوم، وسائر عبادات البدن»<sup>(٢)</sup>. فكل فعل ثبت أنه عبادة بذاته، امتنع صرفه لغير الله ﷻ، ويكون

(١) أخرجه البخاري برقم: (٦٠١٨).

(٢) المجموع ج ٣ ص ٤٩٦.



صرفه لغيره ﷺ شركًا في العبادة. وأما ما لا يكون عبادة إلا بالنية، كالذبح؛ فلا يجوز التعبد به لأحد، وإن جاز فعله لغير الله ﷻ من غير نية التدين.

وبهذا فإن العبادة الشرعية: إخلاص التدين لله ﷻ، بفعل ما أمر به ﷻ، والانتفاء عما نهى عنه ﷻ، محبةً، ورغبةً، ورهبةً.

ضابط العبادة  
الشرعية.

وهذا التعريف تعريف جامع مانع؛ فإنه ينظر إلى العبادة باعتبار الفعل، وباعتبار المفعول؛ فإن الدين في حقيقته: «الطاعة اللازمة الدائمة التي صارت خلقًا وعادة»<sup>(١)</sup>. فلا يكون المتدين إلا خاضعًا متذللاً؛ فيكون ممثلاً قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. ولا يتعبد بالبدع المحدثه، بل بما شرعه الله ﷻ؛ فيكون ممثلاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]. ويكون متأسياً بالأنبياء ﷺ؛ قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْكَرُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَشِيعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠]. ومع هذا فإن التعريف يؤكد على أهمية الإخلاص، وألا يتدين المسلم بشيء من العبادات إلا لله ﷻ؛ فيكون العابد ممثلاً قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [البينة: ٥].

فإن قال أهل الكلام: إن هذا الضابط لا يبطل ضابطهم بجعل العبادة: التقرب بالعبادات لمن يعتقد فيه العابد الربوبية. لأن الأنبياء المذكورين قبل هذه الآية، كانوا يعتقدون بربوبية الله ﷻ. قيل: لا خلاف في إقرارهم ﷺ بربوبية الله ﷻ، ولكن هذا الإقرار ليس شرطًا في تسمية العابد عابدًا، وفي تسمية المعبود إلها؛ قال تعالى: ﴿وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ بِكُفْرِهِمْ﴾

(١) الجواب الكافي لابن القيم ص ٤٧٦.



[البقرة: ٩٣]. ولم يكن بنو إسرائيل معتقدين بربوبية العجل؛ فعلمنا أن مناط الأمر: كون التذلل والخضوع صادرًا على وجه التدنيس.

ولفهم هذا الضابط الفهم الأتم، نقول: إن بين التذلل الديني الذي يعتبر عبادة، وبين التذلل غير الديني الذي لا يعتبر عبادة، فروقًا، تقدمت الإشارة إلى شيء منها، ونضيف: أن الخضوع الديني يكون مصحوبًا باعتقاد وجوب الخضوع لذات المعبود ديانة، وأن المخالف يكون عاصيًا. وأما الخضوع غير الديني فقد يكون مصحوبًا بالنزوات، كخضوع العاشق للمعشوق، بل قد يكون مصحوبًا بتأنيب الضمير، والرغبة في التوبة منه.

ومما يوضح هذا: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُرْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٠]. فإنه لا يصح أن يقال: إن المسلم المطيع للشيطان في فعل المعصية مشرك في العبادة. فإن طاعته لم تكن تدنيسًا للشيطان. وأما إن كان المرء ممن اصطاح على تسميتهم بـ "عبدة الشيطان" فإن الحكم مختلف؛ فلو شاركهم شخص في عبادتهم؛ لكان عابدًا حقيقيًا للشيطان، ولما صح نفي ذلك عنه، بدعوى: أنه لم يعتقد بربوبية الشيطان، بل هو عابد للشيطان؛ لأنه خضع له: مريدًا؛ محبًا؛ باذلاً الطقوس والعبادات؛ معتقدًا وجوب هذا عليه. وذهابه إلى أن علة استحقاق الشيطان للعبادة هي: دعوى ظلمه بالطرد من الجنة. لا يغير من الحكم شيئًا، ولا ينفي عنه كونه من عبدة الشيطان.

ثم اعلم أن تقرب عباد الشيطان بالفواحش، لا يقدح في قولنا: الخضوع الديني يكون مصحوبًا باعتقاد وجوب هذا ديانة. وأما الخضوع غير الديني فقد يكون مصحوبًا بالنزوات. فإنهم يتقربون بما يصدر عنهم من فواحش، ويعتبرونها عبادات يتقربون بها إلى الشيطان.

### ❖ ثالثاً: التعريف بالعابد:

#### العابد في اللغة:

العابد في اللغة مأخوذ من التذلل والخضوع؛ تقول «العرب: قد عبدتُ الله أعبده: إذا خضعت له، وتذللْتُ، وأقررت بربوبيته»<sup>(١)</sup>. وكل من خضع وتذلل لمعبوده؛ فإنه عابد له.

#### العابد في الاصطلاح:

العابد في الاصطلاح: «من عبد الله»<sup>(٢)</sup>. ولا يكون المرء عابداً لله ﷻ حتى يتدين بدين الإسلام يقول ابن تيمية: «الإسلام هو أن يستسلم لله، لا لغيره؛ فيعبد الله ولا يُشرك به شيئاً»<sup>(٣)</sup>.



(١) الزاهر في معاني كلمات الناس للأنباري ج ١ ص ١٠٧.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ١ ص ٤٣.

(٣) النبوات لابن تيمية ج ١ ص ٤١٧.



## المطلب الثاني

### المراد بشرك العبادة

ظهر الخلاف - في مرحلة ما بعد صدر الإسلام - في تعريف شرك العبادة، ففي حين يذهب أهل السنة والجماعة إلى أن المعبود يكون إلهًا لعابده بمجرد التدين ببذل العبادات إليه. يذهب أهل الكلام إلى أن العبادة لا تكون عبادة إلا إن كانت تذللًا مبنياً على اعتقاد الربوبية. ما يستلزم أن صرف العبادة لغير الله ﷻ لا يكون شركًا؛ إلا إن كان معتقدًا بربوبية الند المعبود مع الله ﷻ.

وقد يكون الحق في المسألة ظاهرًا جليًا، بعد ما سبق شرحه وبيانه من معنى العبادة، فإن من عرف معنى الإله، وعرف معنى الإخلاص في العبادة؛ فسيعرف معنى الشرك في العبادة. إلا أن أهمية المسألة، وكون التوحيد أصل الدين وقاعدته، يحتم أفراد المسألة بالمزيد من العناية والدراسة.

### الشرك في اللغة:

الشَّرْكَةُ: مخالطة الشريكين، بحيث يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما، يقال: اشترَكْنَا بمعنى تشاركنا. وجمعُ شريكٍ: شُرَكَاءُ، وأشراكٌ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: العين للفراهيدي ج ٥ ص ٢٩٣ ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ج ٣ ص ٢٦٥ وتهذيب اللغة للأزهري ج ١٠ ص ١٣ ولسان العرب لابن منظور ج ١٠ ص ٤٤٨ وتاج العروس للزبيدي ج ١٣ ص ٥٩١.

### الشرك في الشرع:

جاء تعريف الشرك على لسان رسول الله ﷺ؛ لما أتى إليه رجل وقال: يا رسول الله: أي الذنب أكبر عند الله؟ قال: «أن تدعو الله ندًا وهو خلقك»<sup>(١)</sup>. والند: ما كانَ مثلَ الشيء يُضادُّه في أمورهِ<sup>(٢)</sup>. يقول الشوكاني: «الشرك هو: أن يفعل لغير الله شيئًا يختص به ﷻ. سواء أطلق على ذلك الغير ما كان تطلقه عليه الجاهلية، أو أطلق عليه اسمًا آخر، فلا اعتبار بالاسم قط»<sup>(٣)</sup>.

فكل ما يختص به الله ﷻ فإنه توحيد يجب إفراده ﷻ به، ومما يختص بالله ﷻ: اعتقاد تفرده بالربوبية. ووجوب إفراده بالعبادة؛ قال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَأَعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢]. فعلمنا أنه ﷻ: الإله الذي لا إله غيره. والرب الذي لا رب غيره. ومعنى الألوهية غير معنى الربوبية؛ فإن الألوهية دالة على أنه ﷻ المعبود. وأما الربوبية فتستلزم أنه لا مدبر ولا خالق للكون إلا هو ﷻ. والمسلم مطالب بالأمرين جميعًا.

وأما عند أهل الكلام فإن النوعين أصبحا نوعًا واحدًا، يقول الرازي: «خاصية الإلهية هي: القدرة على الاختراع»<sup>(٤)</sup>. ويقول: «الإله هو القادر على الاختراع»<sup>(٥)</sup>. وقد نشأ عن هذا التفسير: ذهابهم إلى أن شرك العبادة لا يكون إلا باعتقاد الربوبية في الند. والعلم بفساد هذا قائم على أصول:

خطأ الفهم  
الكلامي  
لتوحيد  
العبادة.

(١) أخرجه مسلم برقم: (١٤٢) واللفظ له والبخاري برقم: (٤٤٧٧).

(٢) انظر: العين للفراهيدي ج ٨ ص ١٠ ولسان العرب لابن منظور ج ٣ ص ٢٦٤.

(٣) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد للشوكاني ص ٥١.

(٤) التفسير الكبير ج ٣٢ ص ٢١٧.

(٥) المطالب العالية من العلم الإلهي ج ٩ ص ٢٨٥.



### ❖ الأصل الأول: خلو مذهب المتكلمين من الدليل:

يقوم العلم الشرعي على الدليل، ولا يكون الدليل دليلاً شرعياً دالاً على المطلوب، إلا إن كان مستلزماً للمدلول، بمعنى: لا يكون مذهب المتكلمين مذهباً صحيحاً إلا بذكر الدليل الدال على حصر شرك العبادة في الاعتقاد بربوبية الند. وهذا ما ليس في مقدورهم؛ فإن نصوص الشرع لا تتعارض، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَفَرَأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. ونصوص القرآن الكريم صريحة في أن الإله يكون إلهاً لعبده ببذل العبادات له، يقول الطبري: «القول في تأويل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]. قال أبو جعفر: والأنداد جمع ند، والند: العِدْلُ والمِثْل، كما قال حسان بن ثابت:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنْدٌ      فَشَرُّكُمْ لِخَيْرِكُمْ أَلْفِدَاءُ  
يعني بقوله: ولست له بند: لست له بمثل ولا عدل<sup>(١)</sup>. وليس الجعل مشروطاً بالاعتقاد القلبي، بل قد يكون بعمل الجوارح، يقال: «جعلت الشيء: صنعته»<sup>(٢)</sup>. قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: ٩١]. وقال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرُّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣].

وكذلك جعل الأنداد لله ﷻ، قد يكون بالجوارح، مع اعتقاد الجاعل بأنه ليس للند من الربوبية شيء؛ قال تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج ١ ص ٣٦٨.

(٢) مقاييس اللغة لابن فارس ج ١ ص ٤٦١.



وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿ [البقرة: ٢٢]. يقول الطبري: «أخلصوا لي العبادة، ولا تجعلوا لي شريكاً ونذاً من خلقي، فإنكم تعلمون أن كل نعمة عليكم فمني»<sup>(١)</sup>. فإن كانت الآية تصرح بأن المشركين يعلمون خلو آلهتهم من الربوبية؛ فإن إثبات نقيض هذا متعذر غاية التعذر.

فإن قلت: أليس من شرط عبادة المشركين الجاهليين للأنداد، اعتقادهم أن العبادة تحق لهم. قلت: لا جدال في هذا؛ فإن العابد لن يعبد إلا من يرى استحقاقه للعبادة، ولكن هذا ليس موضع الخلاف، بل موطنه: هل كان المشركون العرب يعتقدون الربوبية في الأنداد؟ فهذا الذي لا دليل للمتكلمين على ثبوته، بل الأدلة دالة على نقيضه، بيانه:

(١) دلالة الآيات القرآنية على أن الجاهليين لم يكونوا معتقدين بربوبية الأوثان، بل كانوا مقرين بأن آلهتهم فاقدون للربوبية؛ قال تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ١٧]. والتذكير لا يكون إلا للمعتقد بأن إلهه لا يخلق، وأنه ليس برب. ومما يدل على أنهم لم يكونوا معتقدين الربوبية في الآلهة التي عبدوها: أن الجاهليين العرب امتازوا بأمور، منها:

(أ) كثرة المعبودات التي عبدوها.

(ب) التفاخر والتباهي.

فلو كانوا معتقدين بربوبية الأوثان التي عبدوها؛ لفأخروا بذلك شعراً ونثراً، فلما لم نجد ذلك - مع ما صرح به القرآن من كون العرب لا يعتقدون بربوبيتها - في أشعار العرب؛ علمنا أنهم لم يكونوا معتقدين بربوبية الأنداد؛

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج ١ ص ٣٧٠.



فإنه لا يعقل أن يفتخر العربي بما لدى قبيلته من خيل وجمال... ويعرض عن الافتخار بإله قبيلته، لو كان معتقداً بأنه الخالق لهذه الموجودات. فلما لم يوجد التفاخر بالأصنام بين العرب، علمنا أنهم مطبقون على أن كل ما بين أيديهم من مخلوقات هو من خلق الله ﷻ، وأن آلهتهم لا تخلق شيئاً.

(٢) أن علماء الشريعة وعلماء اللغة يصرحون بأن الإله هو المعبود، سواء أكانت عبادته بحق أم بباطل. فكان تقييد المتكلم للإله بكونه المعتقد فيه الربوبية، تقييداً بلا دليل؛ فيكون قوله دعوى بلا دليل.

(٣) أن علماء الشريعة يصرحون بأن العابد هو المتذل الخاضع، وأن العبادة أفعال مخصوصة معلومة بالدليل الشرعي. فوجب أن يكون الحكم على الفعل بأنه عبادة، قائماً على النظر إلى تذل العبد وخضوعه، وإلى حقيقة الفعل الذي قام به.

فإن كانت نصوص الشرع - المتفقة مع لغة العرب - متضاربة في التذليل على أن الإله هو المعبود مطلقاً، سواء أعبد بحق أم بباطل. وكان العابد هو: المتذل الخاضع. وكانت العبادات أفعالاً معلومة بالدليل الشرعي. فإنه لا يستقيم للمتكلم أن يقيد هذه الإطلاقات كلها باشتراط اعتقاد الربوبية في الند المعبود إلا بدليل، ولا دليل عنده؛ فكان قوله باطلاً.

وأقصى ما يمكن للمتكلم أن يفعله: سلوك أحد مسلكين:

المسلك الأول: الاستدلال بالأدلة التي تنوط استحقاق الألوهية بالربوبية، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]. وسلوك هذا المسلك لا يفيد المتكلمين شيئاً؛ فإن هذه الأدلة لا تدل على أن العبادة لا تكون عبادة إلا باعتقاد ربوبية المعبود، وإنما



تحصر استحقاق العبادة في الرب ﷻ<sup>(١)</sup>، وفرق بين الأمرين؛ فإن نفي الربوبية عن غير الله ﷻ، لا يمنع من تسمية غيره إلهاً. يقول العسكري: «الفرق بين قولنا: الله. وبين قولنا: إله. أن قولنا: الله اسم لم يسم به غير الله، وسمي غير الله إلهاً على وجه الخطأ، وهي تسمية العرب الأصنام آلهة»<sup>(٢)</sup>. وخطأ العرب في تسمية الأصنام آلهة، لا يستلزم أنهم كانوا معتقدين بربوبيتها.

المسلك الثاني: الاستدلال بالآيات التي حذرت من شرك الربوبية وشرك الألوهية معاً، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَعِمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْ ثِقَالٍ ذَرْقٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا هُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ۚ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٢-٢٣]. فيظن أن عبادة غير الله ﷻ لا تكون شركاً، إلا باعتقاد الربوبية في ذلك الند.

وليس الأمر كذلك؛ فإنه لا دليل في الآيتين على أن شرك العبادة لا يكون إلا باعتقاد الربوبية في الند، وإنما فيهما: حصر صور الشرك الممكنة، وإبطالها كلها بأوجز بيان وأبلغه، يقول ابن تيمية في بيان معنى الآية: «فذكر سبحانه الأقسام الممكنة، فإن المشرك الذي يدعو غير الله ويرجوه ويخافه، إما: أن يجعله مالئاً. أو شريكاً. أو ظهيراً. أو شفيعاً. وهكذا كل من طلب منه أمر من الأمور إما:

◀ أن يكون مالئاً مستقلاً به.

◀ وأما أن يكون شريكاً فيه.

◀ وأما أن يكون عوناً وظهيراً لرب الأمر.

(١) انظر: ص ٨١ من هذا الكتاب.

(٢) الفروق اللغوية للعسكري ص ١٨٥.



◀ وأما أن يكون سائلاً محضاً وشافعاً إلى رب الأمر.

فإذا انتفت هذه الوجوه؛ امتنعت الاستغاثة به<sup>(١)</sup>.

وكل صورة من هذه الصور شرك مستقل، يقول الرازي: «اعلم أن المذاهب المفضية إلى الشرك أربعة: أحدها: قول من يقول: الله تعالى خلق السماء والسمويات وجعل الأرض والأرضيات في حكمهم، ونحن من جملة الأرضيات؛ فنعبد الكواكب والملائكة التي في السماء فهم آلهتنا، والله إلههم. فقال الله تعالى في إبطال قولهم: إنهم لا يملكون في السموات شيئاً كما اعترفتم، قال ولا في الأرض على خلاف ما زعمتم.

وثانيها: قول من يقول: السموات من الله على سبيل الاستبداد والأرضيات منه، ولكن بواسطة الكواكب، فإن الله خلق العناصر والتركيبات التي فيها بالاتصالات والحركات والطوابع؛ فجعلوا لغير الله معه شركاً في الأرض. والأولون جعلوا الأرض لغيره والسماء له، فقال في إبطال قولهم: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ شِرْكَ﴾ [سبأ: ٢٢]. أي: الأرض كالسماء لله لا لغيره، ولا لغيره فيها نصيب.

وثالثها: قول من قال: التركيبات والحوادث كلها من الله تعالى، لكن فوض ذلك إلى الكواكب، وفعل المأذون ينسب إلى الآذن ويسلب عن المأذون فيه، مثاله: إذا قال ملك لمملوكه اضرب فلانا فضربه؛ يقال في العرف: الملك ضربه. ويصح عرفاً قول القائل ما ضرب فلان فلانا، وإنما الملك أمر بضربه فضرب، فهؤلاء جعلوا السمويات معينات لله فقال تعالى في إبطال قولهم: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِّنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢]. ما فوض إلى شيء شيئاً، بل

(١) الرد على المنطقيين لابن تيمية ص ٥٢٩.

هو على كل شيء حفيظ ورقيب.

ورابعها: قول من قال: إنا نعبد الأصنام التي هي صور الملائكة؛ ليشفعوا لنا. فقال تعالى في إبطال قولهم: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣]. فلا فائدة لعبادتكم غير الله؛ فإن الله لا يأذن في الشفاعة لمن يعبد غيره؛ فبطلبكم الشفاعة تفوتون على أنفسكم الشفاعة<sup>(١)</sup>.

فالصور الثلاث الأولى داخلية في شرك الربوبية. وأما الصورة الرابعة فداخلية في شرك العبادة، بل هي أهم ما يوقع في شرك العبادة، يقول ابن القيم - متحدثاً عن كيد الشيطان -: «من أعظم مكايده التي كاد بها أكثر الناس، وما نجا منها إلا من لم يرد الله فتنته: ما أوحاه قديماً وحديثاً إلى حزبه وأوليائه من الفتنة بالقبور، حتى آل الأمر فيها إلى أن عبد أربابها من دون الله، وعُبدت قبورهم، واتخذت أوثاناً، وبُنيت عليها الهياكل، وصُوِّرت صورُ أربابها فيها»<sup>(٢)</sup>.

ونحن لا ننكر أن الصور الثلاث الأولى شرك، وإنما منعه دعوى تلازم الصورة الرابعة بها، وأن صرف العبادة لغير الله ﷻ لا يكون شركاً إلا باعتقاد الربوبية في الند المعبود مع الله ﷻ؛ فإنه لا دليل على دعوى التلازم، بل الأدلة دالة على بطلان هذه الدعوى؛ فإن قوم نوح ﷺ إنما وقعوا في شرك العبادة لدعائهم للأموات الصالحين، ولم يكونوا واقعين في نوع من صور الشرك الثلاث الأخرى.

(١) التفسير الكبير ج ٢٥ ص ٢٠٣.

(٢) إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان لابن القيم ج ١ ص ٣٣٠.



فلم يكن في سلوك المتكلمين لأحد المسلكين ما يدل لقولهم. بل كانت دعواهم قولاً بلا دليل؛ فإن «الدليل لا بُدَّ أن يستلزم مدلوله، فيلزم من ثبوت الدليل ثبوت المدلول، ولولا ذلك لم يكن دليلاً عليه، إذ لو اقترن به المدلول تارةً، وتخلَّف عنه أخرى، لم يكن - إذا تحقَّق الدليل - وجود المدلول معه بأولى من عَدَمه؛ فلهذا كان الدليل مستلزماً للمدلول»<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: إن في النصوص القرآنية ما يدل على أن شرك المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ كان في الربوبية والألوهية معاً، كقوله تعالى: ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ﴾ [١٥٠-١٥٢]. قيل: نحن لا ننكر أن هذا شرك في الربوبية. ولكننا نمنع أن يكون في النص ما يدل على أن صرف العبادة لغير الله ﷻ لا يكون شركاً في العبادة إلا إن كان معه اعتقاد الربوبية في المعبود مع الله ﷻ. والزاعم بأن شرك العبادة لا يكون شركاً إلا باعتقاد الربوبية في الند. لم يدل على أن المشركين العرب كانوا يعتقدون الربوبية في الملائكة.

ونحن لا ننكر أن من المشركين من وقع في شرك الربوبية والعبادة معاً. وإنما نقول: إن الإله يكون إلهاً لعباده وإن لم يعتقد فيه الربوبية. وعدم التفريق بين الأمرين خطأ منهجي وقع فيه من استدل بعقيدة بعض الجاهليين العرب في الملائكة؛ فإنه ظن أن النصوص الدالة على شرك هؤلاء القوم دالة على حصر شرك العبادة في الاعتقاد بربوبية الند؛ فكان خطؤه من وجوه:

(١) أنه ليس في الآيات المثبتة لشرك الجاهليين الزاعمين بأن الملائكة بنات الله ﷻ ما يدل على أن الإله لا يكون إلهاً لعباده إلا باعتقاده بربوبية.

(١) جامع المسائل لابن تيمية ج ٢ ص ٢٨٥ - ص ٢٨٦.



(٢) أن الجاهليين العرب لم يقعوا في شرك الربوبية لقولهم ربوبية الملائكة، بل لتشبيههم الله سبحانه بالمخلوق<sup>(١)</sup>. فلم تكن الآيات المثبتة لشركهم نافية لوصف شرك العبادة عمن لم يعتقد ربوبية الند، بل كانت دالة على شرك المشبه للخالق ﷻ بالمخلوق؛ فكانت أدلة مشتركة بيننا وبين المتكلمين؛ فامتنع استدلالهم بها فيما امتازوا به في المسألة، يقول ابن تيمية: «الدليل ما يستلزم المدلول، ويختص به. فإذا كان مشتركاً بينه وبين غيره؛ لم يبق دليلاً»<sup>(٢)</sup>.

(٣) وجود أدلة غاية في الكثرة، تدل على أن من المشركين من وقع في عبادة الأنداد، ولم يقع في شرك الربوبية، ومن هؤلاء المشركين: أناس «عمدوا إلى أصنام اتخذوها على صور الملائكة المقربين في زعمهم، فعبدوا تلك الصور تنزيلاً لذلك منزلة عبادتهم الملائكة؛ ليشفعوا لهم عند الله»<sup>(٣)</sup>. فكان شركهم في دعاء الملائكة، لا في الزعم بأنهم بنات الله ﷻ. فعلمنا أن عبادة غير الله ﷻ شرك، وإن لم يصاحبه اعتقاد الربوبية في الند؛ قال تعالى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤].

وخلاصة ما سبق: أن الزاعم بأن الشرك في العبادة لا يكون شركاً، إلا إن كان معه اعتقاد بربوبية الند. لا يكون مستدلاً لقوله إلا إن ذكر دليلاً دالاً على أن معنى الإله في اللغة هو: الرب. فيكون اتخاذ إله غير الله ﷻ محصوراً في اعتقاد الربوبية في غير الله ﷻ. فبهذا يكون المتكلم قد ذكر دليلاً مستقيماً؛

(١) انظر: ص ٥٨-٦١ من هذا الكتاب.

(٢) النبوات ج ١ ص ٢٣٠.

(٣) تفسير ابن كثير ج ٧ ص ٨٤.



«فإن الدليل لا يكون دليلاً إلا مع كونه مستلزماً للمدلول، فيمتنع أن يكون دليلاً إذا وجد معه عدم المدلول، أو وجد ضد المدلول»<sup>(١)</sup>. وأما إن كان ما ذكره من أدلة إنما يدل على أن من المشركين من أضاف إلى شركه في العبادة: الوقوع في شرك الربوبية. فإن استدلاله لا يكون صحيحاً؛ لأن وجود الجامع بين شرك الاعتقاد وشرك العبادة، لا ينفي وصف الشرك عمن وقع في شرك العبادة فقط.

### ❁ الأصل الثاني: دلالة البراهين على بطلان دعوى التلازم بين الشركين:

إن كان مذهب المتكلمين خالياً من الدليل الدال على أن الإله لا يكون إلهاً لعبده إلا باعتقاد الربوبية فيه. فإن قول أهل السنة: الإله هو المعبود، سواء اعتقد عبده فيه الربوبية، أو لم يعتقد هذا. هو القول الذي تشهد الأدلة لصحته، وبيان هذا قائم على ركيزتين:

#### الركيزة الأولى: حصول العبادة ممن لا يؤمن بالربوبية:

نجد - كما تقدم معنا - ديانات لها عبادات ومعابد، ومع هذا فهي تغفل البحث في مسائل الربوبية أساساً، كما مر معنا في الديانتين: الهندوسية، والبوذية. وكالجينية التي لا تؤمن «بوجود خالق أعظم لهذا الكون. والإله - في اعتقادهم - له خصائص غير متغيرة، داخل كل كائن حي»<sup>(٢)</sup>. وليس المراد مناقشة أديان هؤلاء القوم، بل: الاستدلال بما يبذلونه من عبادات على أن العبادة قد توجد، مع عدم اعتقاد الربوبية في المعبود؛ فإن لهؤلاء القوم أديانا وعبادات، ومع هذا فليس لهم اعتقاد بالربوبية.

(١) النبوات ج ٢ ص ٩٤٧.

(٢) المنهجية في دراسة الأديان الوضعية لـ أ. د. عبدالله سمك ص ٣٧٩.

بل إن من العباد من يرى الوجود شيئاً واحداً، ولا يفرق بين العابد والمعبود، كالمؤمنين بوحدة الوجود، الذين أوقعهم هذا الإيمان في القول بوحدة الأديان، وتصحيح كل الديانات الموجودة على وجه الأرض. صحيح أنهم يفسرون وجود الموجودات عن طريق الفيض، إلا أنهم لا يعتقدون الربوبية - بمعناها الشرعي واللغوي - في الله ﷻ، بل يعتقدون الوجود واحداً؛ فدل هذا على أنه لا يشترط في العبادة اعتقاد الربوبية في المعبود.

فإن قال المخالف: إن المراد إثبات معنى الإله في لغة العرب التي نزل بها القرآن، وليس تتبع معنى الإله والعبادة عند الأمم الأخرى، أو المتأثرين بالفلسفة اليونانية. قيل: جواب هذا مذكور في:

### الركيزة الثانية: دلالة القرآن على أنه لا يشترط في شرك العبادة اعتقاد ربوبية المعبود:

من أوائل النصوص الدالة على أن المرء قد يقع في شرك العبادة، وإن لم يكن واقعاً في شرك الربوبية: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]. فإن «النصارى يؤلّهون مريم ويعبدونها كما يؤلّهون عيسى ويعبدونه، وقد علم أنهم لم يقولوا في مريم إنها واجبة الوجود، ولا قديمة، ولا أنها جزء من الله تعالى، ولا أنها تخلق وترزق وتنفع وتضرّ وتغفر الذنوب؛ فثبت بذلك: أن التأليه والعبادة لا يتوقفان على اعتقاد شيء من هذه الصفات في المعبود. وأن اعتقادهم هذه الصفات في عيسى أمر زائد على التأليه والعبادة»<sup>(١)</sup>. فعلمنا أن اتخاذ مريم ﷺ إلهاً، لم يكن باعتقاد الربوبية فيها، بل بالطلب «منها كل ما يطلب من الله،

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج ١ ص ٦٤٥.



حتى يقول لها: اغفري لي وارحمني. وغير ذلك، بناء على أنها تشفع في ذلك إلى ابنها<sup>(١)</sup>. وبهذا نجد أن الشرك في عبادة عيسى ومريم ﷺ منقسم إلى:

(١) الشرك في الربوبية والألوهية معاً، وهو الشرك في عيسى ﷺ؛ فإن العابدين له قد أشركوا في العبادة والربوبية معاً.

(٢) شرك في الألوهية فقط، وهو الشرك بعبادة مريم ﷺ، ودعاؤها؛ لتشفع لهم.

فإن قيل: إن العابدين لمريم ﷺ، هم عابدون لعيسى ﷺ وقائلون بربوبيته، فكانوا جامعين بين شرك الربوبية وشرك العبادة معاً. قيل: نحن لا ننكر هذا، ولكننا نعيد ونكرر أن هذا ليس موضع الخلاف، فإن الخلاف محصور في دعوى المخالف: لا يكون المعبود إلهاً إلا باعتقاد الربوبية فيه. وهو ما نفته الآية الكريمة؛ فإنها أثبتت أنهم اتخذوا عيسى وأمه ﷺ إلهين من دون الله ﷻ [المائدة: ١١٦]. فعلمنا أن الإله هو من جعله العابد إلهاً بفعله، وصرف العبادة له، وإن لم يكن معتقداً فيه الربوبية.

وقد كان شرك الجاهليين الذي بعث فيهم النبي ﷺ مماثلاً لشرك النصراني في مريم ﷺ؛ فإنهم لم يعتقدوا الربوبية في آلهتهم، وإنما كان شركهم في طلبهم الشفاعة منها عند الله ﷻ. ومن اطلع على أشعارهم وأدبهم علم هذا يقيناً، فقد قال بعض العرب مستدلاً بالعقل على وجود الله ﷻ، وأنه الخالق لهذا الكون: يا سبحان الله، إن البعرة لتدل على البعير، وإن أثر الأقدام لتدل على المسير، فسماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج، وبحار ذات أمواج؟

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ج ٤ ص ٢٥٥ - ص ٢٥٦.



ألا يدل ذلك على وجود اللطيف الخبير؟<sup>(١)</sup>. ويقول عروة بن الورد في إثبات الربوبية لله ﷻ:

فسر في بلاد الله والتمس الغنى      تَعِشْ ذا يَسَارٍ، أو تموتَ فتُعَذِّرا<sup>(٢)</sup>  
وفي شعر زهير بن أبي سلمى ما يدل على أنهم كانوا يؤمنون بأنه ﷻ  
السيد الذي لا شبيه له، ولا مثل في سؤدده، وأن الخلق والأمر له ﷻ، حيث  
يقول:

ألم ترَ أن الله أهلكَ تبعا      وأهلكَ لقمانَ بنَ عادٍ وعاديا  
وأهلكَ ذا القرنينِ من قبلِ ما ترى      وفرعونَ جبارًا طغى والنجاشيا<sup>(٣)</sup>  
ومما ورد من أشعارهم الدالة على إيمانهم بتوحيد الربوبية، وأنه ﷻ هو  
الفاعل لما يشاء، وأن الأنداد التي يعبدونها ليس لها من شؤون الربوبية أي  
شيء: قول أوس بن حجر:

وباللات والعزى ومن دان دينها      وبالله إن الله منهن أكبر<sup>(٤)</sup>  
وكذلك ورد في شعر زهير بن أبي سلمى ما يدل على أن العرب كانوا  
يثبتون علم الله ﷻ بما في نفوس البشر، حيث قال:

فلا تكتمنَ الله ما في نفوسكم      ليخفى ومهما يُكتمِ الله يعلم<sup>(٥)</sup>  
ولم يكن ما سبق ذكره من إيمان العرب بربوبية الله ﷻ قولاً لآحادهم،

(١) انظر: تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٩٧.

(٢) ديوان عروة بن الورد ص ٧٧.

(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى ص ١٤١.

(٤) انظر: معجم البلدان للحموي ج ٥ ص ٥.

(٥) ديوان زهير بن أبي سلمى ص ١٠٧.



وبعض شعرائهم، بل هو قول عامتهم، دليله: ما أخرجه الإمام مسلم عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: كان المشركون يقولون: لبيك لا شريك لك. قال: فيقول رسول الله ﷺ: «ويلكم، قد قد» فيقولون: إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك. يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت<sup>(١)</sup>. فعلمنا أن العرب كانوا في جاهليتهم يصرحون بهيمة الله ﷻ على معبوداتهم، وربوبيته ﷻ لها.

وعلى إثبات إيمان الجاهليين بخلقه وربوبيته ﷻ للكون تواطأت أقوال المفسرين، قال السدي: «من العبادة ما ينفع، ومنها ما لا ينفع، ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لِيَقُولَنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣]. هذا منهم عبادة، وليس ينفعهم مع الشرك»<sup>(٢)</sup>. وقال تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ قُلِ الْيُفْكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١]. قال عكرمة: «سألهم من خلقهم ومن خلق السموات والأرض؟ فيقولون: الله. فذلك إيمانهم بالله، وهم يعبدون غيره»<sup>(٣)</sup>. وقال عطاء: «يعلمون أن الله خالقهم ورازقهم، وهم يشركون به»<sup>(٤)</sup>. وقال مقاتل: «إذا سئلوا: من خلقهم وخلق الأشياء كلها؟ قالوا: الله. وهم في ذلك يعبدون الأصنام»<sup>(٥)</sup>. وأما الفراء فقال: «إذا سألتهم من خلقكم؟ قالوا: الله. أو من رزقكم؟ قالوا: الله. وهم يشركون به؛ فيعبدون الأصنام»<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه مسلم برقم: (١١٨٥).

(٢) تفسير ابن كثير ج ٧ ص ٤٢٥.

(٣) جامع البيان للطبري ج ١٦ ص ٢٨٦.

(٤) جامع البيان للطبري ج ١٦ ص ٢٨٩.

(٥) تفسير مقاتل بن سليمان ج ٢ ص ١٦٥.

(٦) معاني القرآن للفراء ج ٢ ص ٥٥.

ومن هذه الآيات: قوله تعالى: ﴿مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسَهُمْ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصَدًا﴾ [الكهف: ٥١]. يقول الطاهر بن عاشور: «فإنهم لما لم يشهدوا خلق السماوات والأرض لم يكونوا شركاء لله في الخلق بطريق الأولى؛ فلم يكونوا أحقاء بأن يعبدوا. وهذا احتجاج على المشركين بما يعترفون به، فإنهم يعترفون بأن الله هو المتفرد بخلق السماوات والأرض وخلق الموجودات»<sup>(١)</sup>.

ومما يوضح هذا ويبينه: ما ذكرته عائشة رضي الله عنها من «أن الأنصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر، يقال لهما إساف ونائلة، ثم يجيئون فيطوفون بين الصفا والمروة، ثم يحلقون، فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما؛ للذي كانوا يصنعون في الجاهلية، قالت: فأنزل الله ﷻ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] إلى آخرها، قالت: فطافوا»<sup>(٢)</sup>. ويمتنع عقلاً أن يكونوا معتقدين بربوبية إساف ونائلة؛ فإن العرب يعلمون أمرهما، ويعلمون أن مثل هذه الأفعال لا تصدر من رب.

ومما يبين لك أن العرب الذين بعث فيهم النبي ﷺ لم يكونوا معتقدين بربوبية الأنداد التي عبدوها: حديث أبي واقد الليثي قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين، ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها، وينيطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط. فمررنا بسدرة؛ فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط، كما لهم ذات أنواط. فقال النبي ﷺ: «قلتم والذي نفسي بيده كما قال قوم موسى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور (الناشر: الدار التونسية للنشر) ج ١٥ ص ٣٤٢.

(٢) أخرجه مسلم برقم: (١٢٧٧).



قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿[الأعراف: ١٣٨]﴾. إنها لسنن؛ لتركبن سنن من كان قبلكم سنة سنة»<sup>(١)</sup>. فإن مرادهم بالآله: «مثالاً نعبدُه وصنما نتخذُه إلهاً، كما لهؤلاء القوم أصنامٌ يعبدونها»<sup>(٢)</sup>. ويستحيل عقلاً أن يكون اليهود الذين صاغ السامري العجل أمامهم من الحلبي قد قالوا بربوبية العجل.

ويستحيل شرعاً وعقلاً أن يكون الصحابة رضي الله عنهم الذين يرون الأشجار تنبت وتموت أمام أعينهم قد قالوا بربوبية ذات أنواط، بل إنه يستحيل عقلاً أن يكون اعتقادهم بربوبية ذات أنواط احتمالاً موجوداً، يقول الرازي: «اعلم أن من المستحيل أن يقول العاقل لموسى: اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة وخالقاً ومديراً؛ لأن الذي يحصل بجعل موسى وتقديره: لا يمكن أن يكون خالقاً للعالم ومديراً له، ومن شك في ذلك لم يكن كامل العقل، والأقرب: أنهم طلبوا من موسى عليه السلام أن يعين لهم أصناماً وتمائيل يتقربون بعبادتها إلى الله تعالى، وهذا القول هو الذي حكاه الله تعالى عن عبدة الأوثان، حيث قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]. إذا عرفت هذا فلنقتل أن يقول: لم كان هذا القول كفرًا؟ فنقول: أجمع كل الأنبياء عليهم السلام على أن عبادة غير الله تعالى كفر:

◀ سواء اعتقد في ذلك الغير كونه إلهاً للعالم.

◀ أو اعتقدوا فيه أن عبادته تقربهم إلى الله تعالى؛ لأن العبادة نهاية التعظيم ونهاية التعظيم لا تليق إلا بمن يصدر عنه نهاية الإنعام والإكرام»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أحمد برقم (٢١٨٩٧) والترمذي برقم (٢١٨٠) وقال الألباني: صحيح.

(٢) جامع البيان للطبري ج ١٣ ص ٨٠.

(٣) التفسير الكبير للرازي ج ١٤ ص ٣٥٠.



فدل ما كان من الصحابة - حدثاء العهد بالكفر - وما كان من النبي ﷺ على أن المعبود يكون إلهاً لمن عبده، وإن لم يكن معتقداً بربوبيته؛ فإنه يمتنع أن يكون اعتقاد ربوبية الند شرطاً في الحكم على العابد، ثم لا يستفصل منهم النبي ﷺ، بل يحكم على فعلهم بأنه كما قال قوم موسى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ ﴿[الأعراف: ١٣٨].

ولم يكن ما تقدم ذكره من آيات تصرح بإيمان المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ بالربوبية، ونفيهم عن آلهتهم الاتصاف بالربوبية، إلا آيات ذكرت للتمثيل لا للحصر؛ فإن الآيات الدالة على إيمان المشركين الجاهليين بالربوبية أكثر من أن تذكر في هذا الكتاب المختصر، يقول المعلمي: «اقرأ القرآن تجدّه مملوءاً بالحجج على أن المشركين كانوا يعترفون بالله ﷻ وصفاته، وإنما نازعوا في انفراده باستحقاق العبادة»<sup>(١)</sup>.

### ❖ الأصل الثالث: استلزام طلب الشفاعة من الند لنفي الربوبية عنه:

الشفع خلاف الوتر، يقال: كان وترًا فشفعته<sup>(٢)</sup>. والشفاعة: كلام الشفاع للمشفوع عنده، في حاجة المشفوع له، يقال: استشفع فلان بفلان. أي: طلبه أن يشفع له. وشفع لي. أي: طلب لي الخير من الغير<sup>(٣)</sup>. ويقول الأزهري «الشفاعة: كلام الشفيع للملك في حاجة يسألها لغيره»<sup>(٤)</sup>.

ولا خلاف في كون المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ كانوا يطلبون

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج ١ ص ٧٢١.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن زكريا ج ٣ ص ٢٠١ ولسان العرب لابن منظور ج ٨ ص ١٨٣.

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ج ١ ص ٢٧٨ والمخصص لابن سيدة ج ٣ ص ٤١٦ والقاموس

المحيط للفيروزآبادي ج ٣ ص ٤٦ وتاج العروس للزبيدي ج ١١ ص ٢٤٩.

(٤) تهذيب اللغة للأزهري ج ١ ص ٢٧٨.



الشفاعة من الأنداد التي عبدوها مع الله ﷻ، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣]. فإن المخالفين في مفهوم شرك العبادة لا يقولون: إن المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ كانوا منكبين وجود الله ﷻ. وإنما يقولون: إن مناط الحكم بالشرك عليهم: اعتقادهم الربوبية في الأنداد التي عبدوها، وتشفعوا بها إلى الله ﷻ.

والعلم بخطأ هذا قائم على العلم بمعنى الشفاعة. فإن كانت الشفاعة قائمة على طلب الخير للمشفوع فيه، لا خلق الخير وإيجاده من العدم. دلنا هذا على أن المشركين لم يكونوا معتقدين بربوبية آلهتهم؛ فإنهم لو كانوا معتقدين بربوبيتها؛ لطلبوا منها الخلق والإيجاد، ولم يطلبوا شفاعتها.

فإن قلت: إن هؤلاء المشركين كانوا يطلبون الشفاعة من الملائكة ﷺ معتقدين أنهم بنات الله ﷻ؛ فكان فعلهم شركاً في الربوبية. قيل: لا خلاف في وجود من يعتقد هذا من المشركين؛ قال تعالى: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلٰطِنٍ بِهٰذَا أُنْقُلُوْكُمْ عَلَىٰ آلِهَةٍ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٦٨]. ولكن: هل قال هؤلاء المشركون العرب بربوبية الملائكة؟ ولفظ آخر: هل عظم المشركون العرب الملائكة كتعظيم النصارى لعيسى ﷺ؟ أم إنهم وقعوا في شرك الربوبية، وشرك الألوهية معاً، بلا اعتقاد لربوبية الملائكة؟

المتأمل في حالهم يجد أنهم - وإن وقعوا في شرك الربوبية - لم يقولوا بربوبية الملائكة ﷺ، وإنما زعموا أنهم بنات الله ﷻ، بلا وصف منهم للملائكة بالربوبية، وقد يكون الباعث على تخيل أن الجاهليين العرب قالوا

بربوبية الملائكة: الظن بأن هذا من لوازم القول بأنهم بنات الله ﷻ. ولكنه تخيل غير صحيح؛ فإنه لا دليل على هذا الظن، بل إنه يمتنع أن يكونوا معتقدين الربوبية في الملائكة، ولا يأت النص بإبطاله، كما أبطل اعتقاد النصارى بربوبية عيسى عليه السلام.

وقد يكون الباعث للمشركين على زعم بأن الملائكة بنات الله ﷻ: تأسيهم بأهل الكتاب؛ فإنهم يطلقون قولهم: "أبناء الله" على بعض الموجودات. وقد يكون: تنزيه الله ﷻ عن كونه عاقراً؛ لكونهم يرونه عيباً. ثم اختاروا له ﷻ الإناث؛ لأن الذكر يشارك أباه في ملكه، حتى لقد يتغلب عليه، وأما الأنثى فهي كل على أبيها، ليس لها شيء من ملكه، حتى إنهم لا يورثونها منه، وهي عندهم مستضعفة لا شأن لها مع أبيها ألبتة. فاختاروا أن يقولوا: إن الله ﷻ بنات؛ ليكونوا قد نزّهوه عن العقر، بدون أن يلزمهم أن يشركوهم معه في الملك والتدبير؛ فظهر أنهم لم يعتقدوا الربوبية في الملائكة<sup>(١)</sup>.

**فكان الجاهليون العرب واقعين في أمرين:**

- (١) شرك الربوبية؛ لأنهم تنقصوا الله ﷻ، ونسبوا له البنات ﷻ.
- (٢) شرك العبادة؛ لأنهم عبدوا الملائكة، الذين لم يصفوهم بأي شأن من شؤون الربوبية.

ونظراً لأن شركهم في الربوبية كان بتنقصهم الله ﷻ، لا بقولهم بربوبية الملائكة؛ فقد أتى الخطاب القرآني راداً على هذا الشرك، بالاحتجاج العقلي المستند إلى العادات الموجودة في العصر الجاهلي، قال تعالى: ﴿أَفَأَصْفَكَ مُّ

شرك الربوبية  
أعم من اعتقاد  
الربوبية في  
غير الله.

(١) انظر: عقيدة العرب في وثنيتهن ضمن آثار المعلمي ج ٦ ص ١٦٢ - ص ١٦٣.



رَبُّكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنثًا ۚ إِنَّكُمْ لَقَائِلُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴿[الإسراء: ٤٠]﴾. أي: فإن كنتم «أنتم لا ترضونهم لأنفسكم، بل تندونهم، وتقتلونهم، فجعلتم الله ما لا ترضونه لأنفسكم»<sup>(١)</sup>. ولو كانوا قائلين بربوبية الملائكة ﷺ؛ لوجد من النصوص القرآنية ما يبطل هذا القول، فلما لم توجد آيات تناقضهم في القول بربوبية الملائكة، بل كانت الآيات منصبة على تنزه الله ﷻ عن وصفه بصفات البشر؛ علمنا أن شرك هؤلاء المشركين في الربوبية كان في تشبيههم الخالق ﷻ بالمخلوق، ولم يكن في تشبيه المخلوق بالرب ﷻ.

ومما يبين لك أن هؤلاء المشركين لم يكونوا قائلين بربوبية الملائكة: ما ذكره العلامة المعلمي من أن الظاهر: «أنهم لما أطلقوا هذه الكلمة "بنات الله" أرسلوها مجملة، بل لعلَّ أوائلهم إنما أطلقوها تجوُّزًا، بمعنى: المختارات عند الله، غير أنه لما طال العهد صاروا يرون لها صلة أقرب من الاختيار، وإن لم يحدِّدوها، يدلُّك على ذلك قول الله ﷻ في الردِّ عليهم: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]. ومثل هذه الحجَّة إنما تُلقَى إلى من يعترف أنه لم تكن له صاحبة»<sup>(٢)</sup>.

والذي نريد أن نصل إليه: أنه لا يمكن لمن زعم أن الشرك في العبادة لا يكون شركًا إلا مع اعتقاد ربوبية الند. أن يستدل بقول بعض المشركين العرب: الملائكة بنات الله ﷻ. على ما زعمه؛ لأن من قال بهذا من العرب؛ لم يقل بربوبية الملائكة، وإنما قال بأن الملائكة ﷻ إناث، وأنهم بنات الله ﷻ. فلم يكن في قوله ما يتضمن أو يستلزم القول بربوبيتهم؛ فظهر أن الجاهليين

(١) جامع البيان للطبري ج ١٧ ص ٤٥٣.

(٢) عقيدة العرب في وثيبتهم ضمن آثار المعلمي ج ٦ ص ١٦٤.





العرب كانوا واقعين في شرك العبادة، مع عدم اعتقاد الربوبية في الملائكة.

فإن قلت: ألا يمكن الاستدلال بقوله تعالى في الآية: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الزمر: ٣]. على أنهم أشركوا في الربوبية، بناء على أن الولي هو الناصر؛ فيكون العرب قد ذهبوا إلى القول بربوبية الملائكة؟ قلت: ليس في الآية ما يدل على أنها في عبَاد الملائكة، بل هي عامة في كل الأوثان التي عبدها العرب، قال تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ۚ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣].

ثم كيف يكون العرب قائلين بربوبية الأوثان التي عبدها، وأنها تخلق النصر وتوجده من العدم، مع أنهم «كانوا إذا وقعوا في شدة اقتصرُوا على دعاء الله تعالى»<sup>(١)</sup>. قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]. فلو كانوا معتقدين فيهم الربوبية؛ لما انصرفوا عن دعاء آلهتهم عند نزول الشدة، بل سيزدادوا لهم تضرعاً، وبهم تعلقاً.

وبما سبق نخلص إلى أن المشركين العرب «لا يثبتون للملائكة شيئاً من التصرف، وهذا بخلاف أكثر الأمم التي عَبَدَت الملائكة، كال يونان والمصريين القدماء، فإنهم يثبتون التصرف للملائكة، حتى يذكروا في أساطيرهم أن الآلهة تتحارب وتتغالب»<sup>(٢)</sup>. بيانه ودليله:

(١) أنه لا يوجد في الآيات القرآنية التي تصرح بتنزيهه ﷻ عن قول هؤلاء

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ص ١٠٣٨.

(٢) عقيدة العرب في وثنيهم ضمن آثار المعلمي ج ٦ ص ١٧٧.



المشركين، ما يثبت أن العرب كانوا يعتقدون في الملائكة التصرف، ويصفونها بالربوبية، وإنما فيه: تنزيه الرب ﷻ عن النقص، ونسبة الابن إليه؛ فعلمنا أنهم لم يقولوا بربوبية الملائكة؛ لأنهم لو قالوا لأتى النص القرآني بإبطاله؛ فإن الحجة الرسالية لا تقوم إلا بإبطال ربوبية الند المعبود.

(٢) أن النص القرآني حكم على العابدين للملائكة ﷻ بالشرك في العبادة، وجعل مناط الحكم: دعاءها وعبادتها؛ فعلمنا أن الحكم بشرك العبادة منوط بعبادة غير الله ﷻ، لا باعتقاد ربوبية الند.

فلما لم يكن شرك الزاعمين بنوة الملائكة لله ﷻ في الربوبية، في الاعتقاد بربوبية الملائكة؛ فإن نفيتهم للربوبية عن غير الملائكة من المعبودات التي عبدوها سيكون من باب أولى؛ فظهر أن هذه المعبودات كانت آلهة لهم بعبادتها، لا باعتقاد الربوبية فيها.

### ❖ الأصل الرابع: لا يصح جعل شرك السببية شركاً أكبر في الربوبية:

من البديهي أن العابد لا يعبد إلهاً إلا لمنفعة يرتجئها، والمشركون الجاهليون لا يخرجون عن هذا؛ قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ [مريم: ٨١]. فكانت عبادتهم للأنداد طلباً لأمر، منها: طلب العز.

وهنا يأتي البحث: هل طلب المشركين من آلهتهم مستلزم لاعتقاد ربوبيتها؟ يذهب المؤمنون بالجبر - كما سيأتي معنا في الأصل السابع - إلى أن اعتقاد حصول النفع من هذه المعبودات مستلزم، بمعنى: أن الجاهليين العرب لم يقعوا في شرك العبادة إلا لأنهم اعتقدوا الربوبية في آلهتهم. وأما

عند أهل السنة - المثبتين لقانون السببية - فإن الطالب لشيء من شيء غير الله ﷻ لا يكون مشرّكاً شرّاً أكبر في الربوبية، إلا إن اعتقده خالقاً موجداً للأمر المطلوب. وأما إن اعتقده سبباً، وكان سبباً بالفعل؛ فلا شيء عليه. وأما إن اعتقده سبباً وليس بسبب؛ فيكون واقعاً في شرك الربوبية الأصغر لا الأكبر.

وبالنظر إلى المشركين العرب لا نجدهم معتقدين خلق الأنداد للمراد، بل معتقدين سببيتها؛ دليل هذا: قوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِهِ ۚ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ۚ﴾ [الزمر: ٣٨]. أي: «ولئن سألت يا محمد هؤلاء المشركين العادلين بالله الأوثان والأصنام: مَنْ خلق السموات والأرض؟ ليقولن: الذي خلقهنَّ الله، فإذا قالوا ذلك، فقل: أفأريتم أيها القوم هذا الذي تعبدون من دون الله من الأصنام والآلهة ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ [الزمر: ٣٨]. يقول: بشدة في معيشتي، هل هن كاشفات عني ما يصيبني به ربي من الضر؟ ﴿أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ﴾ [الزمر: ٣٨]. يقول: إن أرادني برحمة أن يصيبني سعة في معيشتي، وكثرة مالي، ورخاء وعافية في بدني، هل هن ممسكات عني ما أراد أن يصيبني به من تلك الرحمة؟ وترك الجواب لاستغناء السامع بمعرفة ذلك، ودلالة ما ظهر من الكلام عليه. والمعنى: فإنهم سيقولون: لا»<sup>(١)</sup>.

وحصول الخطأ بجعل شيء سبباً، مع أنه ليس بسبب، لا يمكن أن يكون مناط الحكم بالخلود في النار؛ ألا ترى أنه لا يمكن الحكم على المسلم المعتقد بتأثير النجوم في سقوط الأمطار بالشرك الأكبر، مع الجزم بخطئه؛

لا تضلّهم بين طلب المشركين من الأنداد وبين القول بربوبيتها.

(١) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ج ٢١ ص ٢٩٥ - ص ٢٩٦.



فقد صح عن زيد بن خالد الجهني أنه قال: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليلة، فلما انصرف أقبل على الناس، فقال: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته. فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب، وأما من قال: بنوء كذا وكذا. فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب»<sup>(١)</sup>.

وبالرجوع إلى حقيقة نظرة المشركين العرب لآلهتهم، نجد نصوص القرآن تصفهم بأمرين: الأول: اعتقادهم حصول النفع من الأنداد؛ فإنهم كانوا يطلبون النصر منهم؛ قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَعَلَّهُمْ يُنْصَرُونَ﴾ [يس: ٧٤]. وكانوا يخافون آلهتهم؛ قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ؟ وَتُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: ٣٦]. إلى غير هذه الآيات، الدالة على أن المشركين كانوا يعتقدون في آلهتهم شيئاً من الفعل والنفع والضرر. الأمر الثاني: أنهم - كما سيأتي معنا في الأصل السادس - لم يكونوا معتقدين بربوبية الأنداد، بل كانوا مؤمنين بأنه لا رب إلا الله ﷻ. وهذا يدلنا على أمرين:

(١) أن إثبات الفعل للمعبودات أعم من اعتقاد الربوبية فيها؛ فإنه لا يمكن الجمع بين: الآيات المثبتة لاعتقاد المشركين العرب بحصول الفعل والأثر الصادر عن آلهتهم. والآيات الدالة على أنهم لا يعتقدون بربوبية الأنداد. إلا بهذا، وأما حمل الآيات الدالة على طلبهم النفع من الأنداد، على أنه طلب للخلق والإيجاد؛ فيجعلها متناقضة مع الآيات الدالة على

(١) أخرجه لبخاري برقم: (٤١٤٧).

أنهم ينفون الربوبية عن آلهتهم. والقول بتناقض القرآن الكريم قول ممتنع بإجماع المسلمين.

(٢) أن تعليق المتكلمين - والجبرية تحديداً - شرك العبادة باعتقاد حصول الأثر الناشئ عن السبب. تعليق غير صحيح؛ فإن قانون السببية قانون شرعي عقلي لا يمكن دفعه. وأما إن حصل اعتقاد - كما فعل الجاهليون العرب - السببية في شيء لم يجعله الله ﷻ سبباً، فيكون شركاً أصغر في الربوبية، ولا يمكن اعتباره شركاً أكبر.

وبهذا نصل إلى المراد من هذا الأصل، أي: بيان أن شرك الجاهليين العرب في السببية، لا يستلزم اعتقادهم بربوبية الأنداد؛ فإن وصف الند بالربوبية شيء، والوقوع في شرك السببية شيء آخر.

### ❖ الأصل الخامس: شرك الدهريين العرب في الألوهية:

ورد ذكر الدهريين العرب في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوًى وَأَصْلَهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشًوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝٢٣﴾ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٣-٢٤]. يقول الطبري: «يقول تعالى ذكره مخبراً عن هؤلاء المشركين أنهم قالوا: وما يهلكنا فيفنيها إلا مرّ الليالي والأيام وطول العمر، إنكاراً منهم أن يكون لهم رب يفنيهم ويهلكهم»<sup>(١)</sup>.

وبتأمل هاتين الآيتين نجد أن هؤلاء الدهريين قد اتخذوا ما يهوونه آلهة، ولكن: ما معنى هذا؟ «قال ابن عباس والحسن وقتادة: ذلك الكافر اتخذ دينه

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج ٢٢ ص ٧٨.



ما يهواه، فلا يهوى شيئاً إلا ركه»<sup>(١)</sup>. فكان في وصف الدهري الملحد بعبادة غير الله ﷻ دلالة على أنه لا تلازم بين الوقوع شرك العبادة وبين اعتقاد الربوبية؛ فقد يكون المرء واقعاً في شرك العبادة واقعاً في الإلحاد معاً، وفائدة العلم بهذا: أن الإله يكون إلهاً بعبادته، وإن كان العابد ملحدًا دهرياً لا يؤمن بالربوبية أصلاً.

وليس هذا شيئاً خاصاً بالدهريين العرب، بل هو عام في كل من كان اعتقاده مماثلاً لهم، كالديانات الوضعية التي لا تؤمن بالربوبية، بل تذهب إلى القول بقدم العالم والطبيعة، كما هو الحال في الديانتين: اليانية. والشتوية.

فإن قيل: إن هؤلاء الدهريين - سواء أكانوا من الدهريين العرب أو من غيرهم - قد وقعوا في الإلحاد؛ فكانوا أسوأ حالاً من المشركين في الربوبية. قيل: لا خلاف في هذا، ولكنه ليس موطن النقاش؛ فإن الخلاف بيننا منحصر في: متى يكون الإله إلهاً؟ فنحن نقول: إن صرف العبادة لشيء ما يجعله إلهاً لعباده، حتى وإن لم يكن العابد معتقداً فيه الربوبية. وأنتم تقولون: إن صرف العبادة لشيء لا يجعله إلهاً إلا باعتقاد العابد بربوبية. فكان شرك الدهريين في الألوهية شاهداً لنا؛ فإنهم لم يعتقدوا الربوبية في معبوداتهم.

فإن قيل: إن هؤلاء الدهريين العرب - تحديداً - لم يكونوا منكرين لخلق الله ﷻ لهذه الحياة الدنيا، وإنما كانوا منكرين للبعث والنشور، وهذا شرك في الربوبية وليس إلحاداً. قيل: لا شك أن هذا القول موجود في كتب التفاسير، بل هو - والعلم عند الله - المراد من الآية، كما يدل عليه السياق، ولكن هذا دال على صحة قولنا: إن المشركين الجاهليين لم يكونوا معتقدين الربوبية في

(١) تفسير القرطبي ج ١٦ ص ١٦٦.

الأنداد التي عبدوها.

بيانه: أن الله ﷻ أبطل عقيدتهم في استحالة البعث والنشور بالبراهين النقلية العقلية، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْتَهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ ۝٧٧ وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۚ قَالَ مَنْ يُعِى الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٧-٧٩]. ولم يتطرق لإبطال قولهم بربوبية الأنداد، بل خاطبهم مخاطبة المؤمن بأنها لا تتصف بشيء من الربوبية - كما سيأتي في الأصل السادس - فعلمنا أن الإله يكون إلهاً لعباده بمجرد عبادته، وإن لم يعتقد بربوبيته.

### ❖ الأصل السادس: وصف الجاهليين باعتقاد ربوبية الأنداد قدح في الحجة القرآنية:

أصل خطأ الوثنيين العرب: أنهم لم يحصروا استحقاق العبادة في الربوبية، يقول الجوهرى: «الآلهة: الأصنام، سموها بذلك لاعتقادهم أن العبادة تحق لها، وأسماءهم تتبّع اعتقاداتهم لا ما عليه الشيء في نفسه»<sup>(١)</sup>.

ومع وجود الخلاف في تعريف العبادة، إلا أن الاتفاق قائم على الإيمان بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]. وقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩]. وهذا الإيمان مستلزم لكون الحجة الرسالية قد قامت على المشركين. ومن هنا أتت فكرة هذا الأصل؛ فإن الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه. قاعدة عظيمة من القواعد الموصلة إلى الحقيقة في المسائل محل البحث. وبناء على إيمان الجميع بأن



الحجة الرسالية قد قامت على المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ؛ نقول: إن حال هؤلاء الجاهليين العابدين للأنداد لا يخلو من:

(١) أن يعتقدوا فيهم الربوبية. فإن كان كذلك فلا يخلو:

(أ) أن ينسب إليهم القرآن هذا القول، ولا يبطله. وهذا ممتنع؛ فإن إقامة الحجة الرسالية عليهم مستلزم لإبطال قولهم بربوبية الأنداد لو وجد؛ ألا ترى أن النص القرآني قد أبطل كل شرك في الربوبية وقعوا فيه، فأبطل:

◀ الزعم بأن الملائكة بنات الله ﷻ.

◀ تشكيك المشركين في يوم القيامة.

◀ شركهم في السببية؛ بنسبة التأثير إلى آلهتهم.

(ب) أن ينسب القرآن الكريم إليهم القول بربوبية الأنداد، وأن هذا الاعتقاد هو الذي أوقعهم في شرك العبادة، ثم يبطله. وهذا باطل؛ فإن القرآن الكريم إنما نسب إليهم الإقرار بربوبية الله ﷻ، ونفي الربوبية عن الأنداد.

(٢) ألا يكونوا معتقدين بربوبية الأنداد التي عبدوها. وهذا هو الاحتمال الصحيح؛ للوجوه التالية:

### الوجه الأول: تصريح القرآن باستحقاق الرب للعبادة:

ورد التصريح بأن المتصف بالربوبية مستحق للعبادة في العديد من الآيات القرآنية، منها: قوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ۚ ۚ اللَّهُ خَيْرُ مَا يُشْرِكُونَ ٥٩﴾ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتِ بَهْجَةٍ مَا كَانَتْ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ۚ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ٦٠﴾ أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ



وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ؕ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ بِلَا أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُ لَكُمُ الْخُرُوجَ وَالْإِدْخَالَ ؕ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَّا نَذْكُرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلِ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ؕ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ؕ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ قُلٌّ هَكَأُو بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿النمل: ٥٩-٦٤﴾.

فلو كان هؤلاء المشركين معتقدين الربوبية في الأنداد، لكان في النصوص القرآنية المصرحة باستحقاق المتصف بالربوبية للعبادة تصحيح لعبادة هؤلاء الوثنيين، إلا إن كان في النصوص القرآنية ما يبطل قولهم بربوبية الأنداد. والذي نجده في القرآن الكريم: التصريح بأنهم لم يعتقدوا بربوبية الأنداد، قال تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٨٦﴾ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴿الزخرف: ٨٦-٨٧﴾. يقول ابن عاشور: «فرع على هذا التقرير والإقرار الإنكار والتعجيب من انصرافهم من عبادة الله إلى عبادة آلهة أخرى بقوله: ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾»<sup>(١)</sup>. فعلمنا أن هؤلاء المشركين لم يكونوا معتقدين بربوبية الأنداد؛ لأمرين:

- (١) أنه لا يمكن أن ينسب إليهم القرآن الكريم اعتقاداً يخالف ما يعتقدونه.
  - (٢) أن الحجة الرسالية لن تقوم عليهم إلا بإبطال قولهم بربوبية الأنداد لو وجد.
- فلما لم يكونوا هؤلاء معتقدين بربوبية الأنداد، قامت عليهم الحجة الرسالية؛ فإن الله ﷻ أرسل إليهم الصادق الأمين ﷺ، وأيده بالمعجزات الدالة

لن تقسم  
الحجة على  
المشركين إلا  
بإبطال ما  
يعتقدونه.



على صدق نبوته، وأخبرهم بأن العبادة حق الرب على المربوب. فقامت عليهم الحجة؛ لأنهم يؤمنون بأنه لا رب إلا الله ﷻ.

### الوجه الثاني: استعمال القرآن للاستفهام الإنكاري.

قد يأتي الاستفهام في القرآن الكريم للإنكار التقريري، الذي يراد به: إقامة الحجة على المخاطب بما يقر به ويعتقده؛ لكي يعود إلى نفسه ويراجعها فيما سلكه من مسالك، ومن هذا: قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]. ويظهر جلياً من الآية أنها ذكرت لإبطال عبادة المشركين للأنداد، والتأكيد على أنه لا يستحق العبادة إلا الله ﷻ، يقول الشنقيطي: «واضح جداً في أن من يخلق غيره هو المعبود، وأن من لا يخلق شيئاً لا يصح أن يعبد»<sup>(١)</sup>. ويستحيل أن يكون المخاطب بالآية معتقداً ربوبية الأنداد؛ لأمرين:

(١) أن الحجة لا تقوم على من اعتقد أنها تخلق إلا بإبطال زعمه، ولكن هذا لم يحصل، بل خوطب مخاطبة المؤمن المقر بأن الأنداد لا تخلق شيئاً، قال تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ١٦].

(٢) أن الحجة لا تقوم بالاستفهام الإنكاري إلا على من كان مؤمناً بأن إلهه لا يتصف بالربوبية، يقول ابن جزى: «الآية احتجاج على الكفار، فإن قيل: كيف يحتج عليهم بإعادة الخلق، وهم لا يعترفون بها؟ فالجواب، أنهم معترفون أن شركاءهم لا يقدر على الابتداء ولا على الإعادة، وفي ذلك إبطال لربوبيتهم»<sup>(٢)</sup>. ويقول الرازي: «وها هنا سؤالات: السؤال

(١) أضواء البيان للشنقيطي ج ٧ ص ٢٠٨

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل ج ١ ص ٣٥٦.

الأول: ما الفائدة في ذكر هذه الحجة على سبيل السؤال والاستفهام؟  
والجواب: أن الكلام إذا كان ظاهرًا جليًا، ثم ذكر على سبيل الاستفهام  
وتفويض الجواب إلى المسؤول، كان ذلك أبلغ وأوقع في القلب»<sup>(١)</sup>.

فعلمنا أن الاستفهام في الآية ينكر تسوية المشركين بين الإله الحق ﷻ  
وبين آلهتهم المعبودة بالباطل. يقول الطبري: «يقول تعالى ذكره لعبدة الأوثان  
والأصنام: أفمن يخلق هذه الخلائق العجيبة التي عدناها عليكم وينعم عليكم  
هذه النعم العظيمة، كمن لا يخلق شيئًا ولا ينعم عليكم نعمة صغيرة  
ولا كبيرة؟ يقول: أتشركون هذا في عبادة هذا؟ يعرفهم بذلك عظم جهلهم،  
وسوء نظرهم لأنفسهم، وقلة شكرهم لمن أنعم عليهم بالنعم التي عدّها  
عليهم، التي لا يحصيها أحد غيره، قال لهم جلّ ثناءه موبخهم ﴿أَفَلَا  
تَذَكَّرُونَ﴾. أيها الناس يقول: أفلا تذكرون نعم الله عليكم، وعظيم سلطانه  
وقدّره على ما شاء، وعجز أوثانكم وضعفها ومهانتها، وأنها لا تجلب إلى  
نفسها نفعًا ولا تدفع عنها ضرًا، فتعرفوا بذلك خطأ ما أنتم عليه مقيمون من  
عبادتكموها وإقراركم لها بالألوهة؟»<sup>(٢)</sup>.

ومما يوضح هذا ويبينه: أن التعريض بعدم التذكر دال على وجود العلم  
بأنه لا رب إلا الله ﷻ، يقول الطاهر بن عاشور: «فالاستفهام عن المساواة  
إنكاري، أي لا يستوي من يخلق بمن لا يخلق. فالكاف للمماثلة، وهي مورد  
الإنكار حيث جعلوا الأصنام آلهة شريكة لله تعالى. ومن مضمون الصلتين  
يعرف أي الموصولين أولى بالإلهية؛ فيظهر مورد الإنكار»<sup>(٣)</sup>.

لا يكون  
التوبيخ بعدم  
التذكر إلا مع  
المعنى بالنقصاء  
الربوبية عن  
الأنداد.

(١) التفسير الكبير ج ١٧ ص ٢٤٨.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن ج ١٧ ص ١٨٦ - ص ١٨٧.

(٣) التحرير والتنوير ج ١٤ ص ١٢٣.



ومن الآيات التي قرعت المشركين؛ لعبادتهم ما يعلمون أنه ليس برب: قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ وَلَا هُمْ مِنَّا يُصْحَبُونَ (٤٣)﴾. فالآية تبين بطلان عبادتهم للأنداد؛ بما يعلمه عابدها بالضرورة الحسية، من خلوها من خلق النفع لنفسها، فكان عجزها عن نفع غيرها من باب أولى؛ فإن فاقد الشيء لا يعطيه، يقول ابن عاشور: «الاستفهام إنكار وتقرير، أي ما لهم آلهة مانعة لهم من دوننا. وهذا إبطال لمعتقدهم أنهم اتخذوا الأصنام شفعاء»<sup>(١)</sup>.

### الوجه الثالث: استعمال القرآن للاستفهام التقريري:

يأتي الاستفهام التقريري لتقرير المخاطب بما يؤمن به، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ [الشعراء: ١٨]. فإن موسى ﷺ لم يكن منكراً لهذا، بل كان مقراً به.

وكذلك الآيات التي أتت تخاطب المشركين بالاستفهام التقريري في مسألة التوحيد، كانت مخاطبة لهم بالاستفهام التقريري؛ لحملهم على الإقرار بما يعترفون به، من تفرد الله ﷻ بالربوبية، ومنها: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ۚ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ۚ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ۚ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرعد: ١٦]. فإن الآية قد استدلت على وجوب إفراد الله ﷻ بالعبادة، بأمرين يقر بهما المشركون، وهما:

(١) اتصاف الله ﷻ بالربوبية والخلق والملك والتصرف في الكون.

(٢) انتفاء الربوبية عن الأنداد التي عبدوها.

وبإقرارهم بهذين الأمرين؛ قامت عليهم الحجة، يقول ابن القيم: «فاحتج على تفرده بالإلهية بتفرده بالخلق. وعلى بطلان إلهية ما سواه بعجزهم عن الخلق»<sup>(١)</sup>.

ومن فوائد العلم بكيفية قيام الحجة الرسالية على هؤلاء: العلم بأن الإله يكون إلهاً لعباده بمجرد صرف العبادة له، بلا اشتراط لاعتقاد الربوبية فيه؛ فإن الآية القرآنية أنكرت عليهم عبادة غير الله ﷻ، واستدلت على بطلان عبادتهم للأنداد بإقرارهم بانتفاء الربوبية عنها؛ فلزم من هذا: أنهم لم يكونوا مشركين في الربوبية.

فإن قلت: كيف قامت الحجة على هؤلاء المشركين بتقريرهم بما يؤمنون به من توحيد الربوبية؟ قيل: يقول ابن عاشور: «فالاستفهام تقرير وتوبيخ وتسفيه لرأيهم بناء على الإقرار المسلم»<sup>(٢)</sup>. فالآية توبخهم على عبادة الأنداد، مع إيمانهم بأن هذه المعبودات لا تتصف بالربوبية؛ وبهذا قامت الحجة الرسالية عليهم؛ فإن إقرارهم بأن معبوداتهم فاقدة للربوبية، يجعلها مساوية لغيرها من المخلوقات؛ فلم تكن مستحقة للعبادة.

ومن الآيات التي أبطلت الشرك بما يقر به المشركون من اختصاص الله ﷻ بالربوبية: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُحْيِيهِ وَلَا يُمَيِّتُهُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٨٨ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٨-٨٩]. فليس المراد بالآية: أن يستفهم النبي ﷺ عن هذا، بل: تقريرهم بما يعتقدونه من خلو الأنداد التي عبدوها من الربوبية؛ فيكون إقرارهم مقيماً للحجة

(١) الصواعق المرسلة لابن القيم ج ٢ ص ٤٦٦.

(٢) التحرير والتنوير ج ١٣ ص ١١٣.



الرسالية عليهم، يقول ابن تيمية «هذا بيان لأن المشركين يقرون بأن ملكوت كل شيء لله، وذلك مبالغة في الملك؛ فإن الملكوت أبلغ من لفظ الملك، وما ذكروه من ذلك يتضمن غناه عن كل شيء، وفقر كل شيء إليه، فهو حق»<sup>(١)</sup>.

ومن الآيات القرآنية التي احتجت على المشركين بما يقرون به من توحيد الربوبية، قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَدْعُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ۚ قُلِ اللَّهُ يَكْبَدُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ۚ فَأَنْتُمْ تُؤْفِكُونَ﴾ [يونس: ٣٤]. يقول الإمام الطبري: «يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: ﴿قُلْ﴾. يا محمد ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ﴾. يعني: من الآلهة والأوثان ﴿مَنْ يَدْعُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾. يقول: من ينشئ خلق شيء من غير أصل، فيحدث خلقه ابتداءً، ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾. يقول: ثم يفنيه بعد إنشائه، ثم يعيده كهيئته قبل أن يفنيه، فإنهم لا يقدرُونَ على دعوى ذلك لها، وفي ذلك الحجة القاطعة والدلالة الواضحة»<sup>(٢)</sup>.

وبهذا فإننا أمام خيارين لا ثالث لهما:

**الأول:** وصف الجاهليين بالشرك بالربوبية. وهذا ممتنع؛ لأن هذا القول يستلزم القدح في الاستدلال القرآني؛ فإن القرآن الكريم قد استدل على بطلان عبادة المشركين للأنداد بما يقرون به من توحيد الربوبية، وبما يقرون به من انتفاء الربوبية عن الأنداد التي عبدوها.

**الثاني:** وصف الجاهليين بالشرك في العبادة، مع الإيمان بالربوبية. وهذا هو المتعين.

(١) بيان تلبس الجهمية لابن تيمية ج ١ ص ٥١٤.

(٢) جامع البيان للطبري ج ١٥ ص ٨٥.

### الوجه الرابع: اعتراف المشركين بانتفاء الربوبية عن غير الله ﷻ:

عرفنا أن النصوص القرآنية المصرحة بأن العبادة لا يستحقها إلا المتصف بالربوبية، آيات كثيرة، يقول المعلمي: «الذي يدل عليه القرآن: أن التدبير بالخلق والرزق ونحوهما على سبيل الاستقلال هو الذي ينبغي أن يكون مناطاً للألوهية، فمن لم يكن كذلك لم ينبغ أن يتخذ إلهاً»<sup>(١)</sup>. ويقول الشيخ الشنقيطي: «علم من استقرأ القرآن: أن العلامة الفارقة بين من يستحق العبادة، وبين من لا يستحقها، هي: كونه خالقاً لغيره، فمن كان خالقاً لغيره، فهو المعبود بحق، ومن كان لا يقدر على خلق شيء، فهو مخلوق محتاج، لا يصح أن يعبد بحال»<sup>(٢)</sup>.

وبتأمل النصوص القرآنية نجد أن الاحتجاج القرآني على المشركين العرب، قائم في الكثير من الأحيان على الاحتجاج عليهم بما يعترفون به من تفرد الله ﷻ بالربوبية، كقوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ زَلَّ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَآخِيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْنَهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۚ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣]. يقول البغوي: «﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ﴾. على إقرارهم لزوم الحجة عليهم، ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾. ينكرون التوحيد، مع إقرارهم بأنه الخالق لهذه الأشياء»<sup>(٣)</sup>. ويقول الطاهر بن عاشور: «أعيد أسلوب السؤال والجواب؛ ليتصل ربط الأدلة بعضها ببعض على قرب. فقد كان المشركون لا يدعون أن الأصنام تنزل المطر كما صرحت به الآية؛ فقامت الحجة عليهم

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج ١ ص ٣٤٧.

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ج ٧ ص ٢٠٨.

(٣) عالم التنزيل في تفسير القرآن ج ٦ ص ٢٥٥.



ولم ينكروها وهي تقرر أسماعهم»<sup>(١)</sup>.

وبالرجوع إلى ما سبق ذكره في بداية الأصل، من أن الأمر المتفق عليه: الإيمان بأن الحجة الرسالية قد قامت على المشركين، وأن كل قول خالف هذا سيكون باطلاً مردوداً. فإنه يجب علينا الإيمان بأن المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ كانوا مؤمنين بالربوبية؛ لأن الآيات القرآنية المبطلّة لشركهم في العبادة، قائمة على الاحتجاج عليهم بإيمانهم بالربوبية. يقول المعلمي: «عامّة المشركين لا يعتقدون لشركائهم تدبيراً مستقلاً، ولذلك قامت عليهم الحجة بهذه الآيات»<sup>(٢)</sup>.

#### ✽ الأصل السابع: استلزام الحد الكلامي لتكفير المسلمين:

من الأشياء التي لا يخطئها نظر المطلع على الكتب الكلامية: تفسيرهم للألوهية بالربوبية، يقول البيهقي: «الله: معناه من له الإلهية، وهي القدرة على اختراع الأعيان»<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا التفسير قام تعريفهم لشرك العبادة؛ فلما كانت الألوهية بمعنى إثبات الخلق لله ﷻ؛ صارت العبادة المأمور بها شرعاً: الاعتقاد بأنه لا خالق إلا الله ﷻ.

ولم يقف خطأ المتكلمين - والجبرية منهم تحديداً - عند هذا، بل ذهبوا إلى أن إثبات الفعل الحقيقي للإنسان مستلزم للقدح في الألوهية، يقول الرازي: «معنى الإلهية ليس إلا الخلاقية. فلو كان العبد موجدًا لأفعال نفسه، لكان خالقًا لها، وحينئذ يبطل الفرق بين الإله، وبين العبد»<sup>(٤)</sup>. ولأجل هذا

(١) التحرير والتنوير ج ٢١ ص ٢٨.

(٢) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج ١ ص ٣٤٨.

(٣) الاعتقاد ص ٥٩.

(٤) المطالب العالية في العلم الإلهي ج ٩ ص ٢٨٥.



قالوا بالجبر، يقول الأرموي: «لا أثر للقدرة الحادثة في إيجاد ذلك الفعل»<sup>(١)</sup>. ويقول الإيجي: «العبد مجبور في أفعاله»<sup>(٢)</sup>.

فلو أن القارئ لهذه الأسطر، اعتقد أنه قارئ بقدرة؛ لبطل - على وفق أصولهم الجبرية - الفرق بينه وبين الله ﷻ، وذلك أن من أصولهم: أنه «لا فاعل في الحقيقة إلا الله سبحانه»<sup>(٣)</sup>. يقول الأمدي: «لا فاعل، ولا مؤثر غير الله تعالى»<sup>(٤)</sup>. فاعتقاد المسلم بأنه فاعل بالحقيقة؛ يتعارض عندهم مع التوحيد، يقول البيهقي: «فلو كان الله خالق الأعيان. والناس خالقي الأفعال. لكان خلق الناس أكثر من خلقه؛ ولكانوا أتم قوة منه؛ وأولى بصفة المدح من ربهم سبحانه»<sup>(٥)</sup>.

ولأجل هذا ذهبوا إلى وجوب نفي تأثير العبد في إحداث فعله، زاعمين أن هذا هو "التوحيد الأفعالي" يقول السنوسي: «وحدانية الأفعال تنفي أن يكون ثم اختراع لكل ما سوى مولانا جل وعز في فعل من الأفعال، بل جميع الكائنات حادثة قد عمها العجز الضروري الدائم عن إيجاد أثر ما»<sup>(٦)</sup>. ويقول الباجوري: «وحدة الأفعال بمعنى: أنه لا تأثير لغيره في فعل من الأفعال»<sup>(٧)</sup>. فلا يكون موحدًا من اعتقد أنه مؤثر في حدوث ما يصدر عنه من أفعال.

(١) الرسالة التسعينية في الأصول الدينية ص ١٣٤.

(٢) المواقف ج ٣ ص ٢٦٣.

(٣) الغنية في أصول الدين لأبي سعيد المتولي ص ١٠٣.

(٤) أبكار الأفكار ج ٣ ص ١٣٩.

(٥) الاعتقاد ص ١٤٢.

(٦) شرح السنوسي (المطبوع مع الحاشية) لأم البراهين ص ١٣٤.

(٧) تحفة المريد على جوهرية التوحيد ص ١١٤.



حصر الجبرية  
لشرك العبادة  
في اعتقاساد  
قدرة المعبود  
على الفعل.

وبناءً على نفهم للفعل الإنساني الحقيقي، الذي يمكن أن ينشأ عنه أثر، ذهبوا إلى أن صرف العبادة لغير الله ﷻ، لا يوقع في شرك العبادة، إلا إن كان العابد معتقداً أن المعبود فاعل ومؤثر في وجود ما يصدر عنه من مفعولات، وأما إن صرف العبادة لغير الله ﷻ، معتقداً أن المعبود لا يفعل ولا يؤثر في وجود المفعولات الصادرة عنه؛ فلا يتعبر عندهم فاعلاً لفعل شركي؛ «فالمستغيث لا يعتقد أن المستغاث به من الخلق مستقل في أمر من الأمور غير مستمد من الله تعالى أو راجع إليه، وذلك مفروغ منه، ولا فرق في ذلك بين الأحياء والأموات؛ فإن الله خالق كل شيء»<sup>(١)</sup>.

ويقول الآخر: «فلم يترتب على زيارتهم، والاستغاثة بهم دعوى الألوهية في أحد منهم من المستغيثين والزائرين، والحمد لله رب العالمين. وأنت إذا نظرت إلى كل فرد فرد من أفراد المسلمين عامتهم وخاصتهم، لا تجد في نفس أحد منهم غير مجرد التقرب إلى الله تعالى؛ لقضاء حاجاتهم الدنيوية والأخروية، بالاستغاثات والزيارات لأولئك السادات مع علمهم بأنهم عبيد الله تعالى ليس لهم ﴿مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. فقلوب المسلمين وجوارحهم ولحمهم ودمهم مجبولة - والحمد لله - على توحيد الله تعالى، واعتقاد أنه الفعال المطلق»<sup>(٢)</sup>.

والربط بين المذكور هنا، وبين المذكور سابقاً، مفيد في إدراك مفهوم العبادة والشرك عند المتكلمين؛ فإنهم لما اقتنعوا بأن الشرك في العبادة لا يكون إلا بإثبات صدور الفعل والأثر الحقيقي عن أي فاعل غير الله ﷻ، ذهبوا - كما مر في الأصل الخامس - إلى أن المشركين الجاهليين كانوا

(١) التوسل بالنبي لأبي حامد بن مرزوق ص ٢٥٥.

(٢) شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق للنبهاني ص ١٤٥.

مشركين في الربوبية؛ لأنهم ظنوا أن إثباتهم لصدور الأثر عن آلهتهم مستلزم للقول بربوبيتهم.

وليس الموضوع موضع المناقشة التفصيلية لمفهوم الشرك عند المتكلمين، بل مناقشة موقفهم من حقيقة التوحيد عند أهل السنة. ويكفي - في بيان بطلان مفهوم الشرك عندهم - أن نعلم أنه مستلزم لتكفير المسلمين لأنفسهم؛ فإن جماهير المسلمين يعتقدون أن ما يقومون به من عبادات ناشئ عن قدرة حقيقية، فالمسلم المصلي يعتقد أنه فاعل مؤثر في وجود الصلاة، ومن حج البيت الحرام، يعتقد أنه فاعل مؤثر في وجود الحج. صحيح أن لازم المذهب ليس بالازم، وأنه لا يصح إلزام الجبرية من المتكلمين بتكفير المسلم المعتقد بأنه فاعل بقدرة. إلا أن لازم مذهبهم مبطل لقدحهم في تعريف أهل السنة للعبادة، بدعوى استلزامه لتكفير المسلم الصارف للعبادة لغير الله ﷻ؛ فإن لازم الفكر الكلامي أشد وأفظع.

لا يصح  
تعريف  
العبادة بما  
يستلزم  
تكفير  
العابد لنفسه.



## المبحث الثاني

### المنهج القرآني في الاستدلال على توحيد العبادة



وفيه مطلبان:

◀ المطلب الأول: حصر استحقاق العبادة بالربوبية.

◀ المطلب الثاني: الاستدلال بنقص الأنداد.





## المطلب الأول

### حصر استحقاق العبادة بالربوبية

مع تعدد الأدلة الدالة على وجوب إفراد الله ﷻ بالعبادة، إلا أنها تقوم على حصر استحقاق العبادة بالربوبية، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا نُنْقِوْنَ ۚ﴾ (٣١) فذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ ۚ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ۚ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ۚ﴾ [يونس: ٣١-٣٢].

فإن في هاتين الآيتين دلالة على أن الإله لا يكون مستحقاً للعبادة إلا إن كان رباً، وأما إن كان فاقداً للربوبية؛ فلا يستحق العبادة، «قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره لخلقه: أيها الناس، فهذا الذي يفعل هذه الأفعال، فيرزقكم من السماء والأرض، ويملك السمع والأبصار، ويخرج الحي من الميت والميت من الحي، ويدبر الأمر: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ﴾ [يونس: ٣٢]. لا شك فيه»<sup>(١)</sup>. وعلى هذا أخذ الله ﷻ الميثاق على بني آدم؛ قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ ۚ شَهِدْنَا ۚ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. فإن من علم أنه ﷻ ربه؛ قامت عليه الحجة بوجوب إفراده بالعبادة.

ثم إن الاستدلال القرآني على وجوب إفراد الرب ﷻ بالعبادة يختلف باختلاف موقف المدعويين من توحيد الربوبية، وتفصيله على النحو التالي:

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج ١٥ ص ٨٤.

### ❖ أولاً: الاستدلال بتوحيد الربوبية على المؤمنين به:

من الآيات التي يُستدل بها على المشركين في العبادة، المؤمنين بالربوبية: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ٢]. يقول الطبري: «وأما معنى قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾. فإنه خبرٌ من الله جل وعز، أخبر عباده أن الألوهية خاصةً به دون ما سواه من الآلهة والأنداد، وأن العبادة لا تصلح ولا تجوز إلا له؛ لانفراده بالربوبية، وتوحيده بالألوهية، وأن كل ما دونه فملكه، وأن كل ما سواه فخلقه، لا شريك له في سلطانه وملكه، احتجاجاً منه تعالى ذكره عليهم بأن ذلك إذ كان كذلك، فغير جائزة لهم عبادة غيره، ولا إشراك أحد معه في سلطانه، إذ كان كل معبود سواه فملكه، وكل معظم غيره فخلقه، وعلى المملوك أفراد الطاعة لمالكة، وصرف خدمته إلى مولاه ورازقه»<sup>(١)</sup>.

فالله ﷻ يستدل على وجوب إفراده بالعبادة بالخبر بأنه ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾. وهذا الاستدلال قائم على إخبار المدعو بما يؤمن به؛ فإن الآية لم تخاطب المدعو مخاطبة الشاك في الربوبية، أو المشرك فيها، بل أخبرته وذكرته بما يؤمن به من أن الله ﷻ هو الكامل في حياته، القائم على عباده، فلا خالق ولا مالك ولا مدبر إلا هو؛ فلزم أن المخاطب مقر بأنه لا رب إلا الله ﷻ.

وكذلك قول النبي ﷺ: «اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء لك بذنبي فاغفر لي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»<sup>(٢)</sup>. يقول ابن تيمية في شرحه للحديث: «فيه إثبات انفراده بالإلهية،

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج ٦ ص ١٤٨.

(٢) أخرجه لبخاري برقم: (٦٣٠٦).



والإلهية تتضمن: كمال علمه، وقدرته، ورحمته، وحكمته، ففيها إثبات إحسانه إلى العباد؛ فإن "الإله" هو: المألوه. والمألوه هو الذي يستحق أن يعبد، وكونه يستحق أن يعبد هو بما اتصف به من الصفات التي تستلزم أن يكون هو المحبوب غاية الحب، المخضوع له غاية الخضوع»<sup>(١)</sup>.

وتأتي النصوص التي استُدل بها لإقامة الحجة على المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ كأبرز الأدلة في هذا. وقد تقدم - في المطلب السابق - ما يغني عن ذكر المزيد هنا.

#### ❖ ثانيًا: الاستدلال بدليل التمانع على المشركين في الربوبية:

نظرًا لأنه لا يستقيم أمر المشرك في الربوبية بإفراد الله ﷻ بالعبادة، إلا مع نفي الربوبية عن غيره ﷻ؛ نجد نصوص الوحي صريحة في إثبات كون العالم مخلوقًا لرب واحد، هو الله ﷻ؛ ما يستلزم بطلان عبادة الأنداد التي عبادت من دون الله ﷻ، وزعم عابدها أنها متصفة بالربوبية، قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وفي الآية فائدة جليلة عظيمة، حرية بطالب العلم أن يتأملها، وهي: أن الآية أبطلت وجود أكثر من إله، بذكر لفظ الجلالة: "الله" لا بذكر لفظ الرب، بمعنى: أن لفظ الآية لم يكن: لو كان فيهما أكثر من رب. بل كان: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. لأن «من خصائص الإلهية: الكمال المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه»<sup>(٢)</sup>. فظهر وبان

\_\_\_\_\_

(١) مجموع الفتاوى ج ١٠ ص ٢٤٩.

(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ص ٣١٤.



أنه لا كامل كملاً مطلقاً إلا الله ﷻ؛ فكان ﷻ المستحق للعبادة دون ما سواه، يقول الطبري في تفسير الآية: «لو كان في السماوات والأرض آلهة تصلح لهم العبادة سوى الله الذي هو خالق الأشياء، وله العبادة والألوهية التي لا تصلح إلا له ﴿لَفَسَدَتَا﴾ يقول: لفسد أهل السماوات والأرض»<sup>(١)</sup>.

ومما يزيد هذا وضوحاً: تدبر قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]. فإنه دليل قائم على الاستدلال بالضرورة المشاهدة، من انتظام أمر العالم، وأنه لا فساد فيه، وأنه لا تدافع بين الأرباب؛ ما يستلزم أن للعالم والكون رباً واحداً؛ فثبت أنه لا يجوز أن يكون في الوجود إلا إله واحد، وهو: الله لا إله إلا هو.

يقول ابن القيم مبيناً وجه الدلالة من هذه الآية: «فتأمل هذا البرهان الباهر بهذا اللفظ الوجيز البين، فإن الإله الحق لا بد أن يكون خالقاً فاعلاً يوصل إلى عابده النفع، ويدفع عنه الضرر، فلو كان معه سبحانه إله لكان له خلق وفعل، وحينئذ فلا يرضى بشركة الإله الآخر معه، بل إن قدر على قهره وتفرد به بالإلهية دونه فعل، وإن لم يقدر على ذلك انفرد بخلقه وذهب به كما انفرد ملوك الدنيا عن بعضهم بعضاً بممالكهم إذا لم يقدر المنفرد على قهر الآخر والعلو عليه، فلا بد من أحد أمور ثلاثة:

◀ إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه.

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج ١٨ ص ٤٢٥.



◀ وإما أن يعلو بعضهم على بعض.

◀ وإما أن يكونوا تحت قهر إله واحد وملك واحد كلهم، يتصرف فيهم ولا يتصرفون فيه، ويمتنع من حكمهم عليه، ولا يمتنعون من حكمه عليهم؛ فيكون وحده هو الإله الحق، وهم العبيد المربوبون المقهورون.

وانتظام أمر العالم العلوي والسفلي وارتباط بعضه ببعض، وجريانه على نظام محكم لا يختلف ولا يفسد، من أدل دليل على أن مدبره واحد لا إله غيره، كما دل دليل التمانع على أن خالقه واحد لا رب له غيره؛ فذاك تمانع في الفعل والإيجاد. وهذا تمانع في العبادة والإلهية، فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان، يستحيل أن يكون له إلهان معبودان<sup>(١)</sup>.

وقد أطال ابن تيمية وفصل في الاستدلال النقلي العقلي على أنه لا وجود إلا لرب واحد، هو الله ﷻ، وأن كل من عبد من دونه فإنه مربوب مخلوق، حتى وإن اعتقد فيه عابده - خطأ وظلمًا - الربوبية، ثم قال: «وبهذا الفرقان يتبين أن القول الحق: أنه لا إله إلا الله. مع كون المخلوقات فيها ما اتخذ آلهة من دون الله، فإن الإله يجب أن يكون معبودًا، وهو المعبود لذاته الذي يُحَبُّ غاية الحب بغاية الذل، وهذا لا يصلح إلا لله، ومن عبدَ غيره واتخذهُ إلهًا فهو لفساد عمله وقصده، حيثما اتخذ إلهًا فأحبه لذاته، وبذل له غاية الحب بغاية الذل لجهله وضلاله، ولهذا سموا جاهلية؛ إذ كان أصل قصدهم جهلاً لا علمًا»<sup>(٢)</sup>.

لا منعم حقيقي  
إلا المعبود  
الحق ﷻ.

(١) الصواعق المرسله لابن القيم ج ٢ ص ٤٦٣ - ص ٤٦٤.

(٢) جامع المسائل "المجموعة السادسة" لابن تيمية ص ١٨٨.

### ❖ مناقشة استدلال المتكلمين بدليل التمانع:

لم يعط المتكلمون الآية حقها من الاستدلال؛ «من جهة ظنهم أنه إنما معناها نفي تعدد الأرباب فقط»<sup>(١)</sup>. وبلغ آخر: أنهم ذهبوا «إلى أن أخص وصف الإله، هو: القدرة على الاختراع. فلا يشاركه فيه غيره، ومن أثبت فيه شركة؛ فقد أثبت إلهين»<sup>(٢)</sup>. وقد يكون من أسباب خطأ المتكلمين في الاستدلال بالدليل الشرعي عمومًا، وبدليل التمانع خصوصًا: أنهم رأوا نصوص الوحي تصرح بأنه لا يستحق العبادة إلا من كان ربًا. فظنوا أن العبادة لا تكون إلا باعتقاد الند ربًا.

وليس الأمر كذلك؛ فإن النص القرآني يستدل بحصر العبادة فيمن كان ربًا؛ لإبطال القول بالوهمية الند، لا لحصر شرك العبادة في الاعتقاد بربوبية الند؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصل: ٨٨]. والآية نزلت حجة على العرب، الذين لا يعتقدون بربوبية الأنداد، وفيها: إبطال عبادتهم للأنداد، بإبطال ربوبيتها، وإثبات نقصها؛ «فجملة ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾. هو في معنى العلة للنهي الذي في الجملة قبلها. وجملة كل شيء هالك إلا وجهه علة ثانية للنهي؛ لأن هلاك الأشياء التي منها الأصنام وكل ما عبد مع الله وأشرك به دليل على انتفاء الإلهية عنها؛ لأن الإلهية تنافي الهلاك وهو العدم»<sup>(٣)</sup>.

(١) جامع المسائل "المجموعة السادسة" لابن تيمية ص ١٧٤.

(٢) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٥٦.

(٣) التحرير والتنوير لابن عاشور ج ٢٠ ص ١٩٧.



وعلى كل حال فإن المتكلمين ظنوا أن دليل التمانع دال على أن الألوهية بمعنى الربوبية؛ فكان استدلالهم بهذا الدليل قاصرًا عن المراد الشرعي منه، ويظهر هذا الضعف في تأمل استدلالاتهم، فإن إمام الحرمين - مثلاً - يستدل بهذا الدليل على أنه لا خالق للكون إلا الله ﷻ، حيث يقول: «يستحيل تقدير إلهين. والدليل عليه، أننا لو قدرنا إلهين، وفرضنا الكلام في جسم وقدرنا من أحدهما إرادة تحريكه، ومن الثاني إرادة تسكينه، فتتصدى لنا وجوه كلها مستحيلة. وذلك أنا لو فرضنا نفوذ إرادتهما ووقوع مراديهما، لأفضى ذلك إلى اجتماع الحركة والسكون في المحل الواحد، والدلالة منصوبة على اتحاد الوقت والمحل. ويستحيل أيضًا أن لا تنفذ إرادتهما، فإن ذلك يؤدي إلى خلو المحل القابل للحركة والسكون عنهما، ثم مآله إثبات إلهين عاجزين قاصرين عن تنفيذ المراد. ويستحيل أيضًا الحكم بنفوذ إرادة أحدهما دون الثاني، إذ في ذلك تعجيز من لم تنفذ إرادته»<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن ما ذكره داخل في مدلول الآية، ولكنه ليس العبادة التي خلقنا لأجلها، بمعنى: أن الله ﷻ خلقنا لإفراده بعبادتنا، لا لمجرد الاعتقاد بأنه ﷻ الخالق للكون. وأما عند المتكلمين فإن العبادة صارت محصورة في اعتقاد الربوبية، ولم يعد لفظ الجلالة ﷻ. دالاً على أنه ﷻ المعبود المألوه، بل صار - عند المتكلمين - دالاً على الخلق؛ يقول ابن الهمام: «الألوهية: الاتصاف بالصفات التي لأجلها استحق أن يكون معبودًا. وهي: صفاته التي توحد بها سبحانه فلا شريك له في شيء منها، وتسمى خواص الألوهية،

أشرفهم  
المتكلمين  
بمعنى الإله في  
فهمهم لدليل  
التمانع.

(١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة ص ٧٣.



ومنها: الإيجاد من العدم، وتدبير العالم، والغنى المطلق<sup>(١)</sup>. ما يلزم منه: أن المقر بالربوبية متأله لا مشرك في العبادة.

وبهذا فإن فهم المتكلمين للألوهية قائم على جعلها بمعنى الربوبية. وهو فهم خاطئ شرعاً ولغة؛ إذ يذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي أن لفظ الجلالة «الله» لا تطرح الألف من الاسم، إنما هو «الله» على التمام. وليس من الأسماء التي يجوز منها اشتقاق فعل، كما يجوز في الرحمن الرحيم<sup>(٢)</sup>. وكما يجوز في اسم «الرب» فإن دلالاته على الفعل ظاهرة، فعلمنا:

لا يصح تفسير  
الإله بالرب مع  
تقسيم  
مستلزمهما  
النفوي.

(١) أن الإله بمعنى: مألوه. والتأله بمعنى: التعبد. فكان توحيد العبادة: أفراد الله ﷻ بالتأله بمعنى: أفراد المكلفين له ﷻ بأفعال العبادة.

(٢) أن الرب بمعنى: المالك السيد المربي المدبر، «فهو رب كل شيء وخالقه، والقادر عليه، لا يخرج شيء عن ربوبيته»<sup>(٣)</sup>. فكان توحيد الربوبية: إفراده ﷻ بأفعاله.

وهذا مما يدل عليه قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]. ففي الآية إيجاب حصر المكلفين لأفعالهم التعبدية في عبادة الله ﷻ، مع الاستدلال لهذا بأنه لا رب غيره؛ فكانت عبادة الأنداد باطلة. ومما نقله الأزهري: «قال أبو الهيثم: فالله أصله إله، قال الله جل وعز: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١]. قال: ولا يكون إلهاً حتى يكون معبوداً، وحتى يكون لعباده خالقاً، ورازقاً،

(١) المسامرة في شرح المسامرة لابن الهمام ص ٥٤.

(٢) العين ج ٤ ص ٩١.

(٣) مدارج السالكين بين إياك نعبد وإياك نستعين ج ١ ص ٥٨.



ومدبراً، وعليه مقتدرًا. فمن لم يكن كذلك، فليس بإلاه، وإن عبد ظلمًا، بل هو مخلوق ومتعبد. قال: وأصل إلاه ولاه. فقلبت الواو همزة كما قالوا: للوشاح إشاح، وللوجاج إجاج ومعنى ولاه: أن الخلق إليه يولّهون في حوائجهم، ويفزعون إليه فيما يصيبهم ويفزعون إليه في كل ما ينوبهم<sup>(١)</sup>.

فإن كان الإله لعباده: خالقًا، ورازقًا، ومدبرًا؛ كان معبودًا بحق، قال تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ عَابِدُكَ إِبراهيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَحْدًا﴾ [البقرة: ١٣٣]. وأما إن لم يكن الإله لعباده: خالقًا، ورازقًا، ومدبرًا؛ فيكون معبودًا بالباطل؛ قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣]. وقد كان الكل - المؤمن والمشرک - يعلم أنه ليس في آلهة المشرکين شيء من الربوبية، يقول ابن عاشور: «الخبير غير مقصود به الإفادة، بل هو للتعجيب من حالهم»<sup>(٢)</sup>. وبناءً على هذا فدلّل التمانع إنما يمنع وجود أكثر من إله معبود بحق. فظهر أن المراد بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. إبطال الشرك بعبادة الآلهة المتعددة المعبودة بالباطل، بذكر البراهين الدالة ضرورة على أنها آلهة فاقدة للربوبية؛ فإن انتفت عنها الربوبية علم ضرورة أن عبادتها باطلة.

ولأجل هذا تأتي الآيات المخاطبة للمشرکين في الربوبية والألوهية معًا، بما ينقض قولهم بربوبية غير الله ﷻ أولاً، كالمناظرة الشهيرة التي حصلت بين الخليل ﷺ وبين القائلين بربوبية الكواكب، وفيها أبطل إبراهيم ﷺ اعتقاد قومه

(١) تهذيب اللغة للأزهري ج ٦ ص ٢٤٣ - ص ٢٢٤.

(٢) التحرير والتنوير ج ١٨ ص ٣١٩.



بربوبيتها؛ بما فيها من نقص مشاهد لا يمكن إنكاره؛ فلما بطلت ربوبيتها؛ كانت العبادة حق الله ﷻ دون هذه الأنداد، قال تعالى: ﴿وَلَيْكَ حُجَّتُنَا ءَاتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣].

وكقوله تعالى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَفَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧]. فالآية تبين أن المسيح وأمه ﷺ لم يعبدا بحق؛ لأنهما لم يتصفا بالصفات التي يجب أن تكون في الإله، بل هما خلق من مخلوقات الله ﷻ، قال تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَأَنَّا يَأكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]. فاستدل «على بشريتهما بإثبات صفة من صفات البشر، وهي: أكل الطعام. وإنما اختيرت هذه الصفة من بين صفات كثيرة؛ لأنها ظاهرة واضحة للناس؛ ولأنها أثبتتها الأناجيل»<sup>(١)</sup>.

وهذا واضح تمامًا في الآيات التي يستدل بها الله ﷻ على نفي ربوبية المعبودات التي زعم عابدها فيها الربوبية، يقول ابن تيمية: «بين الله تعالى في كتابه أن كل واحد من ذهاب كل إله بما خلق، ومن علو بعضهم على بعض، برهان قاض بأنه ليس مع الله إله، كما قال تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مَن إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]. فجعل هنا لازمين، كل منهما يدل على انتفاء الملزوم.

أحدهما قوله: ﴿إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١]. فإن الإله لا بد أن يكون قادرًا مستقلًا بالقدرة على الفعل، لا يحتاج في كونه قادرًا إلى غيره...

التقديس  
الربوبية  
برهان على  
بطلان عبادة  
الله.



وأما البرهان الثاني: وهو لزوم علو بعضهم على بعض، وذلك بمنع إلهية المغلوب فإنه يمتنع أن يقدر أحدهما على عين مقدور الآخر؛ لأن ذلك يستلزم أن يكون ما فعله أحدهما يقدر الآخر أن يفعله، مع كونه فعل الأول<sup>(١)</sup>.

فلا بد إذا تعددت الآلهة - التي تستحق العبادة - من أحد هذين الأمرين، ولكن أحدهما لم يوجد؛ فعلمنا أنه لا يستحق العبادة إلا إله واحد، هو ربنا ﷻ.

وأما عند المتكلمين فإن دليل التمانع يدل على:

(١) أنه لا خالق للعالم إلا الله ﷻ.

(٢) أن شرك العبادة محصور في اعتقاد وجود خالق غير الله ﷻ.

وبناءً على تفسير المتكلمين للألوهية بالربوبية، نجد الرازي يفسر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٨٤]. بأن «هذه الآية من أدل الدلائل على أنه تعالى غير مستقر في السماء؛ لأنه تعالى بين بهذه الآية أن نسبته إلى السماء بالإلهية كنسبته إلى الأرض، فلما كان إلهاً للأرض، مع أنه غير مستقر فيها؛ فكذا يجب أن يكون إلهاً للسماء مع أنه لا يكون مستقراً فيها»<sup>(٢)</sup>. وليس المراد مناقشة الرازي في عقيدة العلو. بل التأكيد على أن الكثير من المتكلمين يقررون أن الربوبية والألوهية شيء واحد. وقولهم قول خاطئ؛ فإن الآية لا تدل على الخلق والربوبية، بل معناها: «معبود في السماء والأرض»<sup>(٣)</sup>. وهذا المعنى نجده عند علماء الحديث، يقول ابن عبد البر: «في السماء إله معبود من أهل السماء، وفي

من أشار عدم التمييز بين معنى الألوهية والربوبية.

(١) درء تعارض العقل والنقل ج ٩ ص ٣٥٩ - ص ٣٦١.

(٢) التفسير الكبير ج ٢٧ ص ٦٤٨.

(٣) تفسير السمعاني ج ٥ ص ١١٩.



الأرض إله معبود من أهل الأرض»<sup>(١)</sup>. ونجده عند المفسرين المهتمين بالوجه اللغوي في التفسير، قال أبو حيان: «المعنى: أنه هو معبود في السماء، ومعبود في الأرض»<sup>(٢)</sup>.

وبهذا نصل إلى أن الله ﷻ أسماء، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. وقال رسول الله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا مائة إلا واحدًا، من أحصاها دخل الجنة»<sup>(٣)</sup>. ومنها: لفظ الجلالة "الله" ومنها: "الرب" ولكل اسم من هذين الاسمين معنى يختص به؛ فالأسماء الحسنى مترادفة من ناحية دلالتها على ذات إلهية كاملة، ومتباينة من ناحية دلالة كل اسم منهما على معنى يختص به. وأما جعل الأسماء الإلهية بمعنى واحد كلها؛ فباطل قطعًا. فإن قيل: نحن جعلنا "الله" و"الرب" فقط بمعنى واحد. قيل: التصريح بأنهما اسمين؛ يوجب الاعتراف بأن لكل اسم مدلول يمتاز به عن الاسم الآخر.

لا يصح حصر  
مدلول الأسماء  
الحسنى في  
مدلول واحد.



(١) التمهيد لابن عبد البر ج ٧ ص ١٣٤.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ج ٨ ص ٢٩.

(٣) أخرجه لبخاري برقم: (٢٧٣٦) ومسلم برقم: (٢٦٧٧).



## المطلب الثاني

### الاستدلال بنقص الأنداد

يقوم الاستدلال بنقص الأنداد على بطلان عبادتها على:

(١) مخاطبة المشرك بما يؤمن به من انتفاء الربوبية عن الأنداد التي عبدوها من دون الله ﷻ، كما وجد في الاستدلال على بطلان شرك العرب. قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أُمَثَالِكُمْ ۖ قَادَعُوهُمْ فَلَيْسَ تَجِيبُوا لَهُمْ ۚ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤]. وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِي ۖ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦]. والآيات في هذا كثيرة.

(٢) إلجاء المعتقد بربوبية غير الله ﷻ إلى الاعتراف بانتفاء الربوبية عن كل معبود إلا الله ﷻ.

وقد مر من الإيضاح والشرح لهذين المنهجين ما يغني عن الإعادة هنا. ولكن نلخص الغاية منهما، والتي تتمثل في قول ابن القيم: «إن العابد إنما يتعلق بالمعبود؛ لما يرجو من نفعه، وإلا فلو لم يرج منه منفعة لم يتعلق قلبه به، وحيث فلا بد أن يكون المعبود مالكا للأسباب التي ينفع بها عابده، أو شريكا لمالكها، أو ظهيرا، أو وزيراً ومعاوناً له، أو وجيهاً ذا حرمة وقدر يشفع عنده، فإذا انتفت هذه الأمور الأربعة من كل وجه وبطلت؛ انتفت أسباب الشرك، وانقطعت مواده، فنفى سبحانه عن آلهتهم أن تملك مثقال ذرة في السموات والأرض، فقد يقول المشرك هي شريكة لمالك الحق فنفى شركتها



له، فيقول المشرك قد تكون ظهيرا ووزيرا ومعاوننا، فقال ﴿وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِّنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢] فلم يبق إلا الشفاعة، فنفاهها عن آلهتهم، وأخبر أنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، فهو الذي يأذن للشافع، فإن لم يأذن له لم يتقدم بالشفاعة بين يديه<sup>(١)</sup>.

وبقي أن يجاب عن شبهة، وهي: أن البعض قد يفهم من قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]. أن المشركين العرب كانوا يقولون بربوبية الأنداد؛ لأن اعتقاد شفاعتها بغير إذن الله ﷻ مستلزم لاعتقاد الربوبية فيها. وجوابه: أن هذا باطل من وجوه:

طلب الشفاعة  
من الأنداد  
لا يستلزم  
اعتقاد  
ربوبيتها.

(١) أن من العرب من كان مشركاً في العبادة، مع أنه لم يكن مؤمناً باليوم الآخر، قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ. قَالَ مَنْ يُعْجِ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]. فعلمنا أنه لا تلازم بين طلب الشفاعة الأخروية وبين الشرك في العبادة، بل قد يكون المرء مشركاً لعبادته للأنداد؛ طلباً لشفاعتها في منافع دنيوية، كما وقع من المشركين العرب المنكرين ليوم القيامة.

(٢) تقدم أن طلب الشفاعة يستلزم انتفاء اعتقاد الربوبية في الند؛ فإن الشافع لا يكون إلا طالباً، واعتقاده طالباً يتنافى مع اعتقاده رباً؛ فإن الرب لا يكون إلا خالقاً آمراً، لا متوسلاً طالباً<sup>(٢)</sup>.

(١) الصواعق المرسله لابن القيم ج ٢ ص ٤٦١ - ص ٤٦٢.

(٢) للاطلاع على هذا: انظر ص ٥٦-٦١.



فإن قلت: فما معنى طلبهم الشفاعة بغير إذن الله ﷻ؟ قيل: الإذن الوارد في نصوص الوحي على نوعين: إذن كوني متعلق بالربوبية، وإذن شرعي، «أما الإذن الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَكَارَيْنَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٠٢]. والإذن الشرعي، في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]»<sup>(١)</sup>. وقد كانت مخالفة المشركين الطالبين للشفاعة من الأنداد؛ لكونهم طلبوا شيئاً لم يأذن فيه الله ﷻ شرعاً، يقول الراغب الأصفهاني: «الإذن في الشيء: إعلام بإجازته والرخصة فيه»<sup>(٢)</sup>.

فالمتعلق بالشفاعة الشركية، متعبد متدين بفعل شركي لم يأذن فيه الله ﷻ، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]. ونجد ابن كثير يعيب عليهم طلب «شفاعة هذه الأصنام والأنداد عند الله، وهو لم يشرع عبادتها ولا أذن فيها، بل قد نهى عنها»<sup>(٣)</sup>. ومخالفة الإذن الشرعي سبب في الإثم، ثم يختلف الإثم من شخص إلى شخص: فمن عبد غير الله ﷻ؛ فقد فعل شرك لم يأذن به الله ﷻ. والمسلم الفعل للفاحشة؛ آثم، ولكنه ليس واقعاً في شرك العبادة؛ فضلاً عن كونه مشركاً في الربوبية.

فظهر الفرق بين الشفاعة المنفية: التي تطلب من غير الله ﷻ. والشفاعة المثبتة: التي تطلب من الله ﷻ، قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعاً﴾ [الزمر: ٤٤]. فإن قال المسلم: اللهم شفّع في نبيك محمد ﷺ، كانت هذه عبادة مشروعة.

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص ٤٥٢.

(٢) المفردات في غريب القرآن ص ٧١.

(٣) تفسير القرآن العظيم ج ٧ ص ٤٥٨.



فالله ﷻ يكرم من شاء عباده بالشفاعة. ولا يشفعون إلا فيمن رضي الله ﷻ أن تكون الشفاعة فيه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨].



## المبحث الثالث

أمثلة على العبادات التي لا يستحقها إلا الله



وفيه مطلبان:

◀ المطلب الأول: العبادات القلبية.

◀ المطلب الثاني: عبادات الجوارح.





## المطلب الأول

### العبادات القلبية

من أعمال القلوب التي هي من أنواع العبادة: التوكل، وهو حالة للقلب تنشأ عن معرفة الله ﷻ، وتفرد به بالخلق والأمر والتدبير والضر والنفع، وأنه ما شاء ﷻ كان، وما لم يشأ لم يكن؛ فتوجب اعتماد القلب عليه ﷻ، وتفويض الأمر إليه ﷻ، والثقة به ﷻ<sup>(١)</sup>. ويذكر سعيد بن جبير ر.ه. أن «التوكل على الله نصف الإيمان»<sup>(٢)</sup>.

ومما يدل على أن التوكل عبادة، لا يصح أن تصرف لغير الله ﷻ: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ١٨ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ١٩ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٩٨-١٠٠]. ووجه الدلالة: أن تقديم المجرور على الفعل في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [النحل: ٤٢]. للقصر، أي: لا يتوكلون إلا على ربهم. وجعل الفعل مضارعاً؛ لإفادة تجدد التوكل واستمراره<sup>(٣)</sup>.

ومما يؤكد أنه التوكل عباده، وأنه لا يجوز توجيه هذه العبادة إلى أحد غير الله ﷻ: قوله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ٥ وَمَا رَبُّكَ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣]. أي: اعبدوه دون

(١) انظر: تجريد التوحيد للمقريزي ص ٧٧.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم ج ٥ ص ١٦٥٦ وانظر: الدر المنثور للسيوطي ج ٣ ص ١٦٢.

(٣) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج ١٣ ص ٢٢٤.



غيره، وتوكل عليه دون غيره؛ فإنه لا يعقل أن يصرف العاقل شيئاً من العبادة إلى غيره ﷺ، مع أنه ﷺ المتفرد بالأمر والنهي<sup>(١)</sup>.

وما سبق إنما هو في التوكل الذي هو عبادة وتدين. فوجب التفريق بينه وبين بذل الأسباب؛ طلباً لحصول الأمر المرغوب، فإن توكيل الإنسان للإنسان في شيء يقدر عليه فعل جائز، يقول سهل بن عبد الله: من قال: إن التوكل يكون بترك السبب. فقد طعن في سنة رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>. فالأمور التي يستعين بها الإنسان في شؤونه، هي أسباب مباحة شرعاً، وليس في سلوكها أي محذور شرعاً<sup>(٣)</sup>.

لا تعارض بين التوكل وبين بذل الأسباب.

ومن أنواع العبادة التي أمر الله ﷻ بها: الاستعانة، والدليل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] قال الطبري: وتأويل قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ لك اللهم نخشع ونذل ونستكين إقراراً لك يا ربنا بالربوبية لا لغيرك<sup>(٤)</sup>، وهذا كله تبرؤ من الأصنام<sup>(٥)</sup>. وقد تكون الاستعانة عملاً قلبياً. وقد تكون بالدعاء، الذي يأتي - إن شاء الله - بيانه في عبادات الجوارح.

ومن العجيب: أن تجد من يؤمن بأن قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. دال على حصر العبادة في الله ﷻ، ثم يذهب - مع هذا - إلى جواز الاستعانة بالأولياء الصالحين الأموات، مستدلاً بقوله تعالى:

مناقشة من يقبض الاستعانة بالأموات على الاستعانة بالعبادة.

(١) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج ١١ ص ٣٥٥.

(٢) انظر: تفسير القرطبي ج ٤ ص ١٨٩ وجامع العلوم والحكم ج ٢ ص ٤٩٨.

(٣) انظر: بيان تلبس الجهمية لابن تيمية ج ٤ ص ٥٣٨.

(٤) انظر: جامع البيان للطبري ج ١ ص ١٥٧.

(٥) التحرير والتنوير لابن عاشور ج ١ ص ٨.



﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]. زاعمًا أن جواز الاستعانة بالصبر والصلاة، دال على جواز الاستعانة بأصحاب القبور. وهذا القول من الغرائب؛ فإن قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ تَبْدُو وَإِنَّكَ نَسِيتُ﴾ [الفاتحة: ٥]. نهى عن الوقوع في شرك العبادة. وأما قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]. فيجاب للاستعانة بالعبادة، خصوصًا الصبر والصلاة؛ فكان مدلول الآية الأولى: النهي عن تأليه غيره ﷺ. وكان مدلول الآية الثانية: الإرشاد إلى وجوب التأله والتعبد لله ﷻ. فكانتا جميعًا ناهيتين عن الوقوع في شرك العبادة.

ووجه الخطأ في استدلاله: زعمه أن قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]. يدل على جواز الاستعانة بما كان إلهيًا، والولي الصالح إلهي؛ فجازت الاستعانة بأصحاب الأضرحة قياسًا على جواز الاستعانة بالصبر والصلاة. وليس الأمر كما زعم؛ فإن الآية إنما تدل على جواز الاستعانة بالعبادات، وأما الاستعانة بالعابدين فلم تتطرق لها، سواء أكانوا أحياء أو أمواتًا. فإن كان الصالح حيًا، فالاستعانة به فيما يقدر عليه من بذل الأسباب المشروعة. وأما إن كان ميتًا، فإن الاستعانة به تدين وتعبد لا يجوز إلا لله ﷻ؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

فيجب التفريق بين العبادة والعابد، فالعبادة هي: التأله، وهي أفعال لا تقوم بذاتها. وأما العابد فهو: المتأله، وهو شخص قائم بذاته، وحث الشارع على الاستعانة بالتأله، لا يدل على جواز الاستعانة بغير الله ﷻ؛ فإن ثمة فارقًا بين الأمرين، بيانه: أن العبادات أفعال مأمور بها، لا أموات منهي عن دعائهم؛ فكان المستعين بالعبادة باذلاً لها لله ﷻ، لا مستعينا بغيره ﷻ.



ومن أنواع العبادة التي أمر بها ﷺ: الاستعاذة، والدليل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]. حيث كان رجال من الإنس يبيت أحدهم بالوادي في الجاهلية، فيقول: أعوذ بعزير هذا الوادي من سفهاء قومه. فزادهم ذلك إثماً<sup>(١)</sup>. وبين ابن عاشور أن أول من سن ذلك قوم من أهل اليمن، ثم بنو حنيفة، ثم فشا ذلك في العرب، وأكد على أن هذا الاعتقاد إنما هو أوهام وتخيلات<sup>(٢)</sup>. ويقول الإمام ابن عبد البر: «في الاستعاذة بكلمات الله، أبين دليل على أن كلام الله منه تبارك اسمه وصفة من صفاته ليس بمخلوق؛ لأنه محال أن يستعاذ بمخلوق، وعلى هذا جماعة أهل السنة والحمد لله»<sup>(٣)</sup>. وقال القرطبي: لا خفاء أن الاستعاذة بالجن دون الاستعاذة بالله كفر وشرك<sup>(٤)</sup>.

ومن الأعمال التي هي من أنواع العبادة المحبة، قال المقرئ: من أحب مع الله ﷻ شيئاً غيره كما يحبه؛ فقد اتخذ ندًا من دونه<sup>(٥)</sup>. وأكد ابن عاشور<sup>(٦)</sup> على أن العبادات المشروعة في جميع الشرائع مبنية على محبة الله ﷻ، وكذلك عبادة المشركين لأصنامهم؛ قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ سَكِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

(١) انظر: جامع البيان للطبري ج ٢٣ ص ٦٥٤.

(٢) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج ٢٩ ص ٢٠٩.

(٣) التمهيد لابن عبد البر ج ٢٤ ص ١٨٦.

(٤) انظر: تفسير القرطبي ج ١٩ ص ١٠.

(٥) انظر: تجريد التوحيد للمقرئ ص ٤٦.

(٦) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج ١ ص ١٨٠.



لا تكسبون  
المحبة شرعاً  
إلا إن كانت  
تعبداً وتديناً.

وهنا سؤال: متى تكون المحبة شركاً في العبادة؟ هذا السؤال الكبير سؤال أجاب عنه المقرئ بقوله: «معلوم قطعاً أن هذه التسوية لم تكن بينهم وبين الله في كونه ربهم وخالقهم، فإنهم كانوا كما أخبر الله عنهم مقررّين بأن الله تعالى وحده هو ربهم وخالقهم، وأن الأرض ومن فيها لله وحده، وأنه ربّ السموات السبع وربّ العرش العظيم، وأنه ﷻ هو الذي بيده ملكوت كل شيء، وهو يجير ولا يجار عليه، وإنما كانت هذه التسوية بينهم وبين الله تعالى في المحبة والعبادة، فمن أحبّ غير الله تعالى وخافه ورجاه، وذلّ له كما يحبّ الله تعالى ويخافه ويرجوه؛ فهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فإن المحبة التي تكون شركاً هي محبة العبادة. أي: المحبة التي يتذلّل بها المحب ويخضع خضوعاً اختيارياً، متديناً بهذا الفعل. وأما إن خضع بلا محبة تذلّل وتدين؛ فلا يكون شركاً في العبادة، يقول ابن تيمية: «من خضع لإنسان مع بغضه له لا يكون عابداً له، ولو أحبّ شيئاً ولم يخضع له؛ لم يكن عابداً له، كما قد يحب ولده وصديقه، ولهذا لا يكفي أحدهما في عبادة الله تعالى، بل يجب أن يكون الله أحبّ إلى العبد من كل شيء، وأن يكون الله أعظم عنده من كل شيء، بل لا يستحق المحبة والذل التام إلا الله»<sup>(٢)</sup>.

وشاهد هذا ودليله: قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّ عَلَىٰ أَنْ عَبَدْتَ رَبِّيَ إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢]. فإن بني إسرائيل لم يجتمعوا على عبادة فرعون، وإن كانوا

(١) انظر: تجريد التوحيد للمقرئ ص ٤٦.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ١٠ ص ١٥٣.



خاضعين مذللين بين يديه جميعاً. وأما العجل فكانوا عابدين له؛ لكونهم خضعوا له محبين متدينين، قال تعالى: ﴿وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ يَكْفُرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣]. أي: «أشربوا في قلوبهم حب العجل»<sup>(١)</sup>. يقول الطاهر ابن عاشور: «إنما شغفوا به استحساناً واعتقاداً أنه إلههم، وأن فيه نفعهم؛ لأنهم لما رأوه من ذهب؛ قدسوه من فرط حبهم الذهب. وقد قوي ذلك الإعجاب به بفرط اعتقادهم ألوهيته؛ ولذلك قال تعالى: ﴿يَكْفُرِهِمْ﴾. فإن الاعتقاد يزيد المعتقد توغلاً في حب معتقده»<sup>(٢)</sup>.

وبهذا نعلم أن الضابط في حد المحبة الشريكية: كون المحب يتدين ويتعبد بها إلى المحبوب. وليست العبرة بكمية الحب الموجودة في القلب، فوجود مسلم يحب النبي ﷺ أكثر من حب المشرك لآلهته، لا يعني أن المسلم قد انتقل من التوحيد إلى الشرك، بل هو موحد عامل بعمل جليل من أعمال التوحيد؛ قال النبي ﷺ: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما...»<sup>(٣)</sup>. وذلك أنه يتقرب بمحبة النبي ﷺ إلى الله ﷻ، ويرى أنه عابد لله ﷻ، وهو كذلك في الحقيقة والواقع.

وكذلك محبة الصالحين، ومحبة أعمالهم الصالحة، هي عمل صالح نتعبد به الله ﷻ، قال النبي ﷺ: «لا يجد أحد حلاوة الإيمان، حتى يحب المرء لا يحبه إلا الله»<sup>(٤)</sup>.

حقيقة المحبة  
الشريكية.

- 
- (١) تفسير الطبري ج ٢ ص ١٥٩.  
(٢) التحرير والتنوير ج ١ ص ٦١١.  
(٣) أخرجه البخاري برقم: (١٦).  
(٤) أخرجه لبخاري برقم: (٦٠٤١).



ومن أنواع العبادة التي أمر الله بها: الرغبة، والرغبة، والخشوع، ومما يد على هذا قوله تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ، رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ ۝٨٩ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ، وَوَهَبْنَا لَهُ، يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُ، زَوْجَهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْكَرُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۚ وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ۝٩٠﴾ [الأنبياء: ٨٩-٩٠]. وتفسيرها: أن الذين سميناهم، أي: زكريا، وزوجه، ويحيى، كانوا يسارعون في الخيرات، وهي: الأعمال النافعة التي قصد بها وجه الله ﷻ، والعبادة الخالصة له ﷻ، فكانوا يعبدونه ﷻ رغبة منهم فيما يرجونه من فضله ورحمته، ورهبة وخشية منهم من عذابه وعقابه؛ لتركهم لعبادته ﷻ<sup>(١)</sup>.



(١) انظر: تفسير القرطبي ج ١١ ص ٣٣٦ وزهرة التفاسير لمحمد أبو زهرة ص ٤٩١.

## المطلب الثاني

### عبادات الجوارح

عبادات الجوارح كثيرة، إلا أن من أهمها: الدعاء. الذي يقول الخطابي في تعريفه: «معنى الدعاء: استدعاء العبد ربه ﷻ العناية، واستمداده إياه المعونة. وحقيقته: إظهار الافتقار إليه، والتبرؤ من الحول والقوة، وهو سمة العبودية، واستشعار الذلة البشرية»<sup>(١)</sup>. وينقل الإمام ابن عبد البر ذهاب العلماء إلى أنه أفضل العبادة؛ لما فيه من الإخلاص واليقين والرجاء<sup>(٢)</sup>. وقولهم قائم على الاستدلال بقول النبي ﷺ: «أفضل العبادة الدعاء»<sup>(٣)</sup>.

ومن صور فضل الدعاء: أنه متعلق بالربوبية والألوهية معاً، يقول ابن تيمية: «الإلهية تتضمن الربوبية، والربوبية تستلزم الإلهية؛ فإن أحدهما إذا تضمن الآخر عند الانفراد لم يمنع أن يختص بمعناه عند الاقتران، كما في قوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ (١) ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ (٢) ﴿إِلَهِ النَّاسِ﴾ [الناس: ١-٣]. وفي قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]. فجمع بين الاسمين: اسم الإله، واسم الرب؛ فإن "الإله" هو المعبود الذي يستحق أن يعبد. و"الرب" هو الذي يربي عبده فيدبره. ولهذا كانت العبادة متعلقة باسمه الله، والسؤال

تعلق الدعاء  
بالربوبية  
والألوهية معاً.

(١) شأن الدعاء للخطابي ص ٤.

(٢) انظر: الاستذكار لابن عبد البر ج ٤ ص ٢٢٣.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک برقم: (١٨٠٥) وصححه الألباني في صحيح وضعيف الجامع الصغير برقم: (١١٢٢).



متعلقًا باسمه الرب؛ فإن العبادة هي الغاية التي لها خلق الخلق. والإلهية هي الغاية؛ والربوبية تتضمن خلق الخلق وإنشاءهم فهو متضمن ابتداء حالهم<sup>(١)</sup>.

فلما كان الدعاء عبادة؛ وجب إفراده ﷻ به، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ ۖ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ [الأحاف: ٥ - ٦]. وقال النبي ﷺ: «الدعاء هو العبادة، ثم قرأ: ﴿أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ الَّذِي يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]»<sup>(٢)</sup>. يقول المعلمي: «فكلمة ﴿إِنَّ﴾ في مثل هذا تفيد التعليل - على ما صرح به أهل الأصول وغيرهم - وذلك يقتضي أن الدعاء عبادة، كأنه قال: ادعوني؛ فإن الدعاء عبادة، ومن استكبر عن عبادتي؛ سيدخل جهنم»<sup>(٣)</sup>.

فلا يجوز للمسلم دعاء أحد إلا الله ﷻ، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]. قال الطبري: «لا تشركوا به فيها شيئًا، ولكن أفردوا له التوحيد، وأخلصوا له العبادة»<sup>(٤)</sup>. ومما يدل على أن دعاء غير الله ﷻ شرك في العبادة: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٠] أي: إنما أدعو ربي وحده ولا أشرك معه في العبادة أحدًا من خلقه. والعطف مؤكد لمفهوم القصر<sup>(٥)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى ج ١٠ ص ٢٨٤.

(٢) أخرجه الترمذي برقم: (٣٢٤٧) وصححه الألباني في صحيح أبي داود برقم: (١٣٢٩).

(٣) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج ١ ص ٧٦٥.

(٤) جامع البيان للطبري ج ٢٣ ص ٦٦٥.

(٥) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج ٢٩ ص ٢٢٦.



ولكن: متى يكون الدعاء عبادة؟ فإن من البديهي أنه ليس كل دعاء لغير الله ﷻ يكون شركاً؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَبًّا وَنَهَارًا﴾ [نوح: ٥]. ولحديث ابن عباس ؓ: لما بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل ؓ إلى اليمن قال له: «إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب؛ فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى...»<sup>(١)</sup>.

الجواب عن هذا: لا يكون الدعاء شركاً في العبادة، إلا إن كان تدينا لغير الله ﷻ. وأما إن كان الدعاء نداءً مطلقاً، لا يتذلل ولا يخضع ولا يتعبد به إلى المدعو؛ فلا يكون شركاً. فبما أن العبادة: التذلل والخضوع محبةً لله ﷻ، بفعل ما أمر به ﷻ، والانهاء عما نهى عن فعله، رغباً ورهباً. فإن المشرك بالدعاء سيكون: المتذلل الخاضع محبةً للند، رغبةً في حصول مطلوب، أو رهبة من حصول مرهوب؛ قال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣].

ومن الأمثلة على الدعاء الذي يكون عبادة لغير الله ﷻ: أن يأتي المرء إلى قبر الولي الصالح، «يسأله حاجته، مثل: أن يسأله أن يزيل مرضه، أو مرض دوابه، أو يقضى دينه، أو ينتقم له من عدوه، أو يعافي نفسه وأهله ودوابه، ونحو ذلك مما لا يقدر عليه إلا الله ﷻ، فهذا شرك صريح»<sup>(٢)</sup>. يقول ابن كثير: «لا أضل ممن يدعو أصناماً، ويطلب منها ما لا تستطيعه»<sup>(٣)</sup>. ويقول الشوكاني: «فلا شك أن من اعتقد في ميت من الأموات، أو حي من الأحياء

أمشحه على  
الدعاء الذي  
يكون شركاً  
في العبادة.

(١) أخرجه ليخاري برقم: (٧٣٧٢).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٢٧ ص ٧٢.

(٣) تفسير القرآن العظيم ج ٧ ص ٢٧٥.



أنه يضره أو ينفعه، إما: استقلالاً. أو مع الله تعالى. وناداه أو توجه إليه أو استغاث به في أمر من الأمور التي لا يقدر عليها المخلوق، فلم يخلص التوحيد لله، ولا أفردته بالعبادة؛ إذ الدعاء بطلب وصول الخير إليه، ودفع الضر عنه هو نوع من أنواع العبادة<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: إن في كلام علماء السلف الجاعلين الدعاء الشرقي: دعاء غير الله ما لا يقدر عليه إلا الله. ما يوحي بأن شرك العبادة لا يكون إلا باعتقاد الربوبية في الند المعبود. وهذا يتعارض مع ما تكرر معنا من أن شرك العبادة: عبادة غير الله ﷻ، سواء أعتقد الربوبية في الند أم لم يعتقدوها. قلت: ليس الأمر كذلك؛ فإن بين كلام علماء السلف وعلماء الكلام بونا شاسعاً، بيانه:

(١) أن شرك العبادة عند أهل الحديث والأثر يكون بعبادة غير الله ﷻ، بأي نوع من أنواع العبادات، ومنها: أفعال الجوارح؛ فيكون التدين بالتذلل والخضوع نداءً وتوجهاً عبادة للمدعو؛ فلا يصح أن يصرف مثل هذا الدعاء إلا إلى الله ﷻ.

(٢) أن شرك العبادة لا يكون عند المتكلمين بفعل شيء من هذه الأمور، بل الشرك عندهم محصور في اعتقاد الربوبية في الند.

والأصل المنهجي الصحيح: أن نفهم كلام علماء السلف على وفق منهجهم في تعريف العبادة، لا على وفق منهج المتكلمين. فإن كان منهج أهل الحديث والأثر قائماً على أن المرء قد يقع في شرك العبادة، مع سلامته من الوقوع في شرك الربوبية؛ استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا

(١) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد للشوكاني ص ٤٩.

وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴿[يوسف: ١٠٦]﴾. وقائماً على أن بين الدعاء وبين غيره من العبادات - كالحج، والطواف، والعكوف، والذبح، والنذر، - فرقاً جوهرياً؛ فإن الدعاء طلب لأمر يراد حدوثه؛ ولهذا كان له تعلق بالألوهية والربوبية معاً، يقول ابن تيمية: «فالعبادة متعلقة بألوهيته، والاستعانة متعلقة بربوبيته»<sup>(١)</sup>. فإن سؤال الإنسان ما لا يقدر عليه سيكون أعم من اعتقاد الربوبية فيه؛ فإن ما لا يكون مقدوراً عليه سيكون:

(١) ما لا يقدر عليه الإنسان؛ لكونه إنساناً مربوباً مخلوقاً، وليس بخالق.

(٢) ما لا يقدر عليه الإنسان؛ لأن الله ﷻ لم يجعله سبباً في وجوده.

فغير المقدور عليه عند أهل السنة أعم منه عند المتكلمين؛ فإن كان المدعو سبباً في وجود المراد المرغوب، كان مقدوراً له، حتى وإن لم يكن مقدوراً لغيره، مثاله: لو أن أحد الحواريين طلب من عيسى ﷺ أن يحيي له ميتاً، فإن هذا الطلب لا يكون دعاءً شركياً؛ لأن المطلوب مقدور عليه، قال تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُنْخِ الْأَمْوَاتَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]. ولو أن أحداً أتى إلى قبر مريم ﷺ، ودعاها طالباً منها الشفاعة عند الله ﷻ؛ فإن فعله يكون شركاً في العبادة؛ لأنه طلب - باذلاً الدعاء والعبادة - من الميت ما لا يقدر عليه؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ ۖ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ۖ إِنَّكُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

لا يكون  
المطلوب  
مقدوراً  
للمدعو  
إلا إن كان  
سبباً في  
وجوده.



ومما يوضح لنا أن المقدور عليه عند أهل السنة أعم منه عند المتكلمين: أن أهل الحديث يصرحون بأنه لا يشترط في الدعاء الشرطي أن يكون الداعي معتقداً بربوبية المدعو؛ «وهكذا كانت الجاهلية، فإنهم يعلمون أن الله هو الضار النافع، وأن الخير والشر بيده، وإنما عبدوا أصنامهم لتقربهم إلى الله زلفى كما حكاه الله عنهم في كتابه العزيز. نعم إذا لم يحصل من المسلمين إلا مجرد التوسل»<sup>(١)</sup>.

وهذه مسألة جديرة بالتدقيق عليها، وهي: أن بعض المسلمين قد يفهم من بعض النصوص أن الميت حي في قبره حياةً مماثلة لحياته الدنيوية؛ فيأتي إليه متوسلاً بجاهه إلى الله ﷻ؛ فلا يكون داعياً الميت، بل متوسلاً به؛ فلا يكون واقعاً في شرك العبادات، يقول ابن تيمية: «كثير في القرآن ينهى أن يدعى غير الله: لا من الملائكة، ولا الأنبياء، ولا غيرهم؛ فإن هذا: شرك. أو ذريعة إلى الشرك»<sup>(٢)</sup>. والفرق بين الصورتين: أن المتوسل لم يدع الميت، بل دعا الله ﷻ، متوسلاً بالميت وجاهه.

وبهذا نصل إلى أن أحوال الداعي مع المدعو لا تخلو من:

(١) من دعا الند طالباً منه خلق المطلوب؛ فقد وقع في شرك الألوهية؛ لما قام به من تذلل وخضوع وتعبد بدعاء غير الله ﷻ. ووقع في شرك الربوبية الأكبر؛ فإنه زعم وجود خالق مع الله ﷻ. وشرك العبادات عند المتكلمين محصور في هذا النوع.

(٢) من دعا الند ليكون سبباً في حصول الأمر المدعو به؛ فقد وقع في شرك

(١) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد للشوكاني ص ٤٩.

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص ٥٢.



العبادة الأكبر؛ لعبادته غير الله ﷻ. ووقع في شرك الربوبية الأصغر؛ لأنه اعتقد السببية في المدعو، مع دلالة النص على نفيها. وهذا النوع هو موطن الخلاف مع المتكلمين، يقول ابن تيمية: «ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس، والقمر، والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالى، ويصوم لها، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك؛ وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي، فإذا جعلتها سبباً وواسطة لم أكن مشركاً. ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك»<sup>(١)</sup>.

(٣) من دعا الله ﷻ متوسلاً بالميت<sup>(٢)</sup>.

وبالتركيز على المذكور في الفقرة (٢) نجد النصوص صريحة في إثبات كونه شركاً في العبادة، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]. حيث يذكر ابن عباس ؓ أنها «أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عبادت»<sup>(٣)</sup>. ولم يكن قوم نوح معتقدين بربوبية الصالحين، الذين دفنهم أجدادهم، وإنما كان لهؤلاء الصالحين «أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم: لو صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم، فصوروهم، فلما ماتوا، وجاء آخرون دب إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم يُسقون المطر.

(١) درء تعارض العقل والنقل ج ١ ص ٢٢٧ - ص ٢٢٨.

(٢) سيأتي بحث موضوع التوسل في ص ١٤٥.

(٣) أخرجه لبخاري برقم: (٤٩٢٠).



فعبودهم»<sup>(١)</sup>. وظاهر أن الباء هنا باء السببية، بمعنى: أنهم كانوا يأتون إلى قبور هؤلاء الصالحين، فيدعونهم ليكونوا سبباً في نزول المطر.

وبالنظر في واقع الجاهليين الذين بعث فيهم النبي ﷺ، نجدهم كانوا يعتقدون سببية الأوثان التي عبدوها، ولم يكونوا معتقدين فيها الربوبية؛ لما مر معنا من أدلة. ولقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]. ولقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]. فقد «كان ناس من الإنس يعبدون قومًا من الجن، فأسلم الجن وبقي الإنس على كفرهم، فأنزل الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]. يعني: الجن»<sup>(٢)</sup>. وهذا يفيدنا:

(١) أن الجاهليين العرب الذين بعث فيهم النبي ﷺ لم يعتقدوا بربوبية معبوداتهم التي يدعونها مع الله ﷻ؛ فإنهم كانوا يعلمون أن هذه المعبودات من الجن<sup>(٣)</sup>؛ ما يلزم منه: علمهم بأنها مخلوقة لا خالقة.

(٢) أن سؤال الغائب عمومًا، والميت خصوصًا، مباين لسؤال الحي الحاضر مباينة تامة، يقول المعلمي: «وقد تأملنا الفرق بينه وبين سؤال الناس بعضهم بعضًا، فوجدنا أن السؤال من الملائكة فيه تذللٌ لهم وتعظيمٌ يُتدبَّن به»<sup>(٤)</sup>. وهذا التذلل والتعظيم والتدين؛ هو الذي أوقع الجاهليين العرب في شرك العبادة.

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج ٢٣ ص ٦٣٩.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن ج ١٧ ص ٤٧٢.

(٣) صحيح مسلم برقم: (٣٠٣٠).

(٤) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج ١ ص ٧٨٩.



وأما عند المتكلمين فإن شرك الدعاء محصور في الاعتقاد بوجود خالق غير الله. ولازم هذا: أن المعتقد بوجود خالق غير الله ﷻ مشرك في العبادة، وإن لم يقرن اعتقاده بالدعاء بالجوارح؛ فلو أن زيداً من الناس اعتقد أن عمرًا يخلق كخلق الله ﷻ؛ لكان مشركاً باعتقاده، وإن لم يدعه بلسانه. ونحن لا ننازع أهل الكلام في كونه شركاً في الاعتقاد، وإنما الخلاف في كون التذلل والخضوع والطلب بالجوارح شركاً في العبادة والعمل. ومهما ذكروا من أدلة على أن اعتقاد وجود خالق غير الله ﷻ شرك في الاعتقاد، فإن أدلتهم لا تقدر في قولنا: إن الدعاء تذلاً وخضوعاً وتديناً للمدعو شرك في العبادة. «فلا بد في الدليل:

(١) أن يكون مساوياً للحكم، أو أخص منه؛ ليكون مستلزماً له.

(٢) ولا بد أن يكون أعم من المحكوم عليه، أو مساوياً له؛ ليتناول جميع صور المحكوم عليه.

وإلا لم يكن دليلاً على حكمه، بل على حكم بعضه»<sup>(١)</sup>. ودليل المتكلمين أخص من المحكوم عليه؛ فإن الدليل المثبت لشرك المعتقد بوجود خالق غير الله ﷻ، لا ينفي شرك المتدين بدعاء غير الله ﷻ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]. فكل دعاء عبادة، يصير المدعو إلهاً لمن دعاه، وإن لم يعتقد فيه الربوبية.

ومن أنواع العبادات: الاستغاثة، التي هي نوع من أنواع الدعاء، إلا أنها أخص؛ لأنها لا تكون إلا للمضطر؛ قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ

(١) الرد على المنطقيين لابن تيمية ص ٣٤٩.



لَكُمْ أَنِّي مُبَدِّلُكُمْ بِالْفِ مَنِ الْمَلَكَةِ مُرْدِفِينَ ﴿[الأنفال:٩]﴾. والاستغاثة بغير الله شرك أكبر، يقول القرطبي: «لا خفاء أن الاستعاذة بالجن دون الاستعاذة بالله كفر وشرك»<sup>(١)</sup>. ومع كونها شركاً أكبر، فإنها باطلة عقلاً، قال أبو يزيد البسطامي: استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة الغريق بالغريق<sup>(٢)</sup>. وقال حمدون القطار: استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة المسجون بالمسجون<sup>(٣)</sup>.

فإن قلت: وردت الاستغاثة بغير الله ﷻ في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِالَّذِي مِنْ شَيْعِنِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوٍّ فَوَكَّرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصر:١٥]. قيل: فهم هذا مبني على ما مر من معنى الشرك بدعاء غير الله ﷻ؛ ولأجل هذا نجد الكثير من العلماء يذكرون أن الاستغاثة الشركية: الاستغاثة بالأموات أو بالغائبين، يقول ابن تيمية: «من استغاث بميت أو غائب من البشر، بحيث يدعوه في الشدائد والكربات، ويطلب منه قضاء الحوائج، فيقول: يا سيدي الشيخ فلان أنا في حسبك وجوارك. أو يقول عند هجوم العدو عليه: يا سيدي فلان. يستوحيه ويستغيث به، أو يقول ذلك عند مرضه وفقره وغير ذلك من حاجاته؛ فإن هذا ضال جاهل مشرك عاص لله باتفاق المسلمين»<sup>(٤)</sup>.

وليس معنى هذا: أن العلماء يحصرون شرك العبادة في الاستغاثة بالأموات؛ فإن الحي قد يعبد من دون الله ﷻ، كما علمنا في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء:٥٧]. فلا فرق بين أن

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ١٩ ص ١٠.

(٢) انظر: فتاوى ابن تيمية ج ١ ص ١٠٦.

(٣) انظر: تفسير السلمي ج ٢ ص ٨.

(٤) جامع المسائل لابن تيمية "المجموعة الثالثة" ص ١٤٥ - ص ١٤٦.



يكون المدعو من دون الله ﷻ «إنسانا من الأحياء، أو الأموات - كما يفعله الآن كثير من المسلمين - وكل عالم يعلم هذا، ويقر به؛ فإن العلة واحدة»<sup>(١)</sup>. فإن رضي المدعو بعبادة الناس له؛ كان طاغوتًا. يقول الإمام «مالك: الطاغوت ما يعبدون من دون الله»<sup>(٢)</sup>. وليس هذا قولًا لمالك فقط، بل قد قال: «الليث وأبو عبيدة والكسائي وجماهير أهل اللغة: الطاغوت كل ما عبد من دون الله تعالى»<sup>(٣)</sup>.

فعلمنا أن مراد السلف بتقييدهم الاستغاثة الشركية بالتي تكون بالميت، إنما هو لبيان الأعم الأغلب؛ فإن التدين والتعبد بالاستغاثة - في الأعم الأغلب - إنما يكون بالأموات لا بالأحياء؛ لما يعتقده المستغيث من الصلاح في صاحب الضريح. فكان المتعين في هذا: فهم كلام العلماء على وفق ما يذكرونه من مسالك لفهم الكلام العربي. وينقل الزركشي قول «الشافعي: تعارض الفوائد في المفهوم، كتعارض الاحتمالات في المنطوق يكسبه نعت الإجمال، فكذلك تعارض الاحتمالات في المنطوق يكسبه نعت الإجمالي»<sup>(٤)</sup>. فيكون تقييد العلماء للاستغاثة بالأموات، كلامًا مجملًا؛ نفهمه على وفق ما أحكموه في تعريفهم لشرك العبادة.

فإن قلت: إن ما ذكره ابن تيمية من تحريم الاستغاثة بالغائب، يتعارض مع ما أخرجه الطبراني «عن نبي الله ﷺ قال: إذا أضل أحدكم شيئًا، أو أراد أحدكم عونًا وهو بأرض ليس بها أنيس، فليقل: يا عباد الله أغثوني، يا عباد

لا حجة فيما  
خرج مخرج  
الغائب.

(١) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد للشوكاني ص ٤٩ - ص ٥٠.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم ج ٢ ص ٤٩٥.

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ج ٣ ص ١٨.

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه ج ٥ ص ١٤١.



الله أغيثوني. فإن الله عبادة لا نراهم». ثم قال الطبراني: وقد جرب ذلك<sup>(١)</sup>. قيل: الحديث ضعيف، وقد ناقشه الألباني ثم قال: «مع أن هذا الحديث ضعيف كالذي قبله، فليس فيه دليل على جواز الاستغاثة بالموتى من الأولياء والصالحين، لأنهما صريحان بأن المقصود بـ "عباد الله" فيهما خلق من غير البشر»<sup>(٢)</sup>.

وأما عن معارضة كلام ابن تيمية لكلام الطبراني، فيجاب عنه بأجوبة:

(١) أن كلام ابن تيمية صريح في النهي عن الاستغاثة بالأموات، وبمن لا يقدر على الإغاثة. وأما كلام الطبراني ففيه تجويز الاستعانة بالملائكة الحاضرين؛ فكان كلامه وارداً على موضع آخر غير ما عناه ابن تيمية.

(٢) أن حمل كلام الطبراني على الاستغاثة بالملائكة الأحياء، لا يعني صحة العمل به، بل الواجب على المسلم ألا يستغيث إلا بالله ﷻ، ثم بالحي القادر على الإغاثة؛ لما يلي:

(أ) أن الحديث الذي اعتمد عليه الطبراني رحمه الله حديث ضعيف، والأمور الشرعية قائمة على نصوص الوحي الصحيحة؛ فإن العبادة مبنية على الحظر، ودعوى حصول النفع بالتجربة، لا يسوغ جعل التجارب من مصادر الدين، يقول ابن تيمية: «العبادات مبناه على التوقيف والاتباع، لا على الهوى والابتداع، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]»<sup>(٣)</sup>.

(١) المعجم الكبير برقم: (٢٩٠).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة رقم: (٦٥٦).

(٣) جامع المسائل "المجموعة السابعة" لابن تيمية ص ٤٢٣.



(ب) سد الذريعة الموقعة في شرك العبادة؛ فإن تجويز الاستغاثة بالملائكة الغائبين، قد يفتح الباب للاستعانة بأصحاب القبور، الذين انقطعت أعمارهم، وبلت أبدانهم، ولا إعانة ترتجى منهم.

فإن قيل: قال عبدالله بن الإمام أحمد: «سمعت أبي يقول: حججت خمس حجج، منها: ثنتين راكبًا، وثلاثة ماشيًا، أو ثنتين ماشيًا، وثلاثة راكبًا، فضلت الطريق في حجة، وكنت ماشيًا، فجعلت أقول: يا عباد الله دلونا على الطريق، فلم أزل أقول ذلك حتى وقعت الطريق. أو كما قال أبي»<sup>(١)</sup>. وهذا دليل على أن الإمام أحمد كان يرى الاستغاثة بالملائكة فيما يقدرُونَ عليه. قيل: في كلام عبدالله بن الإمام ما يدل على أنه لم يضبط كلام الإمام أحمد ضبطًا تامًا؛ فإنه قال: أو كما قال أبي.

والقول بأن عبدالله لم يضبط كلام الإمام. متفق مع ما نقله هو عن أبيه؛ فعبدالله يذكر أنه قال لوالده - الإمام أحمد - «إن أسامة حسن الحديث. فقال: إن تدبرت حديثه ستعرف النكرة فيها»<sup>(٢)</sup>. وأسامة هذا هو: أسامة بن زيد الليثي. المذكور في الأثر المنقول عن ابن عباس رضي الله عنه، ففي المصنف: «حدثنا أبو خالد الأحمر، عن أسامة، عن أبان بن صالح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: إن لله ملائكة فضلًا سوى الحفظة يكتبون ما سقط من ورق الشجر، فإذا أصابت أحدكم عرجة في سفر فليناد: أعينوا عباد الله رحمكم الله»<sup>(٣)</sup>. وهذا يدلنا على:

(١) أن الإمام أحمد يثبت النكارة في مرويات أسامة، فيدخل فيها: رواية

(١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله ص ٢٤٥.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ج ١ ص ٣٩٤.

(٣) المصنف لابن أبي شيبه برقم: (٢٩٧٢١).



جواز الاستغاثة بالملائكة الأحياء الغائبين، التي أخرجها الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنه. وقول الإمام أحمد متسق مع موقف العلماء من الطبراني رضي الله عنه؛ يقول ابن حجر: «عاب عليه إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي جمعه الأحاديث بالإفراد؛ مع ما فيها من النكارة الشديدة والموضوعات، وفي بعضها القدح في كثير من القدماء من الصحابة وغيرهم. وهذا أمر لا يختص به الطبراني؛ فلا معنى لإفراده اللوم، بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلم جرا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برءوا من عهده»<sup>(١)</sup>.

(٢) أن كلام عبدالله بن الإمام أحمد محتمل الضبط، ومحتمل أنه لم يضبط كلام الإمام، والقاعدة: إذا وجد الاحتمال بطل الاستدلال. فلا يكون المستأنس بموقف الإمام أحمد قد تعلق بشيء.

وتضعيف نسبة القصة إلى الإمام أحمد، لا يعني أنه ليس من العلماء من لم يقل بها، أو نسبها إليه رضي الله عنه، ولكن الأصل الجامع في الخلاف بين العلماء: أن المرجع دائماً وأبداً إنما هو إلى الدليل الشرعي، قال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]. «قال أبو جعفر: يعني بذلك جل ثناؤه: فإن اختلفتم، أيها المؤمنون، في شيء من أمر دينكم: أنتم فيما بينكم، أو أنتم وولاة أمركم، فاشتجرتهم فيه ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾. يعني بذلك: فارتادوا معرفة حكم ذلك الذي اشتجرتهم أنتم بينكم، أو أنتم وأولو أمركم فيه من عند الله، يعني بذلك: من كتاب الله، فاتبعوا ما وجدتم. وأما قوله: ﴿وَالرَّسُولِ﴾. فإنه يقول: فإن لم تجدوا إلى علم ذلك في كتاب الله

المستأنس في  
التعامل مع  
المشابه من  
المنقول عن  
العلماء.

سبيلاً فارتادوا معرفة ذلك أيضاً من عند الرسول إن كان حياً، وإن كان ميتاً فمن سنته»<sup>(١)</sup>.

والذي بين أيدينا من آيات كتاب ربنا ﷺ، وصحيح سنة نبينا ﷺ، ليس فيه تجويز الاستغاثة بالأحياء الغائبين عموماً، وبالملائكة الصالحين خصوصاً. بل ديننا صريح في سد كل ذريعة قد تؤدي إلى عبادة غير الله ﷻ.

ومن أنواع العبادة: الذبح، وهو من أعظم العبادات؛ ولهذا شرع للمسلمين أن يتقربوا إلى الله ﷻ بالذبح في: الأضاحي، وفي الهدي الذي يهدي إلى البيت الحرام، والعقيقة، والنذر، ومما يبين عظمة هذه العبادة: أن الله ﷻ قرن بينها وبين الصلاة التي هي عمود الدين، فقال تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]. أي: اجعل صلاتك كلها لربك خالصةً دون ما سواه من الأنداد والآلهة، وكذلك نحرك اجعله له دون الأوثان، فأخلص لربك العبادة، وأفرد له صلاتك ونسكك، خلافاً لما يفعله من كفر به، وعبد غيره، ونحر للأوثان<sup>(٢)</sup>. قال ابن جزى في تفسير الآية: «انحر له، أي لوجهه لا لغيره، فهو على هذا أمر بالتوحيد والإخلاص»<sup>(٣)</sup>. ويقول الشوكاني: «لا شك أن النحر نوع من أنواع العبادة التي تعبد الله العباد بها، كالهدايا والفدية والضحايا، فالمتقرب بها إلى القبر والناحر لها عنده لم يكن له غرض بذلك إلا تعظيمه وكرامته، واستجلاب الخير منه واستدفاع الشر به. وهذه عبادة لا شك فيها. وكفاك من شر سماعه»<sup>(٤)</sup>.

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج ٨ ص ٥٠٤.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير ج ٨ ص ٥٠٣-٥٠٤.

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى ج ٢ ص ٥١٧.

(٤) شرح الصدور بتحريم رفع القبور ص ٢٠.



فوجب أن يكون الذبح له ﷺ؛ «لأنه من جملة العبادات الخالصة لله؛ لأنه لا يذبح لغيره»<sup>(١)</sup>. يقول الشوكاني: «من المفاسد البالغة إلى حد يرمى بصاحبه إلى وراء حائط الإسلام، ويلقيه على أم رأسه من أعلى مكان الدين: أن كثيراً منهم يأتي بأحسن ما يملكه من الأنعام وأجود ما يحوزه من المواشي فينحره عند ذلك القبر، متقرباً به إليه، راجياً ما يضمن حصوله له منه. فيهل به لغير الله، ويتعبد به لوثن من الأوثان إذ أنه لا فرق بين نحر النحائر لأحجار منصوبة يسمونها وثناً، وبين قبر لميت»<sup>(٢)</sup>.

ولما كان الذبح عبادة من العبادات؛ فقد حرم الله ﷻ أكل ما ذبح لغيره ﷻ، قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَحَدٌ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ۚ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. قال ابن عاشور: «جملة: ﴿أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾. صفة أو بياناً لـ ﴿فِسْقًا﴾. وفي هذا تنبيه على أن تحريم ما أهل لغير الله به ليس لأن لحمه مضر؛ بل لأن ذلك كفر بالله»<sup>(٣)</sup>.

ومما يدل على حرمة الذبح لغير الله ﷻ: قول رسوله ﷺ: «لعن الله من ذبح لغير الله»<sup>(٤)</sup>. وفي هذا يقول الإمام النووي: «أما الذبح لغير الله فالمراد به: أن يذبح باسم غير الله ﷻ، كمن ذبح للصنم، أو الصليب، أو لموسى، أو لعيسى صلى الله عليه وسلم، أو للكعبة، ونحو ذلك. فكل هذا حرام، ولا تحل

(١) أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ٢٩٠.

(٢) شرح الصدور بتحريم رفع القبور ص ٢٠.

(٣) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج ٧ ص ١٠٤.

(٤) أخرجه مسلم برقم: (١٩٧٨).



هذه الذبيحة، سواء كان الذابح مسلمًا أو نصرانيًا أو يهوديًا، نص عليه الشافعي، واتفق عليه أصحابنا. فإن قصد مع ذلك تعظيم المذبوح له غير الله تعالى والعبادة له؛ كان ذلك كفرًا<sup>(١)</sup>.

بل إن الشارع نهى عن الذبح لله ﷻ في مكان يذبح فيه لغيره ﷻ؛ حسماً لمادة الشرك، وسدًا لذرائعه، وحمايةً لجنان التوحيد، قال ثابت بن الضحاك: نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلاً ببوانة، فأتى النبي ﷺ، فقال: إني نذرت أن أنحر إبلاً ببوانة. فقال النبي ﷺ: «هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟». قالوا: لا. قال: «هل كان فيها عيد من أعيادهم؟». قالوا: لا. قال رسول الله ﷺ: «أوف بنذرك؛ فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله؛ ولا فيما لا يملك ابن آدم»<sup>(٢)</sup>. وهذا نهى صريح من النبي ﷺ عن الذبح في مكان كان فيه وثن، فكيف لو كان الوثن موجودًا.

ومن أنواع الأعمال التي هي من أنواع العبادة: النذر، والدليل على أن النذر من أنواع العبادات: قوله ﷺ: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]. فهذا أمر منه ﷺ بالإيفاء بالنذر، وكل ما أمر الله ﷻ به فهو عبادة؛ فكان الوفاء بالنذر عبادة من العبادات. قال القرطبي<sup>(٣)</sup> في تفسيره للآية: أمروا بالوفاء بالنذر مطلقًا إلا ما كان معصية؛ لقوله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه»<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ج ١٣ ص ١٤١.

(٢) أخرجه أبو داود برقم: (٣٣١٣) وصححه الألباني في سنن أبي داود بنفس الرقم.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ج ١٢ ص ٥٠.

(٤) أخرجه لبخاري برقم: (٦٦٩٦).



وصرف النذور لغير الله ﷻ شرك أكبر، والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرِزْقِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦]. يقول الصنعاني: «أما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والأموات، فلا كلام في تحريمها؛ لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر، ويجلب الخير ويدفع الشر، ويعافي الأليم، ويشفي السقيم. وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بعينه؛ فيحرم كما يحرم النذر على الوثن. ويحرم قبضه؛ لأنه تقرير على الشرك، ويجب النهي عنه وإبانة أنه من أعظم المحرمات، وأنه الذي كان يفعله عباد الأصنام، لكن طال الأمد؛ حتى صار المعروف منكراً، والمنكر معروفاً»<sup>(١)</sup>.

ومن الأعمال التي هي من أنواع العبادة: الطواف، والدليل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]. وهذا أمر صريح منه ﷻ بالطواف بالكعبة المشرفة، فتبين أن الطواف عبادة، قال ابن رجب: أخص العبادات حول الكعبة: الطواف<sup>(٢)</sup>. وأما الطواف بغير الكعبة فشرك<sup>(٣)</sup>.

وهنا أمر جدير بالتنبيه عليه، والتأكيد على أهميته، وهو: كيف كان طواف المشركين في الجاهلية بالمعبودات شركاً؟ هل لأنهم تذللوا لها

(١) سبل السلام للصنعاني ج ٢ ص ٥٥٨.

(٢) انظر: فتح الباري لابن رجب ج ٢ ص ٥٥٩.

(٣) انظر: تجريد التوحيد للمقريزي ص ٥٠.



وخضعوا لدينا؟ أم لأنهم اعتقدوا الربوبية في الآلهة التي طافوا بها؟ الإجابة عن هذا فيما ذكره البخاري عن أبي «رجاء العطاردي، يقول: كنا نعبد الحجر، فإذا وجدنا حجرًا هو أخير منه ألقيناه، وأخذنا الآخر، فإذا لم نجد حجرًا جمعنا جثوة من تراب، ثم جئنا بالشاة فحلبناه عليه، ثم طفنا به»<sup>(١)</sup>. وفائدة هذا: أن طالب الحق إن تأمل واقع العرب في جاهليتهم، وعلة كونهم مشركين في العبادة، علم أن شركهم في العبادة كان لتذللهم وخضوعهم للأنداد تدنوا وتعبدًا، لا لأنهم اعتقدوا الربوبية في معبوداتهم؛ فإنه يمتنع عقلاً أن يكون عابد الحجر معتقدًا بربوبيته، مع أنه إذا وجد حجرًا هو أخير منه ألقاه، وأخذ الآخر، فإذا لم يجد حجرًا جمع جثوة من تراب، ثم جاء بالشاة فحلبها عليه، ثم طاف به. فعلمنا أن المعبود يكون إلهاً لعباده بمجرد صرف العبادة إليه، وإن لم يعتقد عباده أن فيه شيئاً من الربوبية.

ومن أنواع العبادات: السجود، قال تعالى: ﴿كَلَّا لَا تُطَعُّهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩]. وقال تعالى: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ [النجم: ٦٢]. يقول الطبري في تفسيره لهذه الآية: «يقول تعالى ذكره: فاسجدوا لله أيها الناس في صلاتكم دون مَنْ سواه من الآلهة والأنداد، وإياه فاعبدوا دون غيره، فإنه لا ينبغي أن تكون العبادة إلا له، فأخلصوا له العبادة والسجود، ولا تجعلوا له شريكاً في عبادتكم إياه»<sup>(٢)</sup>. وقد «أجمع المسلمون على أن السجود لغير الله محرم»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه لبخاري برقم: (٤٣٧٦).

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن ج ٢٢ ص ٥٦١.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٤ ص ٣٥٨.



وكون السجود عبادة في شريعتنا، لا يجوز أن تصرف إلا لله ﷻ. لا يستلزم أنه كان كذلك في الشرائع كلها، حيث يذكر ابن تيمية أن «السجود على ضربين: سجود عبادة محضة. وسجود تشريف. فأما الأول فلا يكون إلا لله»<sup>(١)</sup>. ومن سجود التحية: السجود المذكور في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُسُفَ عَاوَى إِلَيْهِ أَبْوِيهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مَصْرًا إِنَّ سَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وَرَفَعَ أَبْوِيَهُ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴿[يوسف: ٩٩-١٠٠]﴾. قال قتادة: «كانت تحية من قبلكم، كان بها يحيي بعضهم بعضًا، فأعطى الله هذه الأمة السلام، تحية أهل الجنة، كرامة من الله ﷻ عجلها لهم، ونعمة منه»<sup>(٣)</sup>.

ومن سجود التحية المذكور في كتاب الله: سجود الملائكة لآدم ﷺ، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]. يقول ابن حزم: «لا خلاف بين أحد من أهل الإسلام في أن سجودهم لله تعالى سجود عبادة، ولآدم سجود تحية وإكرام»<sup>(٤)</sup>. والعلة التي من أجلها لم يكن سجودهم لآدم ﷺ عبادة: أنه لم يكن تدينا منهم له ﷻ، بل كان عبادةً وانقيادًا وتذللًا لله ﷻ.

ومع هذا فيجب أن نعلم أن النبي ﷺ قد قال: «الأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد»<sup>(٥)</sup>. فالشرائع تختلف من نبي إلى نبي؛ فكون سجود التحية جائزًا في شرع من قبلنا، لا يستلزم أن يكون سائغًا في شريعة نبينا ﷺ. بل إن النسخ في العبادات قد يقع في شرعية النبي الواحد؛ قال

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٤ ص ٣٦١.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ج ١٦ ص ٢٦٩.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج ٢ ص ١٢٩.

(٤) أخرجه لبخاري برقم: (٣٤٤٣).

تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ ۚ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ عِبَادَهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣]. فكانت عبادة الله ﷻ بالسجود واستقبال بيت المقدس، ثم نسخت هذه العبادة بالأمر باستقبال الكعبة، وكان الكل - استقبال بيت المقدس أولاً ثم استقبال الكعبة ثانياً - من العبادة والإيمان المقبول عند الله ﷻ؛ قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ عِبَادَهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ومن هذا: نسخ جواز سجود التحية، فعن قيس بن سعد، قال: أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم، فقلت: رسول الله أحق أن يسجد له. قال: فأتيت النبي ﷺ فقلت: إني أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم، فأنت يا رسول الله أحق أن نسجد لك. قال: «أرايت لو مررت بقبري أكنت تسجد له؟». قال: قلت: لا. قال: «فلا تفعلوا، لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن؛ لما جعل الله لهم عليهن من الحق»<sup>(١)</sup>. ويقول ابن تيمية: «أما السجود فشرعية من الشرائع؛ إذ أمرنا الله تعالى أن نسجد له. ولو أمرنا أن نسجد لأحد من خلقه غيره؛ لسجدنا لذلك الغير؛ طاعة لله ﷻ؛ إذ أحب أن نعظم من سجدنا له. ولو لم يفرض علينا السجود؛ لم يجب ألبتة فعله»<sup>(٢)</sup>. فالرسل ﷺ متفقون على وجوب أفراد الله ﷻ بالعبادة، وأما التشريعات فمختلفة؛ فيجوز في بعضها سجود التحية. ولا يجوز في ديننا السجود إلا لله جل جلاله. وتكون عبادة كل أمة: امتثالها

لا يجوز للمسلم  
أن يتبع سنن  
من قبلنا.

(١) أخرجه أبو داود برقم: (٢١٤٠).

(٢) مجموع الفتاوى ج ٤ ص ٣٦٠.



لأمر نبيها ﷺ.

وكان أئمة الهدى يعملون بهذا؛ فقد «كان عمر بن عبد العزيز رحمته الله - وهو خليفة الله على الأرض - قد وكل أعوانا يمنعون الداخل من تقبيل الأرض، ويؤدبهم إذا قبل أحد الأرض. وبالجملية فالقيام والقعود والركوع والسجود حق للواحد المعبود: خالق السموات والأرض. وما كان حقًا خالصًا لله؛ لم يكن لغيره فيه نصيب»<sup>(١)</sup>.

وأما من لم يوفق للاهتمام بأقوال أئمة الدين - كالخليفة العادل الراشد: عمر بن عبد العزيز - بل كان من جملة المتأثرين بأقوال المتكلمين، وما ذهبوا إليه من أن الفعل لا يكون عبادة إلا باعتقاد الساجد أن في المسجود له شيئًا من خصائص الربوبية؛ فقد يقع في السجود لغير الله ﷻ، يقول ابن القيم: «من أنواع الشرك: سجود المريد للشيخ، فإنه شرك من الساجد والمسجود له، والعجب أنهم يقولون: ليس هذا بسجود، وإنما هو وضع الرأس قدام الشيخ احترامًا وتواضعًا. فيقال لهؤلاء: ولو سميتموه ما سميتموه، فحقيقة السجود: وضع الرأس لمن يسجد له. وكذلك السجود للصنم، وللشمس، وللنجم، وللحجر، كله وضع الرأس قدامه»<sup>(٢)</sup>.



(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٢٧ ص ٩٣.

(٢) مدارج السالكين بين إياك نعبد وإياك نستعين ج ١ ص ٣٥٢.



## المبحث الرابع

### الغلو في الصالحين وأثره في وقوع شرك العبادة



وفيه:

- ◀ المطلب الأول: التبرك بذوات الصالحين وآثارهم.
- ◀ المطلب الثاني: الغلو في قبور الصالحين.
- ◀ المطلب الثالث: التوسل البدعي.





## المطلب الأول

### التبرك بذوات الصالحين وآثارهم

تطلق البركة على ثبوت الخير الإلهي في الشيء؛ سمي بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة<sup>(١)</sup>. وواهب البركة هو الله ﷻ، فعن ابن مسعود رضي الله عنه: كنا نعد الآيات بركة، وأنتم تعدونها تخويفاً، كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فقل الماء. فقال: «اطلبوا فضلة من ماء». فجاءوا بإناء فيه ماء قليل. فأدخل يده في الإناء، ثم قال: «حي على الطهور المبارك، والبركة من الله». فلقد رأيت الماء ينبع من بين أصابع رسول الله ﷺ ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل<sup>(٢)</sup>.

وينقسم التبرك إلى تبرك جائز مشروع. وتبرك مردود ممنوع. والفرق بينهما: أن التبرك المشروع: طلب البركة في شيء دل النص على وجود البركة فيه، مع طلبها على الصفة التي أباحها الشرع. وأما التبرك الذي لم يأت به دليل شرعي، إما طلباً للبركة في شيء لم يثبت أن فيه بركة، أو طلباً للبركة الثابتة بالصفة غير الثابتة؛ فهو التبرك الممنوع.

مثاله: أن البركة ثابتة في المسجد الحرام؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٦]. فتكون العبادة فيه،

التبرك  
بأماكن.

(١) صحيح البخاري رقم: (٣٥٧٩).

(٢) انظر: مفردات غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص ٤٤ وعمدة القاري للعيني ج ٦ ص ١١٢ وفيض القدير للمناوي ج ٣ ص ٢٦١.



وطلب البركة بأداء العبادة المشروعة، على الوجه المشروع، من التبرك الجائز. وأما التبرك بالتمسح بأبواب وجدران وشبابيك المسجد الحرام أو المسجد النبوي فلا يجوز؛ لأنه من البدع<sup>(١)</sup>. ويحرم أن يتبرك الإنسان بأشجار مكة وأحجارها<sup>(٢)</sup>.

ويأتي التبرك بذوات الصالحين كأهم مسائل التبرك. والناس في هذا على قولين:

حكم التبرك  
بمسبذوات  
الصالحين.

(١) من يذهب إلى أنه لا يتبرك إلا بذات النبي ﷺ، وأما التبرك بغيره ﷺ، فإنه من الغلو في الصالحين.

(٢) من يعمم التبرك بذوات الصالحين، ذاهباً إلى جواز التبرك بما بقي من طعامهم، أو شرابهم، أو ملابسهم، بل قد يصل الأمر به إلى أبعد من هذا.

ولكي نحدد أي القولين أصوب، يجب علينا أن ننظر في سيرة الصحابة رضي الله عنهم، وما كان منهجهم في هذه المسألة؛ فإنهم هم من عايش تنزيل الوحي، مع ما كان لهم من علم باللغة العربية، وعلم بمقاصد النبي ﷺ؛ فأوجب هذا كله أن يكون الحق في المسائل المتنازع فيها معهم لا مع غيرهم. وقد كانوا رضي الله عنهم يتبركون بذات النبي ﷺ، وأما «بعد موته ﷺ» لم يقع من أحد منهم شيء من ذلك بالنسبة إلى من خلفه، إذ لم يترك ﷺ بعده في الأمة أفضل من أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فهو كان خليفته، ولم يفعل به شيء من ذلك، ولا عمر رضي الله عنه، وهو كان أفضل الأمة بعده، ثم كذلك عثمان، ثم علي، ثم سائر الصحابة

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن باز ج ٩ ص ١٠٧ ومجموع فتاوى ابن عثيمين ج ٢ ص ٣٢٠.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن باز ج ٢٨ ص ٢٨٧.



الذين لا أحد أفضل منهم في الأمة»<sup>(١)</sup>.

وبما أن الصحابة رضي الله عنهم لم يتبركوا بأحد حاشا النبي ﷺ؛ فإن هذا يدل على أحد أمرين لا ثالث لهما:

الأول: أنهم كانوا يعتقدون اختصاص ذات النبي ﷺ بالتبرك.

الثاني: أنهم لم يكونوا يعتقدون اختصاص التبرك بذاته ﷺ، ولكنهم تركوا التبرك بذوات الصالحين من باب سد الذرائع.

وقد يظهر بأول وهلة أن الوجه الثاني راجح؛ لأن كل قربة أعطيها النبي ﷺ فإن لأمته أنموذجاً منها، ما لم يدل دليل على الاختصاص، إلا أن الوجه الأول أيضاً راجح من جهة أخرى، وهي: إطباقهم رضي الله عنهم على ترك الترك، فلو كان تركه من باب سد الذرائع؛ لوجد من الصحابة رضي الله عنهم من يجوز التبرك بذوات الصالحين، ولعمله بعضهم رضي الله عنهم ولو في بعض الأحوال، فلما لم يقع هذا، بل كان إطباق الصحابة رضي الله عنهم على ترك التبرك بذوات الصالحين؛ علمنا أنهم رضي الله عنهم يعتقدون اختصاص النبي ﷺ بالتبرك بذاته، ويحرمون التبرك بذوات صالحي الأمة<sup>(٢)</sup>.

وبما أن التبرك عبادة؛ لأن المتبرك يفعلها متديناً متعبداً، وبما أن العبادة لا تكون صحيحة إلا إن كانت على سنة النبي ﷺ؛ فإن كل تبرك بذوات الصالحين بعد النبي ﷺ يكون بدعة مردودة؛ لقوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»<sup>(٣)</sup>.

(١) الاعتصام للشاطبي ج ٢ ص ٣٠٢.

(٢) انظر: الاعتصام للشاطبي ج ٢ ص ٣٠٥ - ص ٣٠٦.

(٣) أخرجه مسلم برقم: (١٧١٨) واللفظ له، والبخاري برقم: (٢٦٩٧).

## المطلب الثاني

### الغلو في قبور الصالحين

الغلو في الصالحين من الأمور التي نهى عنها النبي ﷺ، حيث قال: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم وإنما أنا عبده فقولوا عبد الله ورسوله»<sup>(١)</sup>. وقد استدل الإمام القرطبي به على أن من رفع ولياً من الأولياء فوق حده، وتجاوز مقداره بما ليس فيه فمعتد آثم؛ لأن ذلك لو جاز في أحد لكان أولى الخلق بذلك رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

ونظراً لكون تعظيم القبور، من أخطر الأمور، ومن أبرز الأسباب التي قد توقع في شيء من صور الشرك الأكبر؛ فقد جاءت النصوص تصرح بالنهى عن الغلو فيها؛ فعن جابر رضي الله عنه: «نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه»<sup>(٣)</sup>. وقد استدل الشوكاني بهذا الحديث على تحريم البناء على القبر، على أي وجه كان هذا البناء<sup>(٤)</sup>.

النهى عن الغلو  
في القبور.

ومن الغلو في الصالحين: الغلو فيهم بعد موتهم، بما يشمله هذا من تعليق صور الصالحين في أماكن العبادة، أو بناء المساجد على قبورهم؛ لما فيه من فتح باب الذريعة أمام الوقوع في شرك العبادة. ومما يدل أن هذا من الغلو المنهي عنه: قول عائشة رضي الله عنها: لما اشتكى النبي ﷺ ذكرت له أم

النهى عن بناء  
المساجد على  
قبور  
الصالحين.

(١) أخرجه البخاري برقم: (٣٤٤٥).

(٢) انظر: تفسير القرطبي ج ٥ ص ٢٤٧.

(٣) أخرجه مسلم برقم: (٩٧٠).

(٤) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ج ٤ ص ١٣٣.



سلمة عليه السلام كنيسة رأتها بأرض الحبشة، يقال لها: مارية، فذكرت له ما رأت فيها من الصور. فقال: رسول الله ﷺ: «أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله»<sup>(١)</sup>.

قال ابن عبد البر: «كان رسول الله ﷺ يحذر أصحابه وسائر أمته من سوء صنع الأمم قبله، الذين صلوا إلى قبور أنبيائهم، واتخذوها قبلة، ومسجداً كما صنعت الوثنية بالأوثان التي كانوا يسجدون إليها ويعظمونها، وذلك الشرك الأكبر»<sup>(٢)</sup>. ومما يؤكد تحريم تعليق الصور في المساجد: أن النبي ﷺ لما دخل البيت يوم الفتح، ورأى فيه صور الملائكة وغيرهم، ورأى إبراهيم عليه السلام والأزلام، أمر ﷺ بتلك الصور فطمست كلها، ثم دخل ﷺ الكعبة، وما فيها شيء من الصور<sup>(٣)</sup>. فعلمنا أن هذا شيء لا يجوز<sup>(٤)</sup>.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». قالت عائشة رضي الله عنها: لولا ذلك لأبرز قبره؛ غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً<sup>(٥)</sup>. وقال ابن حجر: وكأنه ﷺ علم أنه مرتحل من ذلك المرض، فخاف أن يعظم قبره كما فعل من مضى، فلعن اليهود والنصارى؛ إشارة إلى ذم من يفعل فعلهم<sup>(٦)</sup>. وبين العيني أن النبي ﷺ

(١) أخرجه البخاري برقم: (٤٣٤) ومسلم برقم: (٥٢٨).

(٢) التمهيد لابن عبد البر ج ٥ ص ٤٥.

(٣) انظر: تاريخ ابن كثير ج ٤ ص ٣٤٥.

(٤) انظر: تفسير القرطبي ج ١٨ ص ٣٠٨.

(٥) أخرجه البخاري برقم: (٢٢٠٦) ومسلم برقم: (٥٢٩).

(٦) انظر: فتح الباري لابن حجر ج ١ ص ٤٤٤.

إنما كان يحذرهم من ذلك الصنيع؛ لئلا يفعل بقبره مثله<sup>(١)</sup>. وبمثل ما قالا قال ابن عبد البر المالكي<sup>(٢)</sup>.

وكون مراد النبي ﷺ: ذم من يبنى المساجد على قبور الصالحين. هو المعنى الذي فهمه الصحابة رضي الله عنهم؛ فإنهم لم يبنوا مسجدًا على قبره ﷺ، أو على قبر أحد من الصحابة الصالحين رضي الله عنهم، يقول شيخ الإسلام: «لو كان هذا مستحبًا؛ لكان يستحب للصحابة والتابعين أن يصلوا في جميع حجر أزواجه، وفي كل مكان نزل فيه في غزواته أو أسفاره؛ ولكان يستحب أن يبنوا هناك مساجد. ولم يفعل السلف شيئًا من ذلك»<sup>(٣)</sup>. فعلمنا أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرون حرمة بناء المساجد على القبور، وعلمنا أنه لا يجوز اتخاذ المساجد على القبور؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى عبادة من فيها<sup>(٤)</sup>.

وقد ذكر البخاري إنكار عمر على أنس رضي الله عنه؛ لما أراد أن يصلي إلى قبر، قال البخاري: «ورأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنس بن مالك يصلي عند قبر، فقال: القبر القبر»<sup>(٥)</sup>. وفعل عمر يدل على أن المعروف عند الصحابة رضي الله عنهم: أنه يحرم الصلاة إلى القبور<sup>(٦)</sup>. وفعل أنس لا يعارض هذا؛ لأنه ظن أنه يقول: القمر، فرفع رأسه، فقال له رجل: إنه يقول: القبر<sup>(٧)</sup>. وقول عمر: القبر القبر

الفهسي عن  
الصلاة عند  
القبور.

(١) انظر: عمدة القاري للعيني ج ٤ ص ١٩٤.

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج ٥ ص ٤٥.

(٣) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ج ٢٧ ص ٥٠٣.

(٤) انظر: تفسير القرطبي ج ١٠ ص ٣٧٩-٣٨٠ وشرح ابن بطال على صحيح البخاري

ج ٢ ص ٨٢.

(٥) صحيح البخاري ص ٢١٢.

(٦) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم ج ١ ص ٣٣٨.

(٧) انظر: فتح الباري لابن رجب ج ٢ ص ٣٩٨.



منصوب على التحذير لعامل محذوف وجوباً، تقديره: اتق أو اجتنب<sup>(١)</sup>. «فلما رأى أنه يعني القبر؛ جاز القبر وصلى»<sup>(٢)</sup>. فكان أنس رضي الله عنه ذاهلاً عن وجود القبر؛ لظلمة الليل، ثم جازه لما علم بوجوده.

وعلى هذا المنهج سار التابعون لهم بإحسان، فعن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي رضي الله عنه: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ ألا تدع تمثلاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته<sup>(٣)</sup>.

ويدخل تحت الحديث دخولاً أولياً القبر والمشاهد المعمورة على القبور؛ لأنها من اتخاذ القبور مساجد، ولأنه قد يستغاث بأهلها من دون الله ﷻ، وتصرف لهم العبادات التي لا يصح أن تصرف إلا لله ﷻ<sup>(٤)</sup>. وأما شيخ الإسلام فقال: «فهذه المساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين، والملوك وغيرهم يتعين إزالتها، بهدم أو بغيره، هذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء المعروفين»<sup>(٥)</sup>.

وما ذكره ابن تيمية من تحريم بناء المساجد على القبور، شيء نجده عند العلماء من قبله، يقول النووي: «اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على كراهة بناء مسجد على القبر، سواء كان الميت مشهوراً بالصلاح أو غيره؛ لعموم الأحاديث، قال الشافعي والأصحاب: وتكره الصلاة إلى القبور، سواء كان الميت صالحاً أو غيره»<sup>(٦)</sup>. وقال القرطبي المالكي: قال علماؤنا «يحرم

(١) انظر: عمدة القارى للعيني ج ٤ ص ١٧٢.

(٢) فتح الباري لابن حجر ج ١ ص ٤٣٧.

(٣) أخرجه مسلم برقم: (٩٦٩).

(٤) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ج ٤ ص ١٣١.

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٤٤٣.

(٦) المجموع للنووي ج ٥ ص ٢٨٨.



على المسلمين أن يتخذوا قبور الأنبياء والعلماء مساجد<sup>(١)</sup>.

وما استقر عليه عمل الصحابة من أن المساجد لا تبنى على القبور. شيء لا يتعارض مع كون قبر النبي ﷺ هو في مسجده الآن؛ فإن المسجد سابق للقبر؛ فإن النبي ﷺ هو من بنى المسجد عند وصوله إلى المدينة مهاجرًا، وكان المسجد في حياته ﷺ وحياة خلفائه الراشدين خاليًا من قبر النبي ﷺ وقبر صاحبيه ﷺ. ثم أدخلت الحجرة بعد انقراض عصر الصحابة ﷺ، وذلك في إمارة الوليد بن عبد الملك، الذي تولى سنة بضع وثمانين من الهجرة<sup>(٢)</sup>.

بل إن الإمام مالك كره الوقوف للدعاء عند قبر النبي ﷺ، أو التردد عليه للسلام، وقال: لا أرى أن يقف عند قبر النبي ﷺ يدعو، لكن يسلم ويمضي، وأكد على أن أهل المدينة لا يأتون للسلام إلا إذا قدموا من سفر، أو أرادوا الخروج من المدينة مسافرين<sup>(٣)</sup>. ولما قيل له: إن أناسًا من أهل المدينة لا يقدمون من سفر، ولا يريدونه، يقفون في الأسبوع المرة أو مرتين أو أكثر عند قبره ﷺ، فيسلمون ويدعون. قال: لم يبلغني هذا عن أحد من السلف، ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها<sup>(٤)</sup>.

والنهي عن الغلو في القبور، لا يتعارض مع زيارتها بقصد العظة والاعتبار؛ لقول النبي ﷺ: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»<sup>(٥)</sup>. إلا أن هذه الزيارة لا تكون بشد الرحال؛ لقوله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة

حكم شدد  
الرحال لزيارة  
قبر النبي.

(١) تفسير القرطبي ج ١٠ ص ٣٨٠.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٧ ص ٣٤٨.

(٣) انظر: الشفاء للقاضي عياض ج ٢ ص ٨٥ - ص ٨٨.

(٤) انظر: الشفاء للقاضي عياض ج ٢ ص ٨٨.

(٥) أخرجه مسلم برقم: (٩٧٧).



مساجد المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ ومسجد الأقصى<sup>(١)</sup>. وقد ذهب بعض العلماء إلى جواز شد الرحال إلى زيارة قبر النبي ﷺ، مستدلين على ذلك بأدلة. إلا أنها أدلة لا تفيد المستدل شيئاً؛ لضعف سندها، أو لعدم دلالتها.

أبرز الأدلة التي استدلو بها على جواز شد الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ:

الدليل الأول: «من حج فزار قبري بعد وفاتي فكأنما زارني في حياتي». وفي رواية: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»<sup>(٢)</sup>. وهذا الحديث ضعيف جداً؛ فلا حجة فيه<sup>(٣)</sup>.

الدليل الثاني: «من جاءني زائراً لا يعمله حاجة إلا زيارتي، كان حقاً علي أن أكون له شفيعاً يوم القيامة»<sup>(٤)</sup>. وهذا الحديث حديث موضوع<sup>(٥)</sup>.

الدليل الثالث: «من حج فزار قبري بعد وفاتي، فكأنما زارني في حياتي»<sup>(٦)</sup>. وهذا الحديث حديث موضوع<sup>(٧)</sup>.

الدليل الرابع: «من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني»<sup>(٨)</sup>. وهو

(١) أخرجه البخاري برقم: (١١٨٩) ومسلم برقم: (١٣٩٧).

(٢) انظر: شفاء السقام للسبكي ص ٥٦.

(٣) انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص ١١٧-١١٨ وتذكرة الموضوعات للفتني ص ٧٥ - ٧٦ وإرواء الغليل للألباني برقم: (١١٢٨).

(٤) انظر: شفاء السقام للسبكي ص ٨٣ وشواهد الحق للنبهاني ص ١٧٦.

(٥) انظر: تلخيص الحبير لابن حجر ج ٧ ص ٤١٧ وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني برقم: (٥٧٣٢).

(٦) انظر: شفاء السقام للسبكي ص ٨٩.

(٧) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني برقم: (٤٧).

(٨) انظر: شفاء السقام للسبكي ص ٨٩.



حديث موضوع<sup>(١)</sup>.

الدليل الخامس: «من زارني أو زار قبري كنت له شافعاً أو شهيداً»<sup>(٢)</sup>. وهو ضعيف لا حجة فيه<sup>(٣)</sup>.

الدليل السادس: عن سوار بن ميمون عن هارون بن قرعة عن رجل من آل الخطاب عن النبي ﷺ أنه قال: «من زارني متعمداً كان في جوارى يوم القيامة»<sup>(٤)</sup>. وقد ذكر العقيلي أن هذه الرواية لينة<sup>(٥)</sup>. وأما الحافظ ابن عبد الهادي فبين أن ضعف هذا الحديث حاصل بأمور متعددة وأشياء مختلفة، وهي: الاضطراب، والاختلاف، والجهالة، والإرسال، والانقطاع، وبعض هذه الأمور تكفي في ضعف الحديث ورده وعدم الاحتجاج به عند أئمة، فكيف باجتماعها في خبر واحد<sup>(٦)</sup>. وقال الحافظ ابن حجر: قال الأزدي: هارون أبو قرعة يروي عن رجل من آل حاطب المراسيل. ثم قال الحافظ: فتعين أنه الذي أراد الأزدي. وقد ضعفه أيضاً يعقوب بن شيبه وذكره العقيلي والساجي وابن الجارود في الضعفاء<sup>(٧)</sup>. وبين الألباني أن هارون وشيخه الذي لم يسم هما علة الحديث<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) انظر: الموضوعات لابن الجوزي ج ٢ ص ٢١٧ وتنزيه الشريعة المرفوعة للكناني ج ٢ ص ١٧٠ وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني برقم: (٤٥).
- (٢) انظر: شفاء السقام للسبكي ص ١٠٢.
- (٣) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني برقم: (١١٢٧).
- (٤) انظر: شفاء السقام للسبكي ص ١٠٤-١٠٥.
- (٥) انظر: الضعفاء للعقيلي ج ٤ ص ٣٦١.
- (٦) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي ص ١٠٣.
- (٧) انظر: لسان الميزان لابن حجر ج ٦ ص ١٨١.
- (٨) انظر: إرواء الغليل للألباني رقم: (١١٢٧).



الدليل السابع: «من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي»<sup>(١)</sup>. وهذا الحديث حديث باطل لا حجة فيه<sup>(٢)</sup>.

الدليل الثامن: «من حج حجة الإسلام، وزار قبري، وغزا غزوة، وصلى علي في بيت المقدس، لم يسأله الله ﷻ فيما افترض عليه»<sup>(٣)</sup>. وهو حديث باطل لا حجة فيه<sup>(٤)</sup>.

الدليل التاسع: «من زارني بالمدينة محتسباً كنت له شفيعاً وشهيداً»<sup>(٥)</sup>. وهذا الحديث حديث ضعيف<sup>(٦)</sup>.

الدليل العاشر: «ما من أحد من أمتي له سعة ثم لم يزرنني، فليس له عذر»<sup>(٧)</sup>. وهو حديث موضوع<sup>(٨)</sup>.

الدليل الحادي عشر: «من لم يزرن قبري فقد جفاني»<sup>(٩)</sup>. والجواب أن هذا الدليل لا وجود له في كتب الحديث المعروفة. قال ابن عبد الهادي: «هذا الحديث من الموضوعات المكذوبة»<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: شفاء السقام للسبكي ص ١٠٦.

(٢) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني برقم: (١١٢١).

(٣) انظر: شفاء السقام للسبكي ص ١٠٧.

(٤) انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص ١٠٩ وتذكر الموضوعات للفتني ص ٧٣.

(٥) انظر: شفاء السقام للسبكي ص ١١٠.

(٦) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني برقم: (٤٥٩٨).

(٧) انظر: شفاء السقام للسبكي ص ١١٢.

(٨) انظر: تذكرة الموضوعات للفتني ص ٧٥.

(٩) انظر: شفاء السقام للسبكي ص ١١٤.

(١٠) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي ص ١٨١.



الدليل الثاني عشر: «من أتى المدينة زائرًا لي وجبت له شفاعتي يوم القيامة، ومن مات في أحد الحرمين بعث آمنًا»<sup>(١)</sup>. وهذا الحديث حديث باطل لا أصل له<sup>(٢)</sup>.

الدليل الثالث عشر: عن نعيم بن ضمضم العامري، عن عمران بن حميري الجعفي قال: سمعت عمار بن ياسر يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أعطاني ملكًا من الملائكة يقوم على قبري إذا أنا مت فلا يصلي علي عبد صلاة إلا قال: يا أحمد فلان يصلي عليك بسمه واسم أبيه فيصلني الله عليه مكانها عشرًا»<sup>(٣)</sup>. وهذا الحديث ضعيف؛ لأن عمران بن حميري: مجهول، وقد ذكر البخاري أنه لا يتابع على حديثه لا يتابع عليه<sup>(٤)</sup>.

الدليل الرابع عشر: عن طريق محمد بن مروان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى علي عند قبري سمعته، ومن صلى علي نائيا بلغته»<sup>(٥)</sup>. قال العقيلي: لا أصل له، وليس بمحفوظ<sup>(٦)</sup>. وقال ابن الجوزي هذا الحديث لا يصح<sup>(٧)</sup>. وذكر الذهبي أن محمد بن مروان السدي الكوفي، وهو السدي الصغير صاحب الكلبي. وهو يروي عن هشام بن عروة والأعمش، وهو متروك، واتهمه بعضهم بالكذب<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: شفاء السقام للسبكي ص ١١٥.

(٢) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي ص ١٨٤.

(٣) انظر: شفاء السقام للسبكي ص ١٢٧.

(٤) انظر: التاريخ الكبير للبخاري ج ٦ ص ٤١٦ والصارم المنكي لابن عبد الهادي ص ٢٠٥.

(٥) انظر: شفاء السقام للسبكي ص ١٣٢-١٣٣.

(٦) انظر: الضعفاء للعقيلي ج ٤ ص ١٣٦.

(٧) انظر: الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٣٠٣.

(٨) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي ج ٤ ص ٣٢-٣٣.



وأكد ابن حبان على أنه لا يصح الاحتجاج بحديثه بحال من الأحوال<sup>(١)</sup>. بينما ذكر أبو نعيم أنه ساقط في أكثر رواياته<sup>(٢)</sup>. وأما النسائي فبين أنه متروك الحديث<sup>(٣)</sup>.

الدليل الخامس عشر: «من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد دخل الجنة»<sup>(٤)</sup>. وهو حديث موضوع<sup>(٥)</sup>.

فإذا كان النبي ﷺ أفضل مقبور بالاتفاق، ومع هذا لم يصح في شد الرحل لزيارته حديث، بل صح النهي عن اتخاذه عيداً، قال الرسول الله ﷺ: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قברי عيداً، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»<sup>(٦)</sup>. فإن النهي عن شد الرحل لزيارة قبر غيره ﷺ سيكون من باب أولى.

ولكن يجب التنبيه هنا على أن الكلام السابق إنما هو في النهي عن شد الرحل إلى زيارة قبره ﷺ. وأما شد الرحل إلى زيارة المسجد النبوي فشيء مندوب إليه. فإن وصل المسلم إلى المسجد النبوي، أتى إلى قبر الرسول الله ﷺ مسلماً<sup>(٧)</sup>. فالمشروع «لمن أراد زيارة قبر النبي ﷺ وهو بعيد

(١) انظر: المجروحين لابن حبان ج ٢ ص ٢٨٦.

(٢) انظر: الضعفاء لأبي نعيم الأصفهاني ص ١٤٣.

(٣) انظر: الكامل لابن عدي ج ٦ ص ٢٦٣.

(٤) انظر: شفاء السقام للسبكي ص ٢٦٣.

(٥) انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة ج ٢ ص ١٧٤ وتذكرة الموضوعات للفتني ص ٧٥- ص ٧٦ وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني برقم: (٤٦).

(٦) أخرجه أبو داود برقم: (٢٠٤٢) وصححه الألباني في صحيح وضعيف أبي داود بالرقم نفسه، وقد سبقه ابن حجر إلى هذا، فقال: سنده صحيح. فتح الباري ج ٦ ص ٣٥٢.

(٧) انظر: أضواء البيان للشنقيطي ج ٨ ص ٣٤٢.



عن المدينة أن يقصد بالسفر زيارة المسجد النبوي؛ فتدخل زيارة القبر الشريف وقبري أبي بكر وعمر والشهداء وأهل البقيع تبعاً لذلك. وإن نواهما جاز؛ لأنه يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً، أما نية القبر بالزيارة فقط؛ فلا تجوز مع شد الرحال»<sup>(١)</sup>.



(١) مجموع فتاوى ابن باز ج ٨ ص ٣٣٦ - ٣٣٧.



### المطلب الثالث

#### التوسل البدعي

يطلق التوسل في اللغة على: التسبب بسبب للوصول إلى المطلوب. يقال: وسل فلان إلى ربه وسيلة. إذا عمل عملاً يتقرب به إليه ﷻ، قال لبيد:

أرى الناس لا يدرون ما قَدُرُ أَمْرِهم      بَلَى كل ذي لُبٍّ إلى الله واسل<sup>(١)</sup>

وأما في الشرع فالوسيلة: ما يتوصل به إلى تحصيل الثواب، بالتقرب إليه ﷻ بما يرضيه من فعل للطاعات وترك للمعاصي<sup>(٢)</sup>. وقد ورد الأمر بالتوسل في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥]. «يقول: واطلبوا القربة إليه بالعمل بما يرضيه»<sup>(٣)</sup>.

ولا يصح لمؤمن أن يتقرب بشيء من العبادات إلا لله ﷻ. وهذا ما ذكره ابن عاشور، عندما أشار إلى أن تقديم الجار والمجرور في قوله: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]. للحصر، أي: لا تتوسلوا إلا إليه ﷻ لا إلى غيره؛ فيكون تعريضاً بالمشركين<sup>(٤)</sup>. فإن كان التوسل إلى الله ﷻ بعمل صالح؛

(١) انظر: العين للخليل بن أحمد ج ٧ ص ٢٩٨ وتهذيب اللغة للأزهري ج ١٣ ص ٤٨ ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ج ٦ ص ١١٠ ولسان العرب لابن منظور ج ١١ ص ٧٢٤ والصاح للجوهري ج ٥ ص ١٨٤١.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير ج ٣ ص ١٠٣ وزاد المسير لابن الجوزي ج ٢ ص ٢٧٢ أضواء البيان للشنقيطي ج ١ ص ٤٠٣.

(٣) جامع البيان للطبري ج ٦ ص ٣٠٨.

(٤) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج ٥ ص ٩٧.

كان توسلاً مشروعاً. وإن كان التوسل بعمل غير صالح؛ كان توسلاً ممنوعاً. وتفصيل هذا:

### ❖ القسم الأول: التوسل المشروع:

التوسل المشروع هو التوسل القائم على التقرب إلى الله ﷻ بالعبادات المشروعة، التي شرعها النبي ﷺ، وهو أنواع:

#### النوع الأول: التوسل بالأعمال الصالحة:

هو: التوسل إلى الله ﷻ بكل عمل صالح قام به العبد. ومن أدلة هذا النوع قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَنِ أَنْ ءَامِنُوا يَرْبِئْكُمْ فَمَامَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣].

ومن الأدلة على هذا النوع: قول الرسول الله ﷺ: «انطلق ثلاثة رهط ممن كان قبلكم، حتى أوا المبيت إلى غار فدخلوه، فانحدرت صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار، فقالوا: إنه لا ينجيكم من هذه الصخرة إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم. فقال رجل منهم: اللهم كان لي أبوان شيخان كبيران، وكنت لا أغبق قبلهما أهلاً ولا مالاً، فنأى بي في طلب شيء يوماً، فلم أرح عليهما حتى ناما، فحلبت لهما غبوقهما فوجدتهما نائمين، وكرهت أن أغبق قبلهما أهلاً أو مالاً، فلبثت والقده على يدي أنتظر استيقاظهما، حتى برق الفجر، فاستيقظا فشربا غبوقهما، اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك، ففرج عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة. فانفرجت شيئاً لا يستطيعون الخروج.

قال النبي ﷺ: وقال الآخر: اللهم كانت لي بنت عم، كانت أحب الناس إلي، فأردتها عن نفسها، فامتنعت مني، حتى ألفت بها سنة من السنين؛ فجاءتني، فأعطيتها عشرين ومائة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسها،



ففعلت، حتى إذا قدرت عليها، قالت: لا أحل لك أن تفض الخاتم إلا بحقه. فتخرجت من الوقوع عليها؛ فانصرفت عنها، وهي أحب الناس إلي، وتركت الذهب الذي أعطيتها، اللهم إن كنت فعلت ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه..، فانفرجت الصخرة غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها.

قال النبي ﷺ: وقال الثالث: اللهم إني استأجرت أجراً فأعطيتهم أجراً غير رجل واحد ترك الذي له وذهب، فثمرت أجره حتى كثرت منه الأموال، فجاءني بعد حين فقال: يا عبد الله أد إلي أجري. فقلت له: كل ما ترى من أجرك من الإبل والبقر والغنم والرقيق. فقال: يا عبد الله لا تستهزئ بي. فقلت: إني لا أستهزئ بك. فأخذه كله فاستاقه فلم يترك منه شيئاً. اللهم فإن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه. فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون»<sup>(١)</sup>.

ومن الأعمال الصالحة التي يستحسن التوسل بها: سؤال المتوسل الله ﷻ بإيمانه بمحمد ﷺ، ومحبه له، وطاعته إياه، واتباعه لسنة، فإنه بهذا يكون قد سأل الله ﷻ بسبب عظيم؛ يقتضي إجابة الدعاء، بل هو من أعظم الوسائل<sup>(٢)</sup>.

### النوع الثاني: التوسل إلى الله ﷻ بأسمائه وصفاته:

وهذا النوع وإن كان من الأعمال الصالحة، إلا أنه أخص من النوع السابق؛ فإن التوسل إلى الله ﷻ بأسمائه وصفاته عمل صالح، ولكن ليس كل عمل صالح توسل إلى الله ﷻ بأسمائه وصفاته. ومن الأدلة على فضل هذا

(١) أخرجه البخاري برقم: (٢٢٧٢).

(٢) انظر: قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية ص ١٠٦.



التوسل: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. ومنها: ما صح عن أنس قال: كنت جالساً مع رسول الله ﷺ في الحلقة، ورجل قائم يصلي. فلما ركع وسجد جلس وتشهد، ثم دعا، فقال: اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت، المنان، بديع السماوات والأرض، ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم، إني أسألك. فقال رسول الله ﷺ: «أتدرون بما دعا؟». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «والذي نفسي بيده، لقد دعا الله باسمه العظيم الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى»<sup>(١)</sup>.

### النوع الثالث: التوسل بدعاء من يرجى صلاحه:

هذا النوع من التوسل جائز؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]. أي: لو أن هؤلاء المنافقين إذ ظلموا أنفسهم، جاءوك فسالوا الله ﷻ أن يصفح عنهم، وسأل لهم الرسول ﷺ مثل ذلك؛ لوجدوا الله تواباً رحيماً<sup>(٢)</sup>. ومن الأدلة على جواز هذا النوع ما روي عن عثمان بن حنيف، أن رجلاً ضريراً أتى النبي ﷺ، فقال: يا نبي الله، ادع الله أن يعافيني. فقال: «إن شئت أخرت ذلك، فهو أفضل لآخرتك، وإن شئت دعوت لك». قال: لا بل ادع الله لي. «فأمره أن يتوضأ، وأن يصلي ركعتين، وأن يدعو بهذا الدعاء: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد ﷺ نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي هذه فتقضي، وتشفعني فيه، وتشفعه في». قال: فكان

(١) أخرجه أحمد برقم: (١٢٦١١) وصححه شعيب الأرنؤوط واللجنة المحققة للمسند.

(٢) انظر: جامع البيان للطبري ج ٨ ص ٥١٧.



يقول هذا مرارًا. ثم قال بعد: أحسب أن فيها: أن تشفعني فيه. قال: ففعل الرجل، فبرأ<sup>(١)</sup>.

وقد كان هذا سؤال من الرجل الضرير لله ﷻ أن يتقبل شفاعته النبي ﷺ الحي الحاضر فيه. ولازم هذا: أن النبي ﷺ قد دعا له، وهذا هو المذكور في الحديث، فإن قول الأعمى: «لا بل ادع الله لي». وقوله: «وتشفعني فيه، وتشفعه في». فدل الحديث على أن دعاء الحي الصالح نافع بإذن الله ﷻ.

#### النوع الرابع: التوسل إلى الله بذكر الحال:

وهو: أن يتوسل المتوسل إلى الله ﷻ ببيان حاله، وعظيم حاجته، وشدة افتقاره إلى الله ﷻ، ومن أدلة هذا النوع: قوله تعالى: ﴿ذَكَرْتُ رَحْمَتَ رَبِّكَ عَبْدَهُ، زَكْرِيَّا ۚ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ، نِدَاءً خَفِيًّا ۚ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ۚ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۚ يَرِنُ بُرْتُ مِنْ آلٍ يَعْقُوبَ ۖ وَأَجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ۚ يَزَكِّرِيَا إِنَّا بُشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ، يَحْيَىٰ لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا ۚ﴾ [مريم: ٢-٧].

#### القسم الثاني: التوسل الممنوع:

مرادنا بالتوسل الممنوع: طلب مرضاة الله ﷻ بعبادة لم يرد بمشروعيتها دليل. كطلب الدعاء من الميت؛ فإنه توسل بدعي لا يجوز؛ لأن الأصل في العبادات: أنها مبنية على الاتباع لا على الابتداء، فلما لم يكن من

(١) أخرجه أحمد برقم: (١٧٢٤١) واللفظ له الترمذي برقم: (٣٥٧٨) وصححه الألباني في صحيح الترمذي.

الصحابة رضي الله عنهم طلب من النبي صلى الله عليه وسلم الدعاء بعد موته صلى الله عليه وسلم، مع ما خطبهم من أمور عظام، كحروب الردة، وعام الرمادة، والفتن في عصر عثمان وعلي رضي الله عنهما؛ علمنا أنه عمل بدعي؛ لأنه لا يمكن أن نسبق الصحابة رضي الله عنهم إلى شيء من الدين والأعمال الصالحة، مع أنهم أخذوا عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة<sup>(١)</sup>.

بل إن الأدلة دالة على إبطال التوسل بذوات الصالحين، ومنها: ما صح عن أنس أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، ويقول: «اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ففسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا». قال: فيسقون<sup>(٢)</sup>. فلما توسل عمر بدعاء العباس رضي الله عنه. وتوسل معاوية في الشام بدعاء يزيد بن الأسود، وطلب منه الدعاء بالغيث. ولم يعلم لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم؛ دل هذا على أنه لا يتوسل بذاته وشخصه صلى الله عليه وسلم بعد مماته؛ إذ لو كان التوسل بذات النبي صلى الله عليه وسلم بعد مماته جائزاً؛ لسبقنا إلى هذا الصحابة رضي الله عنهم؛ لقالوا: كيف نتوسل بالعباس ونعدل عن التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم، فلما لم يقل ذلك أحد منهم؛ علمنا أن التوسل بذات النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته عمل مخالف لعمل الصحابة رضي الله عنهم.

وفي هذا يقول المعلمي: «معلوم أن الذي فات بموت النبي صلى الله عليه وسلم - إنما هو أن يدعو لهم في حاجتهم تلك، فثبت بذلك أن التوسل به إنما هو التوسل بدعائه للمتوسل بحاجته تلك. ولو كان التوسل بذاته، أو بكرامته على ربه، أو بدعائه لأمته في الجملة لما فات ذلك بموته صلى الله عليه وسلم وهكذا لو جاز سؤال الدعاء والشفاعة منه صلى الله عليه وسلم بعد موته لما فات المقصود بالموت، ولكانوا يسألون منه

التدليل على  
بطلان التوسل  
بالأموات.

(١) انظر: الاستغاثة في الرد على البكري لابن تيمية ص ٣٥١ - ص ٣٥٢.

(٢) أخرجه لبخاري برقم: (١٠١٠).



الدعاء والشفاعة ثم يتوسّلون. وكلام أمير المؤمنين عمر ظاهر في أن توسّلهم بالنبي ﷺ قد فات»<sup>(١)</sup>.

وقد استدلّ الذهابون إلى جواز التوسل بذات النبي ﷺ بعد موته بأدلة ضعيفة، وأبرز هذه الأدلة ما يلي:

**الدليل الأول:** قال محمد بن داود: ثنا أحمد بن سعيد الفهري ثنا عبد الله بن إسماعيل المدني عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «لما اقترف آدم الخطيئة قال يا رب أسألك بحق محمد؛ لما غفرت لي. فقال الله ﷻ: يا آدم وكيف عرفت محمدًا ولم أخلقه؟ قال: لأنك يا رب لما خلقتني بيدك ونفخت في من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوبًا: لا إله إلا الله محمد رسول الله. فعلمت أنك لم تضيف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك. فقال الله ﷻ: صدقت يا آدم، إنه لأحب الخلق إليّ، وإذ سألتني بحقه فقد غفرت لك ولولا محمد ما خلقتك»<sup>(٢)</sup>. ورواه البيهقي في دلائل النبوة<sup>(٣)</sup>. وقال بعد ذكره له: تفرد به عبد الرحمن بن زيد بن أسلم من هذا الوجه، وهو ضعيف<sup>(٤)</sup>. وقال الهيثمي: وفيه من لم أعرفه<sup>(٥)</sup>.

وممن استدلّ بهذا الحديث الموضوع على جواز التوسل بذات النبي ﷺ:

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج ١ ص ٨٠٧.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط برقم: (٦٥٠٢) والمستدرک للحاكم برقم: (٤٢٢٨).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي ج ٥ ص ١٢ ولسان الميزان لابن حجر ج ٣ ص ٣٥٩-٣٦٠.

(٤) دلائل النبوة للبيهقي ج ٥ ص ٤٨٩.

(٥) مجمع الزوائد للهيثم ج ٨ ص ٣٥٣.



السبكي<sup>(١)</sup>. والنبهاني<sup>(٢)</sup>. ولا يكون استدلالهم صحيحاً إلا بإثبات صحة الحديث، وأما مع عدم إثبات الصحة؛ فلا دلالة. وتصحيح الحاكم لهذا الحديث، وقوله: هو أول حديث ذكرته لعبدالرحمن بن زيد بن أسلم في هذا الكتاب. لا يدل على الصحة؛ فقد تعقبه الذهبي وقال: بل موضوع<sup>(٣)</sup>. ومما يدل على أنه لا يصح جعل الحديث في الأحاديث المستدركة على الصحيحين: أن الحاكم نفسه قد ذكر في موضع آخر أن البخاري ومسلم لم يحتجا بعبدالرحمن بن زيد بن أسلم<sup>(٤)</sup>.

فبعد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف لا يحتج بحديثه؛ ضعفه الإمام أحمد بن حنبل، وأبو زرعة، النسائي، وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء. وذكر ابن المديني أنه ضعيف جداً<sup>(٥)</sup>. وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف؛ فاستحق الترك<sup>(٦)</sup>.

وأما عبد الله بن مسلم الفهري فذكر الإمام الذهبي والحافظ ابن حجر أنه روى عن إسماعيل بن مسلمة بن قعنب عن عبد الرحمن بن يزيد بن أسلم خبراً باطلاً فيه: «يا آدم لولا محمد ما خلقتك». وأما الألباني فحكم على

(١) انظر: شفاء السقام ص ٢٩٥.

(٢) انظر: شواهد الحق ص ١٣٩.

(٣) المستدرك للحاكم برقم: (٤٢٢٨).

(٤) انظر: المستدرك للحاكم برقم: (٥٤٢٨).

(٥) انظر: الضعفاء للعقيلي ج ٢ ص ٣٣١ والجرح والتعديل للرازي ج ٥ ص ٢٣٣-٢٣٤.

والكامل لابن عدي ج ٤ ص ٢٦٩-٢٧٠ وميزان الاعتدال للذهبي ج ٢ ص ٥٦٤.

(٦) المجروحين لابن حبان ج ٢ ص ٥٧.



الحديث بالوضع<sup>(١)</sup>.

الدليل الثاني: روى ابن ماجه عن محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم التستري، حدثنا الفضل بن الموفق أبو الجهم، حدثنا فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وأسألك بحق ممشاي هذا، فإني لم أخرج أشراً، ولا بطراً، ولا رياء، ولا سمعة، وخرجت اتقاء سخطك، وابتغاء مرضاتك، فأسألك أن تعيذني من النار، وأن تغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، أقبل الله عليه بوجهه، واستغفر له سبعون ألف ملك»<sup>(٢)</sup>. قال النبهاني: «فإن فيه توسلاً بكل عبد مؤمن»<sup>(٣)</sup>.

وهذا الحديث ضعيف؛ لأن فيه فضيل بن مرزوق، قال ابن حبان: فضيل بن مرزوق منكر الحديث جداً، كان ممن يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات<sup>(٤)</sup>، قال الذهبي: عطية أضعف منه<sup>(٥)</sup>. وممن ضعف عطية: الإمام النسائي<sup>(٦)</sup>، ويحيى بن معين، وسفيان الثوري، والإمام أحمد<sup>(٧)</sup>.

وذكر الألباني أن هذا سند ضعيف من وجهين هما:

الأول: فضيل بن مرزوق وثقه جماعة وضعفه آخرون.

(١) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني رقم: (٢٥).

(٢) أخرجه ابن ماجه برقم: (٧٧٨).

(٣) شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ص ١٥٤.

(٤) انظر: المجروحين لابن حبان ج ٢ ص ٢٠٩.

(٥) ميزان الاعتدال للذهبي ج ٣ ص ٣٦٢.

(٦) انظر: كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٢٥.

(٧) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ج ٥ ص ٢٦٩.

الثاني: أنه من رواية عطية العوفي، وهو ضعيف أيضًا<sup>(١)</sup>.

الدليل الثالث: عن أنس بن مالك قال: لما ماتت فاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي عليه السلام دعا أسامة بن زيد وأبا أيوب الأنصاري، وعمر بن الخطاب، وغلاما أسود يحفرون فحفروا قبرها، فلما بلغوا اللحد حفره رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده، وأخرج ترابه بيده، فلما فرغ دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم: فاضطجع فيه، ثم قال: «الحمد لله الذي يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، اغفر لأمي فاطمة بنت أسد ولقنها حجتها وأوسع عليها مدخلها بحق نبيك والأنبياء الذين من قبلي، فإنك أرحم الراحمين»<sup>(٢)</sup>. وهذا الحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير والمعجم الأوسط، وذكر أنه تفرد بروايته روح بن صلاح<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر ابن عدي أن روح بن صلاح ضعيف، وأن في بعض حديثه نكرة<sup>(٤)</sup>. وذكر ابن حجر أنه وثقه ابن حبان والحاكم، وأما الدارقطني وابن ماكولا فضعفاه، وقال ابن يونس: رويت عنه مناكير<sup>(٥)</sup>. وبين الألباني أن قول من ضعفه أرجح من قول من وثقه؛ لأمرين:

(١) أنه جرح، والجرح مقدم على التعديل إذا بين سببه، وقد اتفقت عباراتهم على تضعيفه، وبينوا أن السبب: روايته المناكير، فمثله إذا تفرد بالحديث يكون منكرًا لا يحتج به.

(١) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني رقم: (٢٤).

(٢) انظر: شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ص ١٥٤.

(٣) انظر: المعجم الكبير للطبراني ج ٢٤ ص ٣٥٢ والمعجم الأوسط ج ١ ص ٦٧ - ص ٦٨.

(٤) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ج ٣ ص ١٤٦.

(٥) انظر: لسان الميزان لابن حجر ج ٢ ص ٤٦٥ - ص ٤٦٦.



(٢) أن ابن حبان متساهل في التوثيق؛ فإنه كثيراً ما يوثق المجهولين، ومع ذلك فقد حكم على هذا الحديث بالضعف<sup>(١)</sup>.

الدليل الرابع: عن يوسف بن موسى، قال: حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن سفيان، عن عبد الله بن السائب، عن زاذان، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «إن لله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام» قال: وقال رسول الله ﷺ: «حياتي خير لكم تحدثون ونحدث لكم، ووفاتي خير لكم تعرض علي أعمالكم، فما رأيت من خير حمدت الله عليه، وما رأيت من شر استغفرت الله لكم». وممن استدل بهذا الحديث على جواز التوسل بالنبي ﷺ بعد موته: النبهاني<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الألباني كلام العلماء في الحديث، ثم بين أن الحديث ضعيف بجميع طرقه<sup>(٣)</sup>.

وبما أن التوسل عبادة، والعبادة مبنية على التوقف، وبما أن أدلة جواز التوسل بذات النبي ﷺ بعد موته ضعيفة لا تصح؛ فإن تجويز التوسل بذات الأموات من صالح المؤمنين سيكون بدعة مردودة.

حكم التوسل  
ببذوات  
الأموات.



(١) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني الحديث رقم: (٢٣).

(٢) انظر: شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ص ١٦٢.

(٣) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني الحديث رقم: (٩٧٥).





## المبحث الخامس

### القوادح في توحيد العبادة



وفيه مطلبان:

- ◀ المطلب الأول: القوادح العملية.
- ◀ المطلب الثاني: القوادح القولية.





## المطلب الأول

### القوادح العملية

توجد العديد من القوادح العملية التي تقدح في توحيد العبادة، ومن أهمها:

#### • القادح الأول: إتيان الكهان:

اختلف العلماء في تعريف الكاهن، وفي تحديد الفرق بينه وبين العراف، فقال الراغب الأصفهاني: الكاهن: الذي يخبر عن الأخبار الماضية، بضرب من الظن. ومن يخبر عما في مستقبل الزمان فهو العراف<sup>(١)</sup>. وأما ابن الأثير فيذهب إلى أن الكاهن: الذي يخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار، ومنهم من يزعم أن له تابعًا من الجن، ورئيًا يلقي إليه الأخبار. والعراف: من يزعم معرفة الأمور بمقدمات من كلام السائل، أو فعله، أو حاله، كالذي يدعي معرفة الشيء المسروق، ومكان الضالة، ونحوهما<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حجر العسقلاني: الكهانة ادعاء علم الغيب، كالإخبار بما سيقع في الأرض، مع الاستناد إلى سبب، والأصل فيه استراق الجني للسمع من كلام الملائكة<sup>(٣)</sup>، وأما العراف فالذي يدعي معرفة المغيبات بمقدمات، يستدل بها على مواقعها من كلام من يسأله<sup>(٤)</sup>. في حين يذهب ابن حزم إلى

(١) انظر: مفردات غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص ٤٤٢ - ص ٤٤٣.

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ج ٤ ص ٢١٤ - ص ٢١٥.

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر ج ١ ص ١٨٣.

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر ج ٧ ص ١٣٦.

أنه لا فرق بين العراف والكاهن؛ فالاسمين يدلان على مسمى واحد<sup>(١)</sup>. وقريب منه قال الشوكاني<sup>(٢)</sup>. وأما ابن عثيمين فيذهب إلى تعميم اسم: العراف، ويدخل فيه: الكاهن، والمنجم، والرمال، ونحوهم ممن يستدل على معرفة المغيبات بمقدمات يستعملها، مستدلاً لقوله بالاشتقاق اللغوي؛ إذ هو مشتق من المعرفة، فيشمل كل من تعاطى هذه الأمور وادعى معرفته بها<sup>(٣)</sup>.

والثابت في الشرع: أن الكاهن يستخدم الجن في بحثه عن المعارف، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الكاهن؟ فقال: «ليس بشيء». فقالوا: يا رسول الله إنهم يحدثونا أحياناً بشيء فيكون حقاً. فقال رسول الله ﷺ: «تلك الكلمة من الحق يخطفها من الجني فيقرها في أذن وليه، فيخلطون معها مائة كذبة»<sup>(٤)</sup>.

وإتيان الكهان والعرافين وتصديقهم في دعوى علم الغيب من الأمور المحرمة قطعياً؛ لقول النبي ﷺ: «من أتى كاهناً، أو عرافاً، فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد»<sup>(٥)</sup>. وأما من أتاهم فسألهم من غير تصديق لهم، ولكن ليبين كذبهم؛ فليس سائلاً لهم، ولا آتياً إليهم<sup>(٦)</sup>. ولكن يجب أن نعلم أن الأصل: عدم المجيء، وأن المجيء إليهم لا يكون إلا لمصلحة بينة،

(١) انظر: المحلى لابن حزم ج ٤ ص ٥٠.

(٢) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٣٦٨.

(٣) انظر: القول المفيد لابن عثيمين ج ١ ص ٥٣٢.

(٤) أخرجه البخاري برقم: (٥٧٦٢) ومسلم برقم: (٢٢٢٨).

(٥) أخرجه أحمد برقم: (٩٥٣٦) واللفظ له، وأبو داود برقم: (٣٩٠٦) وأخرجه الحاكم برقم:

(١٥) وقال: على شرطهما. ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم:

(٣٣٨٧).

(٦) انظر: المحلى لابن حزم ج ٤ ص ٥١.



كإظهار كذبهم، وبيان خطئهم فيما يزعمونه من علم بأمور المستقبل.

ومما له صلة بالكهانة: الخط في الرمل للنظر في المغيبات، وهو من أفعال الجاهلية<sup>(١)</sup>؛ لما جاء في الحديث الطويل الذي رواه معاوية بن الحكم رضي الله عنه قال: يا رسول الله إنا قوم حديث عهد بالجاهلية، وقد جاء الله بالإسلام، وإن منا قومًا يأتون الكهان. قال: «فلا تأتوهم». قلت: إن منا قومًا يتطيرون. قال: «ذاك شيء يجدونه في صدورهم، فلا يصذبهم». قلت: إن منا قومًا يخطون. قال: «كان نبي يخط، فمن وافق خطه فذلك»<sup>(٢)</sup>.

وقوله ﷺ: «كان نبي من الأنبياء يخط». قيل: هو إدريس عليه السلام<sup>(٣)</sup>. وليس في الحديث ما يدل على مشروعية خط الرمل؛ لأن معنى الحديث: كان نبي معصوم يخط؛ فيكون الخط صحيحاً؛ لأن النبي معصوم من الخطأ<sup>(٤)</sup>. ولو قيل: إن قوله ﷺ: «فذلك». دال على الجواز. لكان جوازه مشروطاً بالموافقة، ولا طريق إلى إثبات موافقة خط الخطاط لخط ذلك النبي ﷺ؛ فعلى هذا لا يجوز خط الرمل؛ لتعذر العلم بالموافقة<sup>(٥)</sup>.

### ❖ القادح الثاني: تعليق التمانم والقلائد:

من القوادح التي تقدح في أعمال القلوب، وما يجب أن يكون عليه المسلم من توكل على الله ﷻ: تعليق التمانم، خوفاً من السحر، أو من العين،

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ج ٢ ص ٤٧ وعون المعبود للعظيم آبادي ج ١٠ ص ٢٨٨ ونيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٣٧٨.

(٢) أخرجه أحمد برقم: (٢٣٧٦٢) وقال المحققون للمسند: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٣) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ج ١ ص ١١١ ونيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٣٧٨.

(٤) انظر: مقدمة ابن خلدون ص ١٢١.

(٥) انظر: نيل الأوطار ج ٧ ص ٣٧٩.

أو من المس. ومن الأدلة على حرمة تعليق التماثيل: قول النبي ﷺ: «من تعلق شيئاً وكل إليه»<sup>(١)</sup>. وقوله ﷺ: «من عقد لحيته، أو تقلد وترًا، أو استنجد برجيع دابة، أو عظم، فإن محمدًا بريء منه»<sup>(٢)</sup>. وقد كان أهل الجاهلية يعلقون التماثيل والقلائد؛ ظانين أنها تصرف عنهم البلاء<sup>(٣)</sup>. قال يحيى الليثي: سمعت مالكا يقول: أرى ذلك من العين<sup>(٤)</sup>.

وقد جاءت الأحاديث تصرح بالزجر الشديد عن فعل هذا، وتبين أنه من الأفعال المحرمة، فعن أبي بشير الأنصاري أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، فأرسل رسول الله ﷺ رسولاً: «لا يبقين في رقبة بغير قلادة من وتر، أو قلادة إلا قطعت»<sup>(٥)</sup>. بل إن الأحاديث تدل على أن تعليق التماثيل من الشرك، كقول الرسول ﷺ: «إن الرقى، والتماثيل، والتولة شرك»<sup>(٦)</sup>. وأكد ابن حزم أن النهي عن تقلد الإبل في أعناقها شيء محل إجماع بين الصحابة رضي الله عنهم<sup>(٧)</sup>.

وأما إن كانت التماثيل بالآيات القرآنية، ففي تعليقها خلاف بين العلماء<sup>(٨)</sup>. فقد ذهب ابن مسعود رضي الله عنه وإبراهيم النخعي والإمام أحمد إلى أنه لا يجوز تعليق التماثيل مطلقاً. وروي عن عائشة رضي الله عنها أنه لا بأس بالتماثيل للمرضى، ومنعتها في حال الصحة؛ لاتقاء المرض أو العين. وهو اختيار

(١) أخرجه لترمذي برقم: (٢٠٧٢) وحسنه الألباني.

(٢) أخرجه النسائي برقم: (٥٠٦٧) وأبو داود برقم: (٣٦) وصححه الألباني.

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج ١٧ ص ١٦٣.

(٤) انظر: الموطأ برقم: (٢٧٠٦).

(٥) أخرجه مسلم برقم: (٢١١٥) واللفظ له والبخاري برقم: (٣٠٠٥).

(٦) أخرجه أبو داود برقم: (٣٨٨٣) وابن ماجه برقم: (٣٥٣٠) وصححه الألباني.

(٧) انظر: المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٣٥٢.

(٨) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج ١٧ ص ١٦١.



الإمام مالك، وابن عبد البر<sup>(١)</sup>. وقال عطاء وسعيد بن المسيب وابن سيرين والضحاك: لا بأس بالتمائم التي تكتب من القرآن<sup>(٢)</sup>. وقال ابن حجر العسقلاني: لا يدخل في النهي ما كان بأسماء الله وكلامه<sup>(٣)</sup>.

### ❖ القادح الثالث: التطير:

من القوادح التي تقدح في التوكل، وتخرم عبادة المسلم: التطير والتشاؤم، الذي انتقل من دين الشرك والجاهلية، إلى من كان في قلبه جهل وضعف إيمان<sup>(٤)</sup>. يقول المعلمي: «لا يخلو المتطير أن يظن أن الطائر سبب أو علامة، وعلى الحاليين فهذا الظن من قسم التدئين؛ لأنه لا يُعَرَفُ له توجيه من الأصول العادية المبنيّة على الحسّ والمشاهدة، وهو تدئين بما لم يشرعه الله ﷻ؛ فيكون شركاً»<sup>(٥)</sup>.

وقيل للشؤم طائر، وطيّر، وطيّرة؛ لأن العرب كان من شأنها زجر الطير، والتطير بطيرانها إلى جهة اليسار<sup>(٦)</sup>. ثم استعمل في كل شيء يتطير به الجهال، سواء أكان المتطير به أعور، أو أبتّر، أو غير ذلك<sup>(٧)</sup>. بل قد يبلغ

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج ١٧ ص ١٦١ - ص ١٦٤ والبيان والتحصيل لأبي الوليد بن رشد القرطبي ج ١ ص ٤٣٩.

(٢) انظر: شرح السنة للبغوي ج ١٢ ص ١٥٨ والتمهيد لابن عبد البر ج ١٧ ص ١٦٤.

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر ج ١٠ ص ١٦٦.

(٤) انظر: تفسير القرطبي ج ٦ ص ٦٠ والتحرير والتنوير لابن عاشور ج ٨ ص ٢٥١.

(٥) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج ١ ص ٩٤٩.

(٦) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ج ٢ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير ج ٣ ص ٣٣٠ ولسان العرب لابن منظور ج ٤ ص ٥١٢ وتاج العروس للزبيدي ج ٧ ص ١٥٤.

(٧) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج ٩ ص ٢٨٢.





الجهل إلى التطير بمن كان في غاية الكمال والصلاح، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ ۖ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ ۗ أَلَا إِنَّمَا طَّيَّرَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣١].

ومن الأدلة على تحريم التطير: قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ ۚ قَالَ طَّيَّرْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ ۚ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧]. وذلك أن ثمود قالت لصالح عليه السلام: «إنا نشاءم بك وبمن معك، وزجرنا الطير بأنا سيصينا بك وبهم المكاره والمصائب. فأجابهم بأن ما زجرتم من الطير لما يصيبكم من المكاره. عند الله ﷻ علمه، وأما هذه الطير فلا تدري ما هو كائن، وليس بيدها فعل أو ترك<sup>(١)</sup>».

ومن الأحاديث النبوية الدالة على تحريم التطير: قوله ﷺ: «لا عدوى، ولا طيرة، ويعجبني الفأل الصالح الكلمة الحسنة»<sup>(٢)</sup>. وذكر الإمام ابن عبد البر أن سعد بن أبي وقاص خرج في سفر، فأقبلت الطباء نحوه، فلما دنت منه رجعت، فقال له رجل: ارجع أيها الأمير. قال: أخبرني من أيها تطيرت؟ أمن قرونها حين أقبلت؟ أم من أذناها حين أدبرت؟ ثم قال: سعد عليه السلام: «إن الطيرة لشعبة من الشرك»<sup>(٣)</sup>.

ومتى ردت الطيرة المتشائم عن حاجته، فهي شرك أصغر<sup>(٤)</sup>؛ لقوله ﷺ: «من ردت الطيرة من حاجة، فقد أشرك». قالوا: يا رسول الله، ما كفارة ذلك؟ قال: «أن يقول أحدهم: اللهم لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله

(١) انظر: جامع البيان للطبري ج ١٩ ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٥٧٥٦) ومسلم برقم: (٢٢٢٤).

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج ٢٤ ص ١٩٣.

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن باز ج ٢٨ ص ٢٠٠.



غيرك»<sup>(١)</sup>. وأما ما يقع في قلب العبد من وساوس؛ حين رؤيته للمتطير به، فليس بطيرة؛ إذا مضى لحاجته، وتوكل على ربه؛ لقول ابن عباس: إن مضيت؛ فمتوكل، وإن نكصت؛ فمتطير<sup>(٢)</sup>. ويدل لهذا: ما صح عن معاوية بن الحكم السلمي قال: قلت: يا رسول الله أمور كنا نصنعها في الجاهلية؟! كنا نأتي الكهان. قال: «فلا تأتوا الكهان». قال: قلت: كنا نتطير قال: «ذاك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم»<sup>(٣)</sup>.



(١) أخرجه أحمد برقم: (٧٠٤٥) وحسنه اللجنة المحققة للكتاب.

(٢) انظر: شرح السنة للإمام البغوي ج ١٢ ص ١٧٠.

(٣) أخرجه مسلم برقم: (٥٣٧).

## المطلب الثاني

### القوادح القولية

الأقوال القادحة في توحيد الألوهية كثيرة، إلا أن أبرزها:

#### ❖ القادح الأول: الحلف بغير الله:

الحلف بغير الله ﷻ من الأمور المحرمة التي لا تجوز؛ لما صح عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، من كان حالفاً فليحلف بالله، أو ليصمت»<sup>(١)</sup>. والنهي هنا للتحريم؛ لقول رسول الله ﷺ: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك»<sup>(٢)</sup>.

والعلة في النهي عن الحلف بغير الله ﷻ: أن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به تعظيماً لا يصلح للمخلوق؛ فوجب ألا يحلف إلا بالله ﷻ<sup>(٣)</sup>. وقد حكى الإمام ابن عبد البر إجماع العلماء على أنه لا يجوز الحلف بغير الله ﷻ<sup>(٤)</sup>. وأما الإمام المقرئ فذكر أن الحلف بغير الله ﷻ شرك أصغر<sup>(٥)</sup>.

وقد تنوعت صور الحلف بغير الله ﷻ، فمنها: الحلف بالنبي ﷺ. ومنها: الحلف بالأمانة. ومنها: الحلف برأس الأم، أو بروحها. إلى غير ذلك.

(١) أخرجه البخاري برقم: (٦٦٤٦) ومسلم برقم: (١٦٤٦).

(٢) أخرجه الترمذي رقم: (١٥٣٤) وصححه الألباني في إرواء الغليل برقم: (٢٥٦١).

(٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٢٦٧ وشرح مسلم للنووي ج ١١ ص ١٠٥ وفتح الباري لابن حجر العسقلاني ج ١١ ص ٤٦٢ ونيل الأوطار للشوكاني ج ٩ ص ١٢٤.

(٤) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج ١٤ ص ٣٦٧.

(٥) انظر: تجريد التوحيد للمقرئ ص ٥٥.



### ❖ القادح الثاني: سب الدهر:

من القوادح التي تقدح في التوحيد: سب الدهر؛ لقوله ﷺ: «قال الله ﷻ يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار»<sup>(١)</sup>. وسببه أن العرب كانوا في جاهليتهم إذا أصابهم شدة أو بلاء أو نكبة، قالوا: يا خيبة الدهر. ونحو هذا من ألفاظ سب الدهر، فكأنهم إنما سبوا الله ﷻ؛ لأنه فاعل ذلك في الحقيقة؛ فقال النبي ﷺ: لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر. أي: خالق النوازل، والحوادث، وأما الدهر - الذي هو الزمان - فلا فعل له، بل هو مخلوق من جملة خلق الله ﷻ<sup>(٢)</sup>.

وقد بين الشيخ ابن عثيمين أنه لا يلزم من حصول الأذية حصول الضرر لله ﷻ؛ لقوله تعالى في الحديث القدسي: «يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني»<sup>(٣)</sup>. وذكر أن سب الدهر ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: أن يقصد الخبر المحض دون اللوم؛ فهذا جائز، مثل قول لوط عليه السلام: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ [هود: ٧٧].

القسم الثاني: أن يسب الدهر على أنه هو الفاعل، فهذا شرك أكبر؛ لأنه اعتقد أن مع الله ﷻ رباً خالقاً.

(١) أخرجه البخاري برقم: (٤٨٢٦) ومسلم برقم: (٢٢٤٦).

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج ١٨ ص ١٥٤-١٦١ وشرح صحيح مسلم للنووي ج ١٥ ص ٣ وتفسير القرطبي ج ١٦ ص ١٧١ وتفسير ابن كثير ج ٧ ص ٢٧٠ وشرح ابن بطال على صحيح البخاري ج ٩ ص ٣٣٧ وفتح الباري لابن حجر ج ١٠ ص ٤٦٦ ومجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٢ ص ٤٩١ - ٤٩٩.

(٣) أخرجه مسلم برقم: (٢٥٧٧).



القسم الثالث: أن يسب الدهر لأنه محل لهذا الأمر المكروه عنده، لا لاعتقاده أنه هو الفاعل؛ فهذا محرم، ولا يصل إلى درجة الشرك<sup>(١)</sup>.

### ❖ القادح الثالث: التشريك في المشيئة:

التشريك بين الله ﷻ وبين غيره في المشيئة، من الأمور المحرمة؛ لما صح عن ابن عباس رضي الله عنه أن رجلاً قال للنبي ﷺ: ما شاء الله وشئت. فقال له النبي ﷺ: «أجعلتني والله عدلاً، بل ما شاء الله وحده»<sup>(٢)</sup>.



(١) انظر: القول المفيد لابن عثيمين ج ٢ ص ٢٤٠-٢٤١.

(٢) أخرجه أحمد برقم: (١٨٣٩).

## المبحث السادس

### حكم المسلم الواقع في شرك العبادة



وفيه مطلبان:

◀ المطلب الأول: الفكر الكلامي وأثره في إفساد معنى توحيد العبادة.

◀ المطلب الثاني: خطورة تكفير المعين.





## المطلب الأول

### الفكر الكلامي وأثره في إفساد معنى توحيد العبادة

كان لعلم المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ بمعنى الإله الأثر الحاسم في تحديد موقفهم من دعوة النبي ﷺ إلى التوحيد؛ فإنهم لما علموا أن الإله بمعنى: المعبود؛ استعظموا الدعوة إلى إفراد الله ﷻ بالعبادة، قال تعالى حاكياً موقفهم: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:٥]. فكانوا مشركين في العبادة، يقول ابن القيم: «توحيد أبي جهل، وعباد الأصنام، وهو: توحيد الربوبية، وهو الاعتراف بأنه لا خالق إلا الله، ولو أنجى هذا التوحيد وحده، لأنجى عباد الأصنام، والشأن في توحيد الإلهية»<sup>(١)</sup>.

وقد استمر العرب على هذا العلم، عارفين بمعنى العبادة؛ لما لهم من علم بمعنى الإله في اللغة، إلى أن ظهر أناس لم يكن لهم من العلم بمعاني الألفاظ العربية مثل ما كان للعرب الأوائل، ومن صور هذا: جهلهم بمعنى الإله؛ فإن الإله لم يعد عندهم بمعنى المعبود، بل استحدثوا له معنى آخر؛ فصار الإله بمعنى: القادر على الاختراع، يقول البغدادي: «اختلف أصحابنا في معنى الإله: فمنهم من قال: إنه مشتق من الإلهية، وهي قدرته على اختراع الأعيان، وهو اختيار أبي الحسن الأشعري»<sup>(٢)</sup>. وقد قام هذا الخطأ الكبير على:

(١) مدارج السالكين لابن القيم ج ١ ص ٣٣٦.

(٢) أصول الدين للبغدادي ص ١٢٣.



### ❖ أولاً: اختزالهم التوحيد في الربوبية:

لا يجادل المتكلمون في وجوب العبادة، بل هم يؤمنون بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. إلا أنهم يخالفون في تحديد المراد بالعبادة التي أمرنا؛ فإنهم لا يرون أنها أقوال وأفعال يجب إفراد الله ﷻ بها، بل هي: الاعتقاد بأنه لا خالق إلا الله، ولا فاعل يفعل كفعله ﷻ.

وبهذا نجد أن المتكلمين يذهبون إلى أن من اعتقد أنه لا رب إلا الخالق المدبر الموجد من العدم ﷻ، فقد حقق العبادة التي خلق من أجلها. ثم نشأ عن خلل الفهم الكلامي للمراد بالتوحيد: ذهابهم إلى أن من عبد غير الله ﷻ، فإنه لا يكون واقعاً في فعل مناقض للتوحيد، إلا إن اعتقد الربوبية في ذلك الوثن.

وقد كانت بداية الانحراف في تفسير المتكلمين للعبادة: مجادلتهم للفلاسفة القائلين بقدم العالم؛ فإن علم الكلام قد نشأ في بيئة إسلامية، تدين بالتوحيد وإفراد الله ﷻ بالعبادة، وكان المجتمع الإسلامي سالمًا من الوقوع في شرك العبادة، إلا أنه وجد فيه من تأثر بالفلسفة اليونانية، القائلة بقدم العالم؛ فرأى المتكلمون أن قول الفلاسفة مناقض للتوحيد الذي بعث به النبي ﷺ؛ فقام الصراع بين المتكلمين الذين يريدون أن يدافعوا عن الإسلام، وما أتى به النص الشرعي من إثبات خلق الله ﷻ للكون، فصرنا أمام اتجاهين متصارعين:

(١) الفلاسفة القائلون بقدم العالم، وإسناد خلق الكواكب والحوادث إلى العقل الأول.

(٢) المتكلمون الذين يسعون إلى الاستدلال على أنه لا خالق إلا الله ﷻ،



جاهدين في إثبات حدوث العالم.

فكانت محصلة صراع المتكلمين مع الفلاسفة: حصر المتكلمين للتوحيد في توحيد المعرفة والإثبات، يقول ابن الهمام: «التوحيد هو: اعتقاد الوجدانية في الذات والصفات والأفعال»<sup>(١)</sup>. ويقول ابن العربي: «التوحيد كله في: الذات، والصفات، والأفعال»<sup>(٢)</sup>. وهذا مكمّن الخطأ؛ فإن توحيد العبادة الذي بعث به النبي ﷺ ليس هذا؛ «فإن مشركي العرب كانوا يقرون بأن الله خالق كل شيء، لا يشبتون دونه شيئاً أبدع العالم، ولما قال من قال منهم: إن الملائكة بنات الله؛ لم يجعلوا الملائكة مبدعة للعالم. وأما هؤلاء الفلاسفة يقولون: إن الصادر الأول عن العقل الأول؛ وأن كل ما سواه صادر عنه، فالعقل الأول هو رب كل ما سوى الله عندهم، وكذلك كل عقل هو مبدع ما سواه عندهم، حتى ينتهي الأمر إلى العقل العاشر فهو عندهم مبدع ما تحت الفلك»<sup>(٣)</sup>.

وقد يكون - بالإضافة إلى ردة الفعل غير المنضبطة في موقفهم من الفلاسفة القائلين بقدّم العالم - من أسباب اختزال المتكلمين للتوحيد في توحيد الربوبية: اطلاعهم على ما يثبت وقوع المشركين العرب في الخطأ في توحيد الربوبية، فقد ذكر ابن تيمية أن «من مشركي العرب وغيرهم قد يظن في آلهته شيئاً من هذا، وأنها تنفعه وتضرّه، بدون أن يخلق الله ذلك»<sup>(٤)</sup>. فظن هؤلاء المتكلمين أن النبي ﷺ بعث داعياً إلى التوحيد في بيئة تعتقد الربوبية في غير الله ﷻ.

(١) المسامرة في شرح المسامرة لابن الهمام ص ٣٩.

(٢) قانون التأويل لابن العربي ص ٥٤٢.

(٣) الاستغاثة في الرد على البكري لابن تيمية ص ٣١٥.

(٤) شرح الأصبهانية ص ١٣٣ - ص ١٣٤.

وأول ما يعين على فهم خطأ المتكلمين:

- (١) أن نستذكر ما مر معنا من أدلة على أن العرب كانوا مؤمنين بالربوبية.
- (٢) استحضار ما ذكره علماء الملل والنحل، كالشهرستاني الذي ذكر أن العرب كانوا أصنافاً: «وصنف منهم أقروا بالخالق، وابتداء الخلق، ونوع من الإعادة، وأنكروا الرسل وعبدوا الأصنام، وزعموا أنهم شفعاؤهم عند الله في الدار الآخرة، وحجوا إليها، ونحروا لها الهدايا وقربوا القرابين، وتقربوا إليها بالمناسك والمشاعر، وأحلوا وحرموا، وهم الدهماء من العرب إلا شذمة منهم»<sup>(١)</sup>.

(٣) العلم بأن اعتقاد بعض الجاهليين العرب النفع والضرر في الأنداد التي عبدوها، لا يستلزم أن يكونوا معتقدين الربوبية في هذه الأصنام، يقول ابن تيمية «وإن كانوا كفاراً مشركين متنوعين في الشرك، فهم مقرون بالرب الحق الذي ليس له مثل في ذاته وصفاته وجميع أفعاله، ولكنهم مع هذا مشركون به في ألوهيته؛ بأن يعبدوا معه آلهة أخرى يتخذونها شفعاء أو شركاء. أو في ربوبيته؛ بأن يجعلوا غيره رب بعض الكائنات دونه، مع اعترافهم بأنه رب ذلك الرب وخالق ذلك الخلق»<sup>(٢)</sup>. فكان شرك هؤلاء الجاهليين مماثلاً لقول القدرية: إن الله ﷻ خالق كل شيء إلا فعل الإنسان. ومع ما في قول القدرية من الخطأ، إلا أنه لا يستلزم أن المعتزلة يقولون بربوبية الإنسان؛ فإنهم يقولون: إن الله ﷻ خلق للإنسان قدرة يخلق بها أفعاله. وكذلك كان حال بعض المشركين العرب، فقد

(١) الملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٢٣٥.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ١١ ص ٥١.



ذكر الشيخ المعلمي أن منهم من ينسب إلى معبوده «القدرة على بعض النفع الغيبي فقط، مع الاعتراف بأن قدرته ممنوحة له من الله ﷻ»<sup>(١)</sup>.

ثم إن هذا قول طائفة قليلة منهم، وأما الجمهور الأعظم من المشركين فعلى أن الله ﷻ هو الخالق لكل شيء؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]. يقول مجاهد في تفسير الآية: «إيمانهم قولهم: الله خالقنا، ويرزقنا، ويميتنا. فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيره»<sup>(٢)</sup>. ويقول ابن تيمية: «كانوا يقرون بأن الله خالق كل شيء، حتى إنهم كانوا يقرون بالقدر أيضاً. وهم مع هذا مشركون»<sup>(٣)</sup>.

واعلم أن مجاهداً ﷺ من سادات التابعين، وأنبى تلاميذ ابن عباس رضي الله عنهما، وكان يقول: «عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها»<sup>(٤)</sup>. وهو هنا يصرح بأن من المشركين من وقع في شرك العبادة، مع كونه موحداً بالربوبية. ولم يعرف له مخالف من التابعين، بل جماهير المفسرين بالأثر على مثل قوله؛ فيصح لنا أن نقول: إن الإجماع قائم على فساد قول المتكلمين: إن صرف العبادة لغير الله لا يكون شركاً إلا إن كان العابد معتقداً بربوبية المعبود.

### ❖ ثانياً: إخراج العبادة من مسمى التوحيد:

ثم ازداد الأمر سوءاً بذهاب جمهور المتكلمين إلى أن أفعال العباد ليست

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج ١ ص ٥٥٧.

(٢) جامع البيان للطبري ج ١٦ ص ٢٨٧.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٣ ص ٩٦.

(٤) جامع البيان للطبري ج ١ ص ٩٠.



داخله في مسمى الإيمان، يقول إمام الحرمين: «المرضي عندنا: أن حقيقة الإيمان التصديق بالله تعالى، فالمؤمن بالله من صدقه. ثم التصديق على التحقيق كلام النفس، ولكن لا يثبت إلا مع العلم، فإننا أوضحنا أن كلام النفس يثبت على حسب الاعتقاد. والدليل على أن الإيمان هو التصديق صريح اللغة وأصل العربية، وهذا لا ينكر فيحتاج إلى إثباته. وفي التنزيل: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]. معناه: وما أنت بمصدق لنا»<sup>(١)</sup>.

وقد كانت المحصلة المأساوية لهذا المنهج الكلامي: ذهابهم إلى أن صرف العبادات لغير الله ﷻ ليس شركاً في العبادة؛ لأمرين:

(١) أن الإله لم يعد عندهم بمعنى المعبود، بل صار بمعنى القادر على الاختراع.

(٢) أن الإيمان الذي بعث به النبي ﷺ صار محصوراً في التصديق بربوبية الله ﷻ. ولم تعد أفعال العباد من الإيمان والعبادة الأمور بها. وهذا باطل قطعاً؛ فإن الله ﷻ يقول: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. وقد ذكر الطبري أن أصوب ما قيل في تفسير الآية: قول ابن عباس: ما خلقنا الجن والإنس إلا لعبادتنا، والتذلل لأمرنا<sup>(٢)</sup>. وأما ابن عاشور فذكر أن اللام في قوله تعالى: ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾. لام العلة، أي ما خلقتهم لعله إلا علة عبادتهم إياي. والتقدير: لإرادتي أن يعبدون<sup>(٣)</sup>.

(١) الإرشاد للجويني ص ٤١٦.

(٢) انظر: جامع البيان للطبري ج ٢٢ ص ٤٤٥.

(٣) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج ٢٧ ص ٤٤.



وباختزال هؤلاء المتكلمين للتوحيد في: الإيمان بأنه لا قادر على الاختراع إلا الله ﷻ. وبإخراجهم للأعمال عن مسمى الإيمان. حصل اللبس والاشتباه في تحديد المراد بالعبادة التي أمرنا الله ﷻ بالقيام بها، يقول ابن عاشور: «معنى العبادة في اللغة العربية قبل حدوث المصطلحات الشرعية دقيق الدلالة، وكلمات أئمة اللغة فيه خفية، والذي يستخلص منها: أنها إظهار الخضوع للمعبود، واعتقاد أنه يملك نفع العابد وضره ملكًا ذاتيًا مستمرًا، فالمعبود إله للعابد»<sup>(١)</sup>. ويستحيل أن يكون معنى العبادة دقيقًا غامضًا؛ فإن المكلفين كلهم مطالبون بإخلاص العبادة لله ﷻ، ومن الممتنع أن يكلف الرحمن الرحيم جماهير المسلمين بأمر يذكر فحول العلماء - كابن عاشور - أنه غامض عويص.

وقد وجد من أهل العلم من نهض لمعالجة هذا الخطأ من جذوره، ومنهم: شيخ الإسلام ﷻ، الذي يقول: «ليس المراد بالإله هو: القادر على الاختراع. كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين، حيث ظنوا أن الإلهية هي: القدرة على الاختراع دون غيره، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أن لا إله إلا هو. فإن المشركين كانوا يقرّون بهذا وهم مشركون كما تقدم بيانه، بل الإله الحق هو: الذي يستحق بأن يعبد، فهو إله بمعنى: مألوه. لا إله بمعنى: آله. والتوحيد: أن يعبد الله وحده لا شريك له. والإشراك أن يجعل مع الله إلهًا آخر»<sup>(٢)</sup>.

وقد يشكل على البعض ما يجده في كتب المتكلمين من كلام يشي بأنهم يفسرون الإله بالمعبود، كقول الماتريدي: «الإله المستحق للعبادة والمعبود

أشهر  
المتكلمين في  
تصنيفهم  
معنى العبادة.

تحريره  
الإله عند  
المتكلمين.

(١) التحرير والتنوير ج ٢٧ ص ٢٦.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٣ ص ١٠١.



الحق هو الإله الذي لا إله غيره؛ إذ الإله عند العرب هو المعبود؛ يقول: إن المعبود الذي يستحق العبادة هو الله تعالى لا الأصنام التي تعبدونها دونه، وتزعمون أن عبادتكم إياها تقربكم إليه زلفى»<sup>(١)</sup>. وكقول الرازي: «قوله: ﴿إِلَٰهَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]. يدل على أنه لا معبود إلا الله، ومتى كان الأمر كذلك ثبت أنه لا إله إلا الله»<sup>(٢)</sup>. فيظن أن ابن تيمية قد أخطأ فيما نسبته إلى المتكلمين، ويتوهم أن المتكلمين موافقون للغة العرب في معنى الإله والعبادة.

والحق أن مثل هذه الأقوال لا تعارض ما نسبته ابن تيمية إليهم؛ فإن حقيقة قولهم هو ما نسبته ابن تيمية إليهم، يقول الحليني: «من قال: لا إله إلا الله. فقد أثبت الله، ونفى غيره، فخرج بإثبات ما أثبت من التعطيل، وبما ضم إليه من نفي غيره عن التشريك، وأثبت باسم الإله الإبداع معاً؛ إذا كانت الإلهية لا تصوير مثبتة له تعالى بإضافة الموجودات إليه على معنى أنه سبب لوجودها، دون أن يكون فعلاً وصنعاً»<sup>(٣)</sup>. ويقول البيهقي: «الله: معناه من له الإلهية، وهي القدرة على اختراع الأعيان»<sup>(٤)</sup>.

ولإيضاح الفكرة وتبسيطها؛ نقول: إن بين الطرفين اتفاقاً وافتراقاً، يتضح في النقطتين التاليتين:

(١) الكل مؤمن بأننا خلقنا للعبادة.

(٢) يذهب ابن تيمية إلى أن العبادة: إفراد الله ﷻ بأفعال المكلفين. ويذهب المتكلمون إلى أن العبادة: إفراد الله ﷻ بأفعاله، والاعتقاد بأنه لا خالق

يفضون  
المتكلمون  
الألوهية  
بما نفق  
والإيجاد.

(١) تفسير الماتريدي ج ٩ ص ٢٧٤.

(٢) تفسير الرازي ج ١ ص ٢١٠.

(٣) المنهاج في شعب الإيمان ج ١ ص ٢٨٦.

(٤) الاعتقاد ص ٥٩.



إلا الله ﷻ.

وهذا هو منشأ الخلاف وحقيقته؛ فإن المتكلمين يفسرون الإيمان بالتصديق القلبي، يقول الباقلاني: «الإيمان بالله ﷻ هو: التصديق بالقلب، بأنه الله الواحد، الفرد، الصمد، القديم، الخالق، العليم، الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿[الشورى: ١١]﴾<sup>(١)</sup>. فلما كان العمل - عندهم - خارجاً عن مسمى الإيمان، وكان الإيمان محصوراً في التصديق بالقلب؛ لم يكن صرف العبادات إلى الأنداد شركاً، إلا إن كان هذا مصحوباً باعتقاد أن الند يفعل على الحقيقة، وأنه مؤثر في وجود المفعول.

فظهر وبان صدق ما نسبته ابن تيمية إلى المتكلمين؛ فإن الخلاف بينه وبينهم ليس في وجوب العبادة، بل في تفسير العبادة؛ ففي حين ذهبوا إلى أن الشرك لا يكون إلا باعتقاد ربوبية المعبود مع الله ﷻ، وأنه «لا يكون أحد كافراً؛ إلا إذا ذهب ما في قلبه من التصديق»<sup>(٢)</sup>. قرر ابن تيمية - ومعه أهل السنة - أن الشرك في الألوهية: عبادة غير الله ﷻ. وليس المراد بحث المسألة مجدداً؛ فإن هذا شيء قد تقدم وافياً.

وقد كان أثر منهج المتكلمين عميقاً؛ فوجد من المسلمين من يتدين إلى صاحب الضريح ببذل العبادات، وهو لا يعلم أن هذا الخضوع الديني يُصير صاحب الضريح إلهاً؛ فيقع في مخالفة توحيد الألوهية من حيث لا يشعر. ويذكر الشيخ المعلمي أن «المتكلمين في هذه المسألة من أعظم أسباب الاشتباه فيها؛ لأن مَنْ أراد البحث عنها فَرَعَ إلى ما سَمَّوْهُ علمَ التوحيد؛

(١) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ص ٢٢.

(٢) الإيمان الكبير لابن تيمية ص ١٢٠.



لاعتقاده أنه متكفّل بمسائل العقائد، ولا سيما مسألة التوحيد، فوجد فيه الكلام في وحدانية وجوب الوجود مُعَنَّوَنَة بوحداية الألوهية، ووجد بعضهم قد صرّح بأنّ معنى الإله هو معنى واجب الوجود أو نحوه، فظنّ أن ذلك معنى الإله حقيقة. فإن شكّكه في ذلك قول بعضهم: إن معنى الإله هو: المستحق للعبادة، توهم أن العمل لا يكون عبادة إلا مع اعتقاد أن المعبود واجب الوجود، أو نحو ذلك»<sup>(١)</sup>.

فكانت نتيجة خطأ المتكلمين في تعرف الإله، وتعريف العبادة: تدافع فئام من المسلمين - الذين يشهدون ألا إله إلا الله - إلى بذل العبادات لأصحاب القبور والأضرحة، مقتنعين بصحة ما سطره أهل الكلام في كتبهم الكلامية، متوهمين أن الإله لا يكون إلهاً إلا بالاعتقاد بربوبيته للكون. وهذا مما يوجب الحذر من التسرع في تكفير المسلم المعين المخالف في توحيد الألوهية؛ لأنه قد يكون متأثراً ببعض هذه المفاهيم الخاطئة. وهذا موضوعنا في المطلب التالي.



(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج ١ ص ٣٤١.



## المطلب الثاني

### خطورة تكفير المعين

يجب علينا أن نعلم علمًا قطعياً أن التكفير من أخطر الأمور؛ ولعظم خطره عقد الإمام البخاري رحمه الله باباً أسماه: "باب قول النبي ﷺ: لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض" وذكر فيه العديد من الأحاديث النبوية المبينة لخطورة هذا الأمر، ومنها: ما أخرجه عن أبي بكرة أن رسول الله ﷺ خطب الناس، فقال: «ألا تدرون أي يوم هذا». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، فقال: «أليس بيوم النحر؟». قلنا: بلى يا رسول الله. قال: «أي بلد هذا؟ أليست بالبلدة؟». قلنا: بلى يا رسول الله. قال: «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا هل بلغت». قلنا: نعم قال: «اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الغائب، فإنه رب مبلغ يبلغه من هو أوعى له فكان كذلك. قال: لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»<sup>(١)</sup>.

وهذا الحديث الشريف، يربط بين التكفير وبين إراقة دماء المسلمين، مبيناً أن المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه، وبشره، ثم بين أن التكفير يناقض هذا التحريم؛ فإن من وقع في تكفير المسلمين، فإنه سيدخل إلى استحلال دمائهم؛ لأنهم سيكونون - في نظره الفاسد - أهل ردة؛ يجب

(١) أخرجه لبخاري برقم: (٧٠٧٨).



قتالهم، باسم الجهاد، أو باسم إقامة الحد على المرتدين.

ومما يبين خطورة التكفير، ويدل على فساد نظر المتسرع في التكفير: ما ذكره ابن عثيمين من أن «الغالب أن من تسرع بوصف المسلم بالكفر كان معجباً بعمله محتقراً لغيره فيكون جامعاً بين الإعجاب بعمله الذي قد يؤدي إلى حبوطه، وبين الكبر الموجب لعذاب الله تعالى»<sup>(١)</sup>. ومن أوجه جهل المتسرع في التكفير: جهله بأصول الفقه؛ فإنه لا يصح تنزيل نصوص التكفير على المعين إلا إن توفرت فيه شروط التكفير، وانتفت الموانع المانعة منه، يقول ابن عثيمين: «فإن لم يعلم أنه مُكفر فلا يكفر، مثل: أن يتكلم رجل بكلمة كفر، وهو لا يدري ما معناها، كأن يتكلم رجل عربي بكلمة الكفر في لسان العجم، وهو لا يدري أن معناها الكفر، فهذا لا يكفر، وكذلك أن يتكلم عجمي بكلمة الكفر في لسان العرب، وهو لا يدري ما معناها فإنه لا يكفر»<sup>(٢)</sup>.

والأصل الأهم في هذا الموضوع: أن نعلم أن وقوع المسلم في ناقض من نواقض الإيمان، لا يستلزم الحكم عليه بالكفر، ومن الأدلة على هذا: قول النبي ﷺ: «كان رجلٌ يسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبيته: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اطحنوني، ثم اذعنوني، فو الله لئن قدر علي ربي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحدًا. فلما مات فُعل به ذلك، فأمر الله الأرض، فقال: اجمعي ما فيك منه. ففعلت، فإذا هو قائم، فقال: ما حملك على ما صنعت. قال: يا رب خشيتك. فغفر له»<sup>(٣)</sup>.

لا تتلزم بين  
الوقوع في  
ناقض  
للإيمان وبين  
الوقوع في  
الردة.

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين ج ٢ ص ١٣٤.

(٢) الشرح الممتع ج ١٤ ص ٤٤٧ - ص ٤٤٨.

(٣) أخرجه لبخاري برقم: (٣٤٨١).



فهذا الرجل قد شك في قدرة الله ﷻ على إعادة خلقه بعد الفناء. وشك في يوم القيامة. ومع هذا فإنه لم يكفر؛ لأن الحجة لم تقم عليه، يقول ابن القيم: «ولم يرتب تلك الأحكام على مجرد ما في النفوس من غير دلالة فعل أو قول، ولا على مجرد ألفاظ مع العلم بأن المتكلم بها لم يُرد معانيها ولم يحظ بها علمًا، بل تجاوز للأمة عما حَدَّثَتْ به أنفسها، ما لم تعمل به أو تكلم به، وتجاوز لها عما تكلمت به: مخطئة، أو ناسية، أو مكرهة، أو غير عالمة به؛ إذا لم تكن مريدة لمعنى ما تكلمت به، أو قاصدة إليه، فإذا اجتمع القصد والدلالة القولية أو الفعلية؛ ترتب الحكم. هذه قاعدة الشريعة»<sup>(١)</sup>. ويقول الشيخ المعلمي: «فتحن وإن قلنا في صورة من صور السؤال ونحوها: إنَّ هذا دعاءٌ لغير الله تعالى وعبادة وشرك، فليس مقصودنا أن كلَّ من فعل ذلك يكون مشركًا»<sup>(٢)</sup>.

فيجب التفريق بين الحكم على الفعل وبين الحكم على الفاعل، فإن قلنا: إن دعاء غير الله ﷻ شرك. لم يلزم من هذا الحكم على كل من دعا غير الله ﷻ أنه قد وقع في الردة بعينه؛ لأنه قد يكون غافلاً عن الحجة الرسالية، وفي هذا يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب: «وأما الكذب والبهتان، فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر، ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان، الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله. وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم، الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما؛ لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ج ٤ ص ٥١٤ - ص ٥١٥.

(٢) آثار المعلمي ج ٣ ص ٨٢٦.



لم يهاجر إلينا، أو لم يكفر ويقاتل، ﴿سُبْحَنَكَ هَذَا مُبْتَنًى عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]»<sup>(١)</sup>.

وهذا موطن أشكل على البعض، يقول ابن الوزير: «إنما يقع الإشكال في تكفير من قام بأركان الإسلام الخمسة، المنصوص على إسلام من قام بها، إذا خالف المعلوم ضرورة: للبعض، أو للأكثر، لا المعلوم له، وتأويل (لعله: وتأول) وعلمنا من قرائن أحواله أنه ما قصد التكذيب، أو التبس ذلك علينا في حقه، وأظهر الدين والتصديق بجميع الأنبياء والكتب الربانية، مع الخطأ الفاحش في الاعتقاد، ومضادة الأدلة الجلية عقلاً وسمعاً، ولكن لم يبلغ مرتبة الزنادقة»<sup>(٢)</sup>.

ووجه الإشكال: أن الفعل ناقض من نواقض الإيمان، والفاعل مصرح بإيمانه، وهذا الإشكال الظاهري يرتفع بالعلم بالقاعدة: من ثبت إسلامه بيقين لم يُخرج منه إلا بيقين. ومعناها: أن الأصل في هذا الشخص هو الإسلام؛ لأنه مصرح بأنه من أهل القبلة، وأما فعله للناقض من نواقض الإيمان، فإنه لا يستلزم كفره؛ لأن احتمال عدم قيام الحجة الرسالية عليه وارد، يقول ابن رشد الجد: «من شك في خروجه من الدين، فلا يُحكم أنه خرج منه إلا بيقين»<sup>(٣)</sup>. ويقول ابن عثيمين: «فالواجب قبل الحكم بالتكفير أن ينظر في أمرين: الأمر الأول: دلالة الكتاب والسنة على أن هذا مكفر؛ لثلا يفترى على الله الكذب. الثاني: انطباق الحكم على الشخص المعين، بحيث تتم شروط التكفير في حقه، وتتنفي الموانع»<sup>(٤)</sup>.

لا يجوز ترك  
اليقين إلا  
بيقين يرفعه.

(١) الدرر السنية ج ١ ص ١٠٤.

(٢) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص ٣٧٧.

(٣) البيان والتحصيل لابن رشد الجد ج ١٨ ص ٤٨٧.

(٤) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين ج ٢ ص ١٣٤.



وقد يكون المسلم الفاعل للناقض من نواقض الإيمان عامياً مقلداً لعالم يفتي بجواز الاستغاثة بغير الله ﷻ، أو يفتي بجواز شيء من الأفعال الشركية، يقول ابن تيمية رحمه الله: «إن كان المتبع للمجتهد عاجزاً عن معرفة الحق على التفصيل، وقد فعل ما يقدر عليه مثله من الاجتهاد في التقليد؛ فهذا لا يؤاخذ إن أخطأ»<sup>(١)</sup>. ويقول: «كثير من الناس يكون معه من الإيمان بالله وتوحيده ما ينجيه من عذاب الله، وهو يقع في كثير من هذه الأنواع، ولا يعلم أنها شرك، بل لا يعلم أن الله حرمها، ولم تبلغه في ذلك رسالة من عند الله، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. فهؤلاء يكثرون جداً في الأمكنة والأزمنة التي تظهر فيها فترة الرسالة، بقلّة القائمين بحجة الله، فهؤلاء قد يكون معهم من الإيمان ما يرحمون به، وقد لا يعذبون بكثير مما يعذب به غيرهم ممن كانت عليه حجة الرسالة، فينبغي أن يعرف أن استحقاق العباد للعذاب بالشرك فما دونه، مشروط ببلاغ الرسالة في أصل الدين وفروعه»<sup>(٢)</sup>.

وهذا المعنى الذي ذكره شيخ الإسلام، معنى نجده عند تلميذه: ابن القيم، حيث يقول: «فأما أهل البدع الموافقون على أصل الإسلام، ولكنهم مختلفون في بعض الأصول، كالرافضة والقدرية والجهمية وغلاة المرجئة ونحوهم، فهؤلاء أقسام: أحدها: الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له، فهذا لا يكفر ولا يفسق، ولا ترد شهادته، إذا لم يكن قادراً على تعلم الهدى، وحكمه حكم المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون

(١) الإيمان الكبير لابن تيمية ص ٦٢.

(٢) جامع الرسائل لابن تيمية ج ٢ ص ٢٩٣.



حيلة ولا يهتدون سبيلاً، فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم، وكان الله عفواً غفوراً...»<sup>(١)</sup>. ويقول الإمام محمد بن عبد الوهاب: «أما ما ذكر الأعداء عني، أنني أكفر بالظن وبالموالات، أو أكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة، فهذا بهتان عظيم، يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله»<sup>(٢)</sup>. ويقول ابن عثيمين: «لو كان الجاهل في أمر يكون ردة وكفراً مع العلم، مثل أن يكون عامي قد عاش بين قوم يدعون الأموات، ولم يبين له أحد أن هذا من الشرك، ولكنه يدين بالإسلام، ويقول: إنه مسلم، فهل يعذر بدعائه غير الله؟ الجواب: نعم يعذر»<sup>(٣)</sup>.

بل قد يغرر بالعامي المسلم، ويجد من ينفره عن العلماء الداعين إلى تجريد التوحيد، المحذرين من الوقوع في شرك العبادة، يقول الشوكاني: «اعلم أن ما حررناه وقررناه من أن كثيراً مما يفعله المعتقدون في الأموات يكون شركاً، قد يخفى على كثير من أهل العلم، وذلك لا لكونه خفياً في نفسه، بل لإطباق الجمهور على هذا الأمر، وكونه قد شاب عليه الكبير، وشب عليه الصغير، وهو يرى ذلك ويسمعه، ولا يرى ولا يسمع من ينكره، بل ربما يسمع من يرغب فيه، ويندب الناس إليه، وينضم إلى ذلك ما يظهره الشيطان للناس من قضاء حوائج من قصد بعض الأموات الذين لهم شهرة، وللعامية فيهم اعتقاد»<sup>(٤)</sup>.

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم ج ٢ ص ٤٦٤ - ص ٤٦٥.

(٢) الدرر السنية ج ١٠ ص ١١٣.

(٣) منظومة أصول الفقه وقواعده لابن عثيمين ص ٧٤.

(٤) الدرر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد للشوكاني ص ٧٢.



ويقول المعلمي: «اعلم أن كثيرًا من البلدان إلى الآن يتبين أن أهلها معذورون وإن لم يحتاجوا؛ فإنك تجد أكثر نواحي اليمن مثلًا لم يبلغهم في هذه المسائل أكثر من أن رجلًا يقال له محمد بن عبد الوهاب نبغ بنجد، وكفر سلف الأمة وخلفها، وخرق الإجماع، وزعم أن العصا أفضل من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، واستحل دماء المسلمين، وليس له حجة إلا أنه يحرف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية إلى هواه، وأنه كان رجلًا جاهلًا لا يعرف العربية ولا المعاني والبيان، ولا أخذ العلم عن العلماء، وأن العلماء كلهم أنكروا عليه وكفروه، حتى أبوه وأخوه، وإنما اتبعه أعراب جفاة غرضهم من أتباعه استحلال دماء المسلمين وأموالهم، وأنهم يغيضون النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنهم إذا تشهدوا قالوا: أشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، ولا يقولون: وأشهد أن محمدًا رسول الله، وأنهم أرادوا أن يمينوا (أشهد أن محمدًا رسول الله) من الأذان، ولكنهم خافوا من افتضاح عقيدتهم فأبقوها، وأنهم إذا دخلوا قرية قتلوا الرجال والنساء والصبيان، وتحروا بالقتل خاصة من ينسب إلى العلم والصلاح، وإذا طلب منهم أحد من علماء المسلمين أن يناظروه قالوا: ليس عندنا إلا السيف، وإذا احتج عليهم أحد بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ قالوا: حسبنا ما قاله الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأشباه هذه الحكايات، يزعم نقلتها بألسنتهم أو في كتبهم أنها متواترة لا ريب فيها. وإن ظفر بعض طلبة العلم في تلك الجهات - أعني أكثر نواحي اليمن - بنسبة الخلاف في تلك الأمور إلى ابن تيمية فمقرونا بتكفير ابن تيمية وتضليله، وأنه كان يغيض النبي صلى الله عليه وآله وسلم...»<sup>(١)</sup>.

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج ١ ص ٩٢٣ - ص ٩٢٤.





وكون الأصل في المسلم هو الإسلام، وأنه لا يخرج من الإسلام إلا بيقين، شيء ينطبق على المسلم الواقع في ناقض من نواقض الإيمان، وينطبق على أبنائه الذين ورثوا منه هذا، يقول المعلمي: «الذي يكثر وجوده من صورته هو مَنْ كان آباؤه متلبسين بتلك الأمور التي تراها شركًا، فتقول: آباؤه مشركون فكيف يحكم له بالإسلام تبعًا لهم؟ فاعلم أن هذا لا بد أن يكون أحد أجداده كان كافرًا فأسلم فثبت له حكم الإسلام كما مرّ، وقد يكون هذا الجدُّ تلبس بتلك المحدثات، وسيأتي، وقد لا يكون تلبس بها فكان مسلمًا اتفاقًا، وتبعه ابنه في الإسلام ثم ابن ابنه، وهكذا إلى أول جد تلبس بالمحدثات. فأول جد تلبس بالمحدثات إما أن يكون هو الذي دخل في الإسلام، وإما أن يكون ابن رجل مسلم لم يتلبس بها، وعلى كلا الحالين قد ثبت لهذا الجد حكم الإسلام اتفاقًا، ومن ثبت له حكم الإسلام فالأصل بقاؤه عليه ولا يخرج عنه إلا بحجة واضحة. وقد علمت أن من قبل الإسلام ثم جهل وأخطأ بما هو شرك قد يُعذر، ولا يظهر حدٌ لذلك إلا قيام الحجة كما سيأتي. فذلك الجد الذي ثبت له حكم الإسلام لا يخرج عنه تلبسه بتلك المحدثات ما لم تعلم قيام الحجة عليه، وأنت لا تعلم ذلك، فبقي على إسلامه، فيتبعه ابنه في الإسلام، فيبقى له حكمه وإن تلبس بتلك المحدثات، وهكذا»<sup>(١)</sup>.

وليعلم طالب العلم أن الجرأة على الفتوى، مما كان ينهى عنه علماء السلف، فعن عبد الرحمن بن أبي ليلى؛ قال: أدركت عشرين ومئة من أصحاب رسول الله ﷺ، فما كان منهم محدث إلا ود أن أخاه كفاه الحديث، ولا مفت إلا ود أن أخاه كفاه الفتيا<sup>(٢)</sup>. ويقول ابن الصلاح: «هاب الفتيا من

حكم الفتوى  
بغير علم.

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج ١ ص ١٥٨.

(٢) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم ج ٢ ص ٦١ - ص ٦٢.



هابها من أكابر العلماء العاملين، وأفاضل السابقين، والخالفين، وكان أحدهم لا تمنعه شهرته بالأمانة، واضطلاعه بمعرفة المعضلات في اعتقاد من يسأله من العامة من أن يدفع بالجواب، أو يقول: لا أدري. أو يؤخر الجواب إلى حين يدري. فروينا عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: أدركت عشرين ومائة من الأنصار، من أصحاب رسول الله ﷺ، يسأل أحدهم عن المسألة، فيردها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا؛ حتى ترجع إلى الأول»<sup>(١)</sup>.

فإن كان علماء السلف - الراسخون في العلم - يتورعون من الفتوى، مع أنها في شيء أقل شأنًا من الدماء، فكيف يصح لطالب العلم أن يقدم على تكفير المسلمين، مع ما في هذا من النهي الشديد.



(١) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ج ١ ص ٧٥.





## المراجع

- (١) أبكار الأفكار في أصول الدين، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي علي محمد الأمدي، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة.
- (٢) أحكام القرآن، لابن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، لبنان - دار الفكر للطباعة والنشر.
- (٣) أدب المفتي والمستفتي، المؤلف: تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، المحقق: د. موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الثانية: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- (٤) أديان الهند الكبرى، المؤلف: د. أحمد شلبي، الطبعة: الحادية عشرة، الناشر: مكتبة النهضة المصرية، شارع عدلي، القاهرة.
- (٥) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، تحقيق: د. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، الطبعة: السعادة - مصر - ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- (٦) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (٧) الاستغاثة في الرد على البكري، المؤلف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.



- (٨) الاستقامة، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، المحقق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- (٩) اشتقاق أسماء الله، المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، المحقق: د. عبد الحسين المبارك، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- (١٠) الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ.
- (١١) الأصول الثلاثة، المؤلف: الإمام محمد بن عبد الوهاب، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ.
- (١٢) أصول الدين، المؤلف: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي، الناشر: مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية - إسطنبول، الطبعة الأولى: ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.
- (١٣) الأضداد، المؤلف: أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- (١٤) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين المختار الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- (١٥) الاعتصام، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق ودراسة: الجزء الأول: د. محمد بن عبد الرحمن الشقير، الجزء الثاني: د. سعد بن عبد الله آل حميد، الجزء الثالث: د. هشام بن



إسماعيل الصيني، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(١٦) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المحقق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ.

(١٧) إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

(١٨) إغاثة اللفهان من مصايد الشيطان، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، حققه: محمد عزيز شمس، خرج أحاديثه: مصطفى بن سعيد إيتيم، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.

(١٩) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، تحقيق ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

(٢٠) أمراض القلب وشفائها، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، الناشر: المطبعة السلفية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٩٩هـ.

(٢١) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، المؤلف: محمد بن الطيب بن محمد، القاضي أبو بكر الباقلاني الناشر: مكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة: الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٢٢) الإيمان الكبير، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، دراسة وتحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

(٢٣) البحر المحيط في أصول الفقه، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٢٤) بداية المجتهد، المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، تنقيح وتصحيح خالد العطار، إشراف مكتب البحوث والدراسات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م بيروت - لبنان.

(٢٥) البداية والنهاية لابن كثير، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.

(٢٦) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق د محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

(٢٧) تاج العروس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار الفكر، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٤هـ. ١٩٩٤م.

(٢٨) تاريخ الطبري، لمحمد بن جرير الطبري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

(٢٩) التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق، السيد هاشم الندوي.

(٣٠) التبرك المشروع والتبرك الممنوع، للدكتور علي بن نفيح العلياني، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.



- (٢١) تجريد التوحيد المفيد، المؤلف: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني المقرئ، المحقق: د. علي العمران، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثانية: ١٤٢٤هـ.
- (٢٢) التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- (٢٣) تحفة المريد على جوهرة التوحيد، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي الباجوري، حققه وشرح غريب ألفاظه: د. علي جمعة محمد الشافعي، مطبعة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ - ٢٠٠٢م.
- (٢٤) تذكرة الموضوعات، للفتني، بدون معلومات.
- (٢٥) التسهيل لعلوم التنزيل، المؤلف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ.
- (٢٦) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد ويليهِ شرح الصدور في تحريم رفع القبور، المؤلف: محمد بن إسماعيل الصنعاني، المحقق: عبد المحسن بن حمد العباد البدر، الناشر: مطبعة سفير، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
- (٢٧) تفسير ابن أبي حاتم، لابن أبي حاتم الرازي، المكتبة العصرية.
- (٢٨) تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق د. زكريا عبد المجيد النوقي ود. أحمد النجولي الجمل، الطبعة الأولى، لبنان بيروت - دار الكتب العلمية، ١٤١٣ - ١٩٩٣م.



- (٣٩) تفسير الثعلبي، للثعلبي، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- (٤٠) تفسير السمعاني، للسمعاني، السعودية، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- (٤١) تفسير القرآن العظيم، لعماد الدين ابن كثير، دار طيبة، تحقيق سامي سلامة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- (٤٢) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) المؤلف: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، المحقق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- (٤٣) تفسير الواحدي، للواحدي، بيروت، دار القلم، الدار الشامية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، دمشق.
- (٤٤) التمهيد، لابن عبد البر، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ.
- (٤٥) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني، حققه وراجع أصوله وعلق عليه: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله بن محمد الغماري.
- (٤٦) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠١م.
- (٤٧) التوسل بالنبي ﷺ وجهلة الوهابيين، لأبي حامد مرزوق، الناشر: مكتبة اشيق - إسطنبول - تركيا، سنة الطبع: ١٣٩٦ - ١٩٧٦م.
- (٤٨) التوسل أنواعه وأحكامه، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.



- (٤٩) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، بيروت، مؤسسة الرسالة ١٤٢٠ - ٢٠٠٠م.
- (٥٠) جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- (٥١) جامع الرسائل، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة الحراني المحقق: د. محمد رشاد سالم الناشر: دار العطاء، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م.
- (٥٢) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من الكلم، للحافظ الفقيه زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، تحقيق شعيب الأرناؤوط . إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، الطبعة العاشرة، ١٤٢٤هـ. ٢٠٠٤م.
- (٥٣) جامع المسائل لأحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تیمیة الحراني، تحقيق: محمد عزيز شمس، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- (٥٤) جامع المسائل، المؤلف: أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تیمیة الحراني، تحقيق: محمد عزيز شمس، (المجموعة الثالثة) الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- (٥٥) جامع المسائل لابن تیمیة، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تیمیة الحراني، تحقيق: محمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى: ١٤٢٢هـ.
- (٥٦) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨م.



(٥٧) الجامع لأحكام القرآن، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣ م.

(٥٨) جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧ م.

(٥٩) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩ م.

(٦٠) حاشية الدسوقي على أم البراهين، المؤلف: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي والحاشية: على شرح الإمام محمد بن يوسف السنوسي لأم البراهين، الناشر: مطبعة عيسى بابي الحلبي.

(٦١) الداء والدواء (الجواب الكافي) المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، حققه: محمد أجمل الإصلاحي، خرج أحاديثه: زائد بن أحمد النشيري، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة.

(٦٢) الدر المنثور، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

(٦٣) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، طبع ونشر: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ. - ٢٠١١ م.



- (٦٤) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- (٦٥) دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية، المؤلف: سعود بن عبد العزيز الخلف، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- (٦٦) الدرر السنية في الأجوبة النجدية، المؤلف: علماء نجد الأعلام، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: السادسة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- (٦٧) دلائل النبوة، للبيهقي، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلنجي، دار الكتب العلمية. ودار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (٦٨) الذخيرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، المحقق: محمد حجي - سعيد أعراب - محمد بو خبزة، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.
- (٦٩) الرد على المنطقيين، المؤلف: أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- (٧٠) الرسالة التسعينية في الأصول الدينية، تأليف: صفی الدين محمد بن عبدالرحمن الأرموي، تحقيق وتعليق: عبدالنصير أحمد الشافعي المليباري، الناشر: الأصلين للدراسات والنشر، الطبعة الأولى: ٢٠١٨م.
- (٧١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله، المؤلف: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي الناشر: دار عالم الفائدة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ.

- (٧٢) زاد المسير، لابن الجوزي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- (٧٣) الزاهر في معاني كلمات الناس، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- (٧٤) سبل السلام، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسن بن الصنعاني، الناشر: دار الحديث، الطبعة: بدون طبعة، وبدون تاريخ.
- (٧٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- (٧٦) سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- (٧٧) سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث، السجستاني، طباعة مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
- (٧٨) سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، طباعة مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- (٧٩) سنن النسائي، لأحمد بن شعيب بن علي الشهير بالنسائي، طباعة مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- (٨٠) سيرة ابن إسحاق، لمحمد بن إسحاق بن يسار، تحقيق: محمد حميد الله، معهد الدراسات والأبحاث للتعريف.
- (٨١) السيرة النبوية، لأبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري، تحقيق وضبط وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٨٣هـ.



- (٨٢) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى.
- (٨٣) شأن الدعاء، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المحقق: أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار الثقافة العربية.
- (٨٤) شرح الأصبهانية، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، المحقق: محمد بن عودة السعوي، الناشر: مكتبة دار المنهاج - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.
- (٨٥) شرح الصدور بتحريم رفع القبور، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٨هـ.
- (٨٦) شرح العقيدة الواسطية، ويليه ملحق الواسطية، المؤلف: محمد بن خليل حسن هراس، ضبط نصه وخرّج أحاديثه ووضع الملحق: علوي بن عبد القادر السقاف، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الخبر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ.
- (٨٧) الشرح الممتع على زاد المستقنع، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار النشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ - ١٤٢٨هـ.
- (٨٨) شرح ثلاثة الأصول، المؤلف: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المحقق: علي بن صالح بن عبد الهادي المري - وأحمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الناشر: دار المسير، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- (٨٩) شرح جمل الزجاجي، المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، المحقق: د. صاحب أبو

جناح، الناشر: جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر،  
الطبعة: الأولى: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(٩٠) شرح صحيح مسلم، للنووي، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان: ١٤٠٧  
- ١٩٨٧ م.

(٩١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض،: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ م.

(٩٢) شفاء السقام، لتقي الدين السبكي، الطبعة الرابعة: ١٤١٩هـ.

(٩٣) شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق، ليوسف بن إسماعيل النبهاني،  
اعتنى بطبعه حسين حلمي بن سعيد استانبولي.

(٩٤) الصارم المنكي في الرد على السبكي، لشمس الدين محمد بن أحمد بن  
عبد الهادي، تحقيق، عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، قدم له،  
مقبل بن هادي الوداعي، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان الطبعة: الأولى  
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٩٥) الصحاح، للجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة،  
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٩٦) صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي،  
تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية،  
١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(٩٧) صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة السلفية، الطبعة  
الأولى، سنة ١٤٠٠هـ.

(٩٨) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، بيت الأفكار  
الدولية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.



(٩٩) الصواعق المرسلّة في الرد على الجهميّة والمعطلة، المؤلّف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزيّة، المحقّق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

(١٠٠) الضعفاء الكبير، المؤلّف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، المحقّق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلميّة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(١٠١) عمدة القاري، للنعيني، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

(١٠٢) غريب الحديث، لابن قتيبة، دار الكتب العلميّة، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

(١٠٣) الغنيّة في أصول الدين، المؤلّف: أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد المتولي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافيّة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

(١٠٤) فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لعبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثمّ الدمشقي الشهير بابن رجب، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الطبعة: الثانية، دار ابن الجوزي، السعوديّة - الدمام - ١٤٢٢هـ.

(١٠٥) فتح الباري لابن حجر، الطبعة الثانية، دار المعرفة للطباعة والنشر لبنان بيروت.

(١٠٦) فتح القدير، المؤلّف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤هـ.



(١٠٧) الفتوى الحموية الكبرى لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني تحقيق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري طباعة دار الصميعي، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

(١٠٨) الفروق اللغوية، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.

(١٠٩) الفصل في الملل والأهواء والنحل، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

(١١٠) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق، ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة الفرقان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

(١١١) القاموس المحيط، للفيروزآبادي، بدون معلومات.

(١١٢) قانون التأويل، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي، دراسة وتحقيق: محمد السليمان، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(١١٣) القواعد الأربع، المؤلف: محمد بن عبد الوهاب، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد وغيره، مطبوع ضمن مجموع مؤلفات الشيخ المجدد.

(١١٤) القواعد النورانية الفقهية، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، حققه وخرج أحاديثه: د أحمد بن محمد الخليل، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

(١١٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة:



الثانية، محرم ١٤٢٤هـ.

(١١٦) الكامل في التاريخ، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

(١١٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي، قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، الثالثة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ. ١٩٨٨م.

(١١٨) كتاب الأصنام، المؤلف: أبو المنذر هشام بن محمد أبي النضر ابن السائب ابن بشر الكلبي، المحقق: أحمد زكي باشا، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الرابعة، ٢٠٠٠م.

(١١٩) كتاب الضعفاء والمتروكين، للنسائي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.

(١٢٠) كتاب الضعفاء، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق، الدكتور فاروق حمادة، الدار الثقافة الدار البيضاء المغرب.

(١٢١) كتاب العين، للخليل الفراهيدي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

(١٢٢) كتاب المجروحين، لابن حبان، تحقيق، محمود إبراهيم زايد، توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

(١٢٣) كتاب المواقف، المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

(١٢٤) كشف الشبهات، المؤلف: محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

(١٢٥) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(١٢٦) اللآلئ المصنوعة، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت.

(١٢٧) لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٠-١٩٧١.

(١٢٨) مجموع الفتاوى، لتقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، أبو العباس المحقق: أنور الباز، عارم الجزار الناشر: دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ. ٢٠٠٥م.

(١٢٩) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويرع.

(١٣٠) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر: دار الوطن - دار الثريا، الطبعة: ١٤١٣هـ.

(١٣١) مختار الصحاح، لمحمد بن عبد القادر، ضبط وتصحيح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

(١٣٢) المخصص، لابن سيده، الطبعة الأولى، تحقيق، خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

(١٣٣) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المؤلف: محمد بن



- أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- (١٣٤) مدخل لدراسة الأديان، المؤلف: أ. د. عبدالله بن علي سمك، الناشر: دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.
- (١٣٥) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- (١٣٦) المستدرک على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- (١٣٧) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م.
- (١٣٨) المطالب العالية من العلم الإلهي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي، تحقيق: الدكتور أحمد حجازي السقا، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧ م - بيروت لبنان.
- (١٣٩) معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المؤلف: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- (١٤٠) معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي نجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي.

(١٤١) المعجم الأوسط، للطبراني، التحقيق بدار الحرمين، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ - ١٩٩٥ م.

(١٤٢) معجم الشيوخ الكبير للذهبي، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(١٤٣) المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية، ١٩٨٣ م.

(١٤٤) المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار) الناشر: دار الدعوة.

(١٤٥) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس زكريا، مكتبة الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤ هـ.

(١٤٦) المفردات في غريب القرآن، للحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني أبي القاسم، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم الدار الشامية، دمشق، بيروت، ١٤١٢ هـ.

(١٤٧) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، المؤلف: الدكتور جواد علي، الناشر: دار الساقى، الطبعة: الرابعة ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

(١٤٨) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق محيي الدين ديب ويوسف بدوي وأحمد السيد ومحمد بزال، دار ابن كثير دمشق، دار الكلم الطيب دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.



- (١٤٩) الملل والنحل، للشهرستاني، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.
- (١٥٠) المنهاج في شعب الإيمان، المؤلف: الحسين بن الحسن بن محمد الحليمي، المحقق: حلمي محمد فودة، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- (١٥١) المنهجية في دراسة الأديان الوضعية المؤلف: أ. د. عبدالله سمك، الناشر: دار طيبة الخضراء، الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- (١٥٢) الموافقات في أصول الفقه، المؤلف: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: عبد الله دراز.
- (١٥٣) الموضوعات، لابن الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.
- (١٥٤) ميزان الاعتدال، للذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.
- (١٥٥) النبوات، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- (١٥٦) نهاية الإقدام في علم الكلام، المؤلف: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ.
- (١٥٧) النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم، إيران، الطبعة الرابعة، ١٣٦٤ش.
- (١٥٨) نيل الأوطار، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الجيل، بيروت - لبنان.







## فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
المقدمة.....	٥
تمهيد في بيان الوضع الديني في الجزيرة العربية قبل البعثة.....	٩
✽ النوع الأول: عبادة الصالحين.....	١١
✽ النوع الثاني: عبادة الجمادات.....	١١
المبحث الأول: التعريف بتوحيد العبادة.....	١٧
المطلب الأول: المراد بتوحيد العبادة.....	١٩
✽ أولاً: التعريف بالمعبود.....	٢٠
✽ ثانياً: التعريف بالعبادة.....	٢٦
✽ ثالثاً: التعريف بالعابد.....	٣٨
المطلب الثاني: المراد بشرك العبادة.....	٣٩
✽ الأصل الأول: خلو مذهب المتكلمين من الدليل.....	٤١
✽ الأصل الثاني: دلالة البراهين على بطلان دعوى التلازم بين الشركين.....	٤٩
✽ الأصل الثالث: استلزام طلب الشفاعة من الند لنفي الربوبية عنه.....	٥٦
✽ الأصل الرابع: لا يصح جعل شرك السببية شركاً أكبر في الربوبية.....	٦١
✽ الأصل الخامس: شرك الدهريين العرب في الألوهية.....	٦٤
✽ الأصل السادس: وصف الجاهليين باعتقاد ربوبية الأنداد قدح في الحجة	
القرآنية.....	٦٦
✽ الأصل السابع: استلزام الحد الكلامي لتكفير المسلمين.....	٧٥





- المبحث الثاني: المنهج القرآني في الاستدلال على توحيد العبادة..... ٧٩
- المطلب الأول: حصر استحقاق العبادة بالربوبية..... ٨١
- ✽ أولاً: الاستدلال بتوحيد الربوبية على المؤمنين به ..... ٨٢
- ✽ ثانياً: الاستدلال بدليل التمانع على المشركين في الربوبية..... ٨٣
- ✽ مناقشة استدلال المتكلمين بدليل التمانع..... ٨٦
- المطلب الثاني: الاستدلال بنقص الأنداد..... ٩٣
- المبحث الثالث: أمثلة على العبادات التي لا يستحقها إلا الله..... ٩٧
- المطلب الأول: العبادات القلبية..... ٩٩
- المطلب الثاني: عبادات الجوارح..... ١٠٦
- المبحث الرابع: الغلو في الصالحين وأثره في وقوع شرك العبادة..... ١٢٩
- المطلب الأول: التبرك بذوات الصالحين وآثارهم..... ١٣١
- المطلب الثاني: الغلو في قبور الصالحين..... ١٣٤
- المطلب الثالث: التوسل البدعي..... ١٤٥
- ✽ القسم الأول: التوسل المشروع..... ١٤٦
- ✽ القسم الثاني: التوسل الممنوع..... ١٤٩
- المبحث الخامس: القوادح في توحيد العبادة..... ١٥٧
- المطلب الأول: القوادح العملية..... ١٥٩
- ✽ القادح الأول: إتيان الكهان..... ١٥٩
- ✽ القادح الثاني: تعليق التمايم والقلائد..... ١٦١
- ✽ القادح الثالث: التطير..... ١٦٣
- المطلب الثاني: القوادح القولية..... ١٦٦
- ✽ القادح الأول: الحلف بغير الله..... ١٦٦
- ✽ القادح الثاني: سب الدهر..... ١٦٧
- ✽ القادح الثالث: التشريك في المشيئة..... ١٦٨



المبحث السادس: حكم المسلم الواقع في شرك العبادة.....	١٦٩
المطلب الأول: الفكر الكلامي وأثره في إفساد معنى توحيد العبادة.....	١٧١
✽ أولاً: اختزالهم التوحيد في الربوبية.....	١٧٢
✽ ثانياً: إخراج العبادة من مسمى التوحيد.....	١٧٥
المطلب الثاني: خطورة تكفير المعين.....	١٨١
المراجع.....	١٩١
فهرس المحتويات.....	٢١١

بسم الله

نشأ الخلل في فهم المراد بتوحيد العبادة عن ثلاثة أسباب:

**أولها:** صراع المتكلمين مع الفلاسفة القائلين بقدّم العالم.

**ثانيها:** إخراج المرجئة للأعمال من مسمى الإيمان .  
**أما ثالثة الأثافي:** فالاستدلال بالأحاديث الموضوعة؛  
للتسويق لدعاء الموتى والاستغاثة بهم .

فأتت هذه الدراسة، معتمدة على المحكمات من النصوص الشرعية، ولغة العرب، وواقع المشركين الذين بعث فيهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وحقيقة اعتقادهم في الآلهة التي عبدوها؛ لتجلية المعنى الحقيقي لتوحيد العبادة .



حيثما كنت يصلك طلبك